وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية و الحضارة

قسم التاريخ

عنوان

الأزمة الليبية التشادية ودور الجزائر في تسويتها

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تاريخ

تخصص : تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

– أت الحاج فاطمة

– جلولي ميلودة

إشراف الأستاذ:

د / جفال عمر

السنة الجامعي: 2022/2021

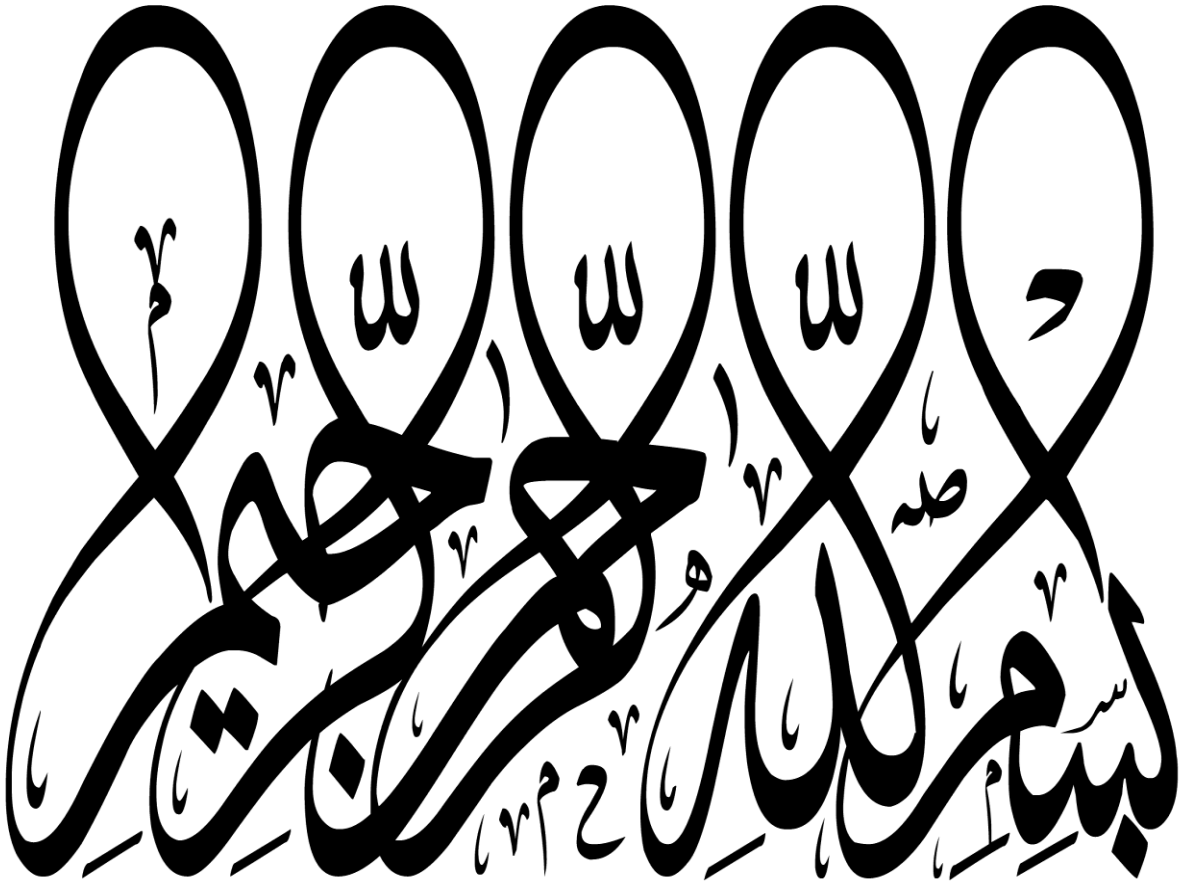
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والامتنان

شكر وعرفان

أبدأ شكري قبل وبعد كل شيء لله سبحانه وتعالى الذي أنار لي دربي بالعلم والمعرفة

و أعانني على انجاز هذا العمل .

كما لايسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى أستاذي المشرف

عمر جفال على كل جهوده ونصائحه المقدمة من أجل انجاز هذه الدراسة.

كما أتوجه بالشكر الذزيل لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا

العمل.

و الشكر الموصول إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة الرسالة و إيداع

ملاحضاتهم على ماجاء فيها .

فإليهم جميعا أسمى معاني الشكر و التقدير .

إهداء

لقوله تعالى «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله » صدق الله العظيم

بعد الصلاة على خير الأنام شفيعي وسيدي

اهديها لأمي دنيتي وجنتي

إلى أبي ساعدي و كل حياتي

إلى شركاء حزني وفرحتي أخي محمد و إخوتي كريمة ، خديجة ، شيماء ، ألاء ، نور الهدى

أهديها لمن وافتها المنية أمي الثانية جدتي رحمة الله عليها لمن بنصائحها أقتدي

أهديها لكل صديقاتي وزملائي ومن بدعائه تذكرني

أهديها لكل من علمني حرفا لكل أساتذتي

و الحمدلله الذي وفقني في دربي ... وألهمني الصبر لإتمام هذه المذكرة .

وفي الأخير أهديها لكل من يقرأها ولجامعة عمار ثليجي (قسم التاريخ) .

فاطمة آت الحاج

إهداء

فخر وشرف أن أعتز بها فوق الواجب ، وأن أهدي ثمرة الجهد المتواضع

إلى التي حملتني وهنا ووضعتني وهنا ، إلى أمي التي سهرت الليالي لأنام في أمان ، ألى أمي التي لو أعطيتها كلما في الدنيا ما وفيت أجرها إليكي أمي يا أعز ما أملك

إلى سندي و ملجئي الأمن ... إلى والدي العزيز

إلى كل من إعتمد عيهم في كل كبيرة وصغيرة إلى أخواتي و إخوتي الأعزاء ، كل بإسمه عيسى أحمد، الزوبير ، منال ، إبتسام

إلى صديقاتي ورفيقات دربي

إلى كل أصدقائي في عالم الأزرق **facebook**

ميلودة جلولي

أ. قائمة المختصرات بالعربية :

المختصر	المعنى
تر	ترجمة
تع	تعريب
ج	جزء
د ب ن	بدون بلد نشر
د تا ن	بدون تاريخ نشر (بالنسبة للمجلات)
د س ن	بدون سنة نشر
ص	صفحة
ص ص	صفحتان متتاليتان
ص.ص	من صفحة – إلى صفحة

ب . المختصرات بالفرنسية :

المختصر	المعنى بالأجنبية	المعنى بالعربية
P	page	صفحة
P .P	De la page . pour page	من الصفحة. للصفحة .
Ibid	Ibid ouméme autour	نفسه أونفس المرجع أو المصدر
Op .cit	Opéro citato	المصدرالسابق أوالمرجع السابق

مقدمة

شكلت الأزمة الليبية–التشادية القائمة حول شريط أوزو مرحلة هامة من التاريخ السياسي لمنطقة شمال إفريقيا . بحيث يدور الصراع بين البلدين حول إنتزاع الحكم و السيطرة على المنطقة و الذي يعتبر من أقدم النزاعات الحدودية في منطقة الساحل الإفريقي التي ذاع صيتها للدول الخارجية ، مما أدى إلى تدخل دول الجوار .

شهد القطاع في 1935 فترة محورية لظهور الأزمة للعلن والذي تم فيه (1935) عقد الإتفاقية الفرنسية–الايطالية، و بموجبها تم تنازل فرنسا عن الشريط (شريط أوزو) إلى ايطاليا، وبذلك أصبحت أرضا تابعة للأراضي الليبية . ومنه كان سبب لبداية تأزم العلاقات بين البلدين ، محاولة تشاد إسترجاع القطاع ، معتمدة على أسباب تاريخية تمنحها الأحقية في المنطقة .

شهدت المنطقة المتنازع عليها أحداث هامة في الفترة مابين (1935-1994) بداية من عقد الإتفاقيات و المعاهدات لتحقيق السلم إلى غاية الحرب الأهلية بين البلدين (ليبيا و تشاد) والتي شنها الرئيس الليبي معمر القذافي بعد توليه الحكم إثر انقلاب عسكري قام يه ضد الملك إدريس سنوسي عام 1969 . ليكون بداية الصراع العسكري 1976 بين البلدين ، في حين تدخلت فيه الدول الأجنبية و الإقليمية ساعية لإيجاد حل له ، ليبرز دور الدبلوماسية الجزائرية و التي تمكنت من إقناع الطرفين لرفع القضية إلى محكمة العدل الدولية و التي فصلت فيه عام 1994 .

دوافع إختيار الموضوع :

من بين الدوافع التي إستهوتني في إختيار موضوع البحث هناك دوافع ذاتية وأخرى موضوعية جعلتنا نتطرق لهذا الموضوع الذي يكاد يكون مجهولا لدى دارسيه سواءا من ناحية الباحثين أو الطلبة ، لعدم إهتمامهم أو لعدم توفر المصادر المتحدثة عنه .

أ: أسباب موضوعية

- اعطاء صورة عامة للأزمة جغرافيا و تاريخيا .
- التطرق لموضوع مهم في تاريخ إفريقيا المعاصر عامة و في تاريخ ليبيا و تشاد خاصة .
- قلة الدراسات المتطرقة لهذا الموضوع.

ب: أسباب ذاتية

- تزويد مكتبة جامعتنا بموضوع جديد لم يسبق التطرق اليه بأية شكل .
- اقتراح الأستاذ المشرف لهذا الموضوع لنا حسب الإطلاع عليه بحيث تولد لدينا شوق للغوص فيه أكثر وإزدادت رغبتنا، وميولنا الشخصي للتطرق اليه لأنه موضوع جديد وقليل الدراسة
- دراسة أحد الأزمات الإفريقية بشكل خاص و التي تكاد تكون شبه غامضة على الطلبة و الباحثين والتي برزت فيها شخصية القذافي .

إشكالية الدراسة

تتمحور الإشكالية العامة للدراسة حول : إلى أي مدى تأزمت العلاقات الليبية –التشادية ، هل كان نتيجة للأطماع الاستعمارية ، ومن كان له حق إمتلاك المنطقة، وفيم تمثل دور الجزائر لتسويتها ؟

وللإحاطة بجوانب الموضوع أكثر حاولنا الإجابة على التساؤلات التالية :

- ماهي حدود المنطقة المتنازع عليها وفيم تمثلت أسباب الأزمة ؟
- هل كان لظهور شخصية معمر القذافي أثر في هذه الأزمة ؟
- إلى أي مدى وصلت حدة الصراع بين الطرفين ؟
- هل كان للدبلوماسية الجزائرية حل في إنهاء الصراع بطريقة سلمية ؟
- لصالح من خلصت محكمة العدل الدولية و أي بلد كان له الحق في ضم القطاع إلى أراضيه ؟
- فيما تجلت مواقف الدول الإقليمية و الدولية ؟

الهدف من الدراسة

سعينا من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

- التعريف بشريط أوزو الحدودي المتنازع عليه وتوضيح أسباب نشأة الأزمة.
- تقديم تحليل مفصل للأزمة منذ ظهورها إلى نهايتها .
- تبيان المواقف الدولية و الإقليمية و ابراز دور الجزائر من هذه الأزمة .

حدود الدراسة :

1- **حدود مكانية** : تتمثل حدود الدراسة من الناحية المكانية ليبيا وتشاد

2- **حدود زمانية** :تغطي هذه الدراسة الفترة مابين (1935-1994) ، ولقد تم اختيار سنة 1935 بداية للدراسة لانعقاد اول اتفاقية خاصة بالقطاع والتي بموجبها سحب القطاع من تشاد ليتم تسليمه لليبيا . في حين اختيار سنة 1994 نهاية للدراسة لانه العام الذي انتهت فيه الأزمة بتدخل محكمة العدل الدولية .

الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع

من بين الدراسات القليلة التي تطرقت لهذا الموضوع نجد دراستين هما :

1: رسالة ماجيستير لغسان ناصر وهي رسالة غير منشورة بعنوان أزمة أوزو و أثرها في العلاقات الليبية –التشادية 1972–1987 بقسم التاريخ ، كلية الأداب لجامعة بغداد 2020 .

2: رسالة ماجستير لعز الدين موسى صالح عقلية ، بعنوان النزاع الحدودي الليبي–التشادي 1973–1955 ، بقسم العلوم السياسية ، كلية الأداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط 2017.

1)3: رسالة ماجستير لسمير باهي، **تأثير التحويلات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسيات الخارجية للدولة المغاربية**، دراسة النموذج الليبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مُحَّد خضير، بسكرة، 2015-2016.

المنهج المتبع في الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا على منهجين حسب طبيعة الموضوع و طرحنا له .

أ : المنهج التاريخي الوصفي

اعتمدنا هذا المنهج للتعريف بالأزمة الليبية-التشادية وبقطاع أوزو محل النزاع ، وسرد الأحداث التارخية بطريقة كرونولوجية ليسهل للباحث والقارئ فهم النزاع والإلمام به . كما إعتمدنا عليه في توضيح دور الدبلوماسية الجزائرية ، و التعريف بها في حل الأزمات الإفريقية عامة و الأزمة الليبية-التشادية خاصة .

ب : المنهج التحليلي

وذلك من خلال دراسة جوانب الموضوع تحليل منطقي (تحليل أسباب الأزمة الليبية-التشادية ، تحليل حكم محكمة العدل الدولية) .

خطة الدراسة

الإحاطة بالموضوع والإجابة على هذه التساؤلات قمنا بتقسيم مذكرة بحثنا إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة .

* **الفصل الأول** : الموسوم بجذور الصراع الليبي-التشادي ، إنطلاقا من التعريف بقطاع أوزو الحدودي وبسكانه وبما يحتويه من موارد طبيعية والتي كانت سببا في طمع البلدين فيه ، اضافة إلى

معاهدة موسوليني–لافال التي تمت بروما ومن خلالها كانت بداية الأزمة بين البلدين، بعد أن قامت فرنسا بمنح القطاع لإيطاليا التي كانت تحتل ليبيا آنذاك . ووضحنا من خلال هذا الفصل الأسباب التي كان لها أثر في الصراع و الحجج التي إعتمدت عليها كل بلد لتبرير أحقيته في الملكية .

* **الفصل الثاني** : بعنوان (تأزم العلاقات الليبية –التشادية وحسم أزمة أوزو 1955–1994) من خلال هذه الفترة يمكن تقسيم أحداثها إلى ثلاثة مراحل .المرحلة الأولى اعتمد البلدين في حل أمورهما بطرق سلمية من خلال عقد الإتفاقيات ، وبعد ظهور شخصية القذافي قام بعقد إتفاق سري وهي معاهدة 1972 مهد به دخوله العسكري إلى المنطقة . المرحلة الثانية تمثلت في الحرب الأهلية بين البلدين ، والتي إستمرت إلى غاية 1990 ، والمرحلة الثالثة تم رفع القضية لمحكمة العدل الدولية و التي اشرفت على حل النزاع و الفصل فيه .

* **الفصل الثالث** : بعنوان (دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة و المواقف الدولية و الإقليمية و الأجنبية منها)، بحيث بعد تأزم العلاقات بين البلدين رأت الجزائر وفق المبادئ التي تسير عليها دبلوماسيتها في حل النزاعات الإفريقية بطرق سلمية بين الطرفين من أجل الحفاظ على الوحدة الإفريقية ، بحيث اختلفت المواقف الدولية الإقليمية بين مؤيدة لليبيا ومؤيدة لتشاد فيما ضل الموقف الأجنبي لصالح تشاد .

***خاتمة** : حاولنا من خلالها وضع جملة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة .

نقد أهم مصادر ومراجع الدراسة .

أ . الكتب المطبوعة :

1 * فؤاد زيدان "تشاد الفرصة الضائعة "تم نشر هذا الكتاب في عام 1973 أي بعد نشوب الحرب الأهلية التشادية ، اعتمدنا على هذا المصدر في الحرب بين ليبيا وتشاد بحيث تطرق إليها الكاتب ضمن الحروب التي كانت تحدث في تشاد آنذاك .

2 *جمال حمدان " الجماهرية العربية الليبية الإشتراكية دراسة في الجغرافيا السياسية 1996" يعتبر هذا الكتاب مصدر مهم للتعريف بجغرافية ليبيا وحدودها ، تطرق فيه الكاتب إلى التعريف بالحدود الليبية التشادية محل الدراسة (قطاع أوزو).

ب . المذكرات :

1 * مذكرة لهيب الصحراء حول تشاد ... مذكرات شاهد عيان " لسالم الهمالي وعبدالقادر الفيتوري يعتبر من أهم المصادر في تاريخ تشاد . بحيث تطرق للأزمة الليبية–التشادية بشكل مفصل في فترة الحرب الأهلية .

ج . الموسوعات :

1 * موسوعة فراس البيطار " الموسوعة السياسية والعسكرية " ، والمتكونة من ستة أجزاء ولقد إعتمدت على الجزء الثالث من هذه الموسوعة في التعريف ببعض الشخصيات كشخصية معمر القذافي وبنيتو موسيليني .

صعوبات الدراسة

إن أول صعوبة واجهتنا هي قلة المصادر التي أعاقت عملنا ، إذ واجهنا صعوبة كبيرة في الحصول على المصادر التي يمكن الاعتماد عليها بشكل مباشر ، اذ أن جل المراجع المعتمد عليها لا تتطرق إلى الموضوع بشكل خاص (شريط أوزو) ، إضافة إلى صعوبات ثانوية تمثلت في :

* افتقار مكتبتنا من المادة العلمية التي تساعد في إنجاز الموضوع من قريب أو بعيد .

*صعوبة الحصول على المعلومة لندرة الكتب المتطرقة إليها إلا بعد بحث شاق.

الفصل الأول

جذور الأزمة الليبية –التشادية

الفصل الأول : جذور الأزمة الليبية التشادية

المبحث الأول : شريط أوزو و معاهدة موسيليني–لافال 1935

أولا : واقع شريط أوزو

ثانيا : معاهدة موسوليني–لافال

المبحث الثاني : اسباب النزاع الحدودي الليبي –التشادي

أولا :الأسباب التاريخية

ثانيا : الأسباب الجيوسياسية

المبحث الأول : شريط أوزو و معاهدة موسيليني–لافال 1935

أولا :واقع شريط أوزو

يرجع أصل تسمية قطاع أوزو إلى وجود عدد من الواحات المائية فيه، من أهم هذه الواحات واحة اوزو[1].يقع قطاع أوزو في الحدود الليبية [2] التشادية وله مكانة جد مميزة كونه يعتبر منبع للموارد المعدنية والطبيعية، التي تسعى كل دولة لامتلاكها ويقع شمال منطقة التيبستي[3]، التي تعد من أغلى المناطق باليورانيوم والمغنيز والنفط الذي يعتز بها الاقتصاد التشادي، يقع الشريط في أقصر شمال تشاد بمساحة تقدر بحوالي 114كلم^2 .[4]

يشكل أوزو جزء من ولاية (بوركو أندي تبستي)، إذا أن موقعه على الحدود التشادية والسودان الغربية إلى حدود النيجر الشمالية الشرقية ،هو الخطر الوحيد الذي لطالما حاول الاستعمار طويلا اللعب على هذه الحقيقة واستغلالها سياسيا لخدمة مصالحها.[5] اذ أن الاعتقاد السائد يرجح سبب الصراع بين البلدين كان من أجل الحصول على النفط واليورانيوم والذهب والمغنيز ، لتكون سببلا

---

[1] غسان ناصر عبد الحسين كريم، **أزمة أوزو وأثرها في العلاقات الليبية التشادية1972–1987**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستير "غير منشورة" قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2020م، ص7

[2] ليبيا: في القديم كان الاغريق يسمون كل الشمال الافريقي إلى الغرب من مصر باسم ليبيا، وكانت تسمى الحالية بطرابلس الغرب، إلى غاية 1934عنما احتلها الايطاليون وأطلقوا عليها اسم مستعمرة ليبيا ومنه حافضت على هذا الاسم إلى غاية استقلالها 1951، وتظم كل من طرابلس، برقة، فزان، وقد اخترنا أن نستعمل اسم ليبيا في المذكرة.....ينظر: عبد اللطيف محمود البرغوثي، **التاريخ الليبي القديم (من أقدم العصور في الفتح الاسلامي**، ج1، دار تامغنسون، للنشر د س ن، دب ن، ص6

[3] التسبتي: وهي منطقة جبلية تمتد من شمال غرب تشاد إلى شمال شرق النيجر وجنوب ليبيا، يبلغ طوله (480كلم) وعرضه يصل إلى (280 كلم) حيث تتشكل هذه الجبال من الصخور البركانية، كما تعتبر من أغنى المناطق بالنورانيوم والمعادن، ينظر: بسمة نبيل، جبال تيبستي في تشاد، موقع المعلومات https://almalomat.com/ 2020، أطلع عليه يوم 2022/02/19

[4] عز الدين موسى صالح عقلية، **النزاع الحدودي الليبي –اتشادي1973–1995**،رسالة مكملة لنيل متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص23.

[5] علي نائب، **كيف غرست المعاهدات الاستعمارية بذور الصراعات الأفريقية؟**، موقع ساسة sos، https://www.sasapost.com/opinion/colonial-treaties-in-africa/ 2019/02/22، أطلع عليه 20/02/2022

للدفاع الأول على المحاولات الاستعمارية على الأراضي الليبية من طرف القوى الاجنبية (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) آنذلك.[1]

رغم المناوشات القائمة والصراع الذي يدور حول إمتلاك المنطقة ورغم الحجج التي تعمدتها ليبيا في نسب القطاع إلى اراضيها إلا أن تشاد لا تزال تصر على أن المنطقة تابعة لأراضيها منذ القدم ولابد من إعادة هذه الأراضي إلى مالكيها[2]، والتي يبلغ طولها من الجهة المحادية لتشاد 600 كلم في عمق الجنوب إلى نحو 100كلم (شمال تشاد بقرب الحدود الليبية)، في حين تبلغ مساحته من المنطقة المحادية لجبل التيبستي حوالي 80 الف كلم^2 .[3]

يتكون سكان الواقعون في قطاع اوزو من القبائل التي يعتمدون في عيشهم على الرعي،[4] وهو الأمر الذي جعلهم ينتقلون في استمرار بين الحدود الليبية التشادية من أجل الرعي، وبحيث يتحدث أغلب التشاديون والليبين عن أصول تاريخية مشتركة بين الشعبين.[5]

بحيث يمكن تقسيم سكان شريط الحدود بين البلدين الي فئتين مهمين في المنطقة هم: الطوارق والتبو والذين يعتبرون من أهم سكان المنطقة لكونهم الفئة المعمرة فيها.[6]

كما أن الأصول الحقيقية لسكان التبو هم القرعان الذين يستقرون في الحدود ، بالقرب من البحيرة التشادية ، الذين شاركو في تكوين مملكة خاصة بيهم وهي مملكة كانم وهي من أول الممالك

---

[1] جمال حمدان، **الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى**، دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، 1996، مصر، ص202

[2] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق، ص24.

[3] سمير باهي، **تأثير التحويلات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسيات الخارجية للدولة المغاربية**، دراسة النموذج الليبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مُحَمَّد خضير، بسكرة، 2015-2016، ص94

[4] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع السابق، ص 9.

[5] فؤاد زيدان، **تشاد الفرصة الضائعة**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، 1982، ص14.

[6] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع نفسه، ص 9.

التي اعتنقت الاسلام وعملت على نشره في إفريقيا كما أنهم من أصول زنجية عرفوا التدين وكانوا يقومون بتأسيس الزوايا.[1]

أ- **سكان التبو(قبائل التبو)**: وهي مجموعة عرقية تقطن بالقرب من جبال التيبستي غرب تشاد وشمالها، وفي جنوب ليبيا وفي واحاتها الجنوبية الشرقية والغربية أقصى غرب سودان وشمال النيجر، ،[2] يعود أصل سكان التبو إلى جبل (تو) أو تيبستي "وتعود جذورهم العرقية إلى كونهم خليطا من العناصر الأثيوبية والزنجية والبربر الذين أتو من وادي النيل ما بين القرنين السابع والتاسع ميلاد، وينقسم سكان التبو ما بين الحدين الليبي والتشادي،[3] وهي مجموعة قبائل وعشائر الزنجية عربية مختلطة الهوية تسكن الصحراء الكبرى،[4] حيث تشير الدراسات على أن أن سكان التبو أكثر من 36 قبيلة، بحيث هناك من القبائل التباوية التي وصل إليها الرحالة الأجانب مثل قبيلة أرنا وهي من فرع الشمالي للتبو لهم منطقة يقطنون بها تقرب بمسافة ستة أيام من مرعى التبو في جبال التيبستي والتي يطلق عليها" بركو" وهذا حسب ماجاء به فردريك هورمان .[5]

تتحدث قبائل التبو "التوبو" لهجات أخرى منها اللغة العربية ولا زالت تتوزع بين منطقة الجنوب في ليبيا وهضبة التيبستي في تشاد،[6] لكن هذه ليست لغة عامة للتباوين، و ينقسم التبو إلى شريحتين وهما التيدا والدازا وهم العناصر الزنجية يعتمدون في عيشهم على الرعي[7]، فالدازا هم شبه

---

[1] أحمد زكرياء، **من أهم القرعان**، موقع https://goraonie.yoo7.com/ 2008/04/26 ، اطاع عليه في 2022/02/19.

[2] احمد الفيتوري، **ليبيا في مهب الريح العربي**، شرق الكتاب، بيروت، 2016/03/17، ص70

[3] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع السابق، ص 10.

[4] **قبائل التبو**، موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/ 12/05/2016، اطلع عليه في 2022/02/28.

[5] فؤاد زيدان، المصدر السابق، 15.

[6] أمراجع السحاني، **حكايات وخرفات وأساطير تباوية من الادب التباوي**، دار جبن للطباعة والنشر والتوزيع، البيضاء ، ليبيا، د د س ن، ص4

[7] جمال حمدان، المصدر السابق، ص15.

الرحل ويعشون في المراعي المتفرقة أما التيدا وهم من الرحل، اعتنق سكان التبو الإسلام على المذهب المالكي في القرن السابع عشر الميلادي.كما أن لهم عدة صفات تميزهم، منها أنهم محاربون أشداء ويخضعون لسلطة الزعيم الروحي لهم والذي يعرف بالديراداي كما أن لهم ملامح تميزهم عن غيرهم منها،[1] انهم ذو وجه نحيف وشعر رأس غير مجعد والقامة الطويلة إضافة الى كون أكثرهم من ذوي البشرة السوداء رغم أن ملامحهم ليست زنجية صوفة.[2]

أما العقيدة التي يتبعها التبو هي السنوسية على مذهب أهل الصحراء وهذا راجع إلى الدور الذي لعبته الحركة السنوسية في المنطقة حيث شكلت اتجاها دينيا سياسيا كان له دور كبير في توجيه الجماعات العرقية والاثنية تحت سيطرتها، بحيث أن السبب الذي أدى بهذه الحركة (الحركة السنوسية)* بالتوجه نحو الصحراء هو التخلص من الضغوط العثمانية بعد أن اعادت سيطرتها على ليبيا من خلال تمكنها من القضاء على العائلة القرمانلية.[3]

إن انعدام وجود قوى متحكمة من الناحية السياسية في المنطقة كان السبب الفعال لقدرة الحركة السنوسية على تثبيت نفوذها في المناطق الصحراوية،[4]لذلك فان جل السكان التباوبين تابعين لهذه الطريقة، كما أن سكان التبو شبه مستقرون في القطاع وتقتصر تحركاتهم على المناطق المحضورة

[1] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع سابق، ص11.

[2] جمال الدين الديناصوري، جغرافية فزان (دراسة في الجغرافية المنهجية والاقليمية، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بتغازي، ليبيا 1968، ص ص188-192.

*الحركة السنوسية: وهي من أهمأهم الحركات الدينية الإصلاحية في شمال إفريقيا والصحراء الكبرى ظهرت النصف الثاني من القرن 19 في برقة، ومنها امتدت إلى الأقاليم الثلاثة،أسسها الشيخ مُحَّد بن علي السنوسي، اذ تعتبر حركة اسلامية عظيمة الشأن في العصر الحديث، كما أنها تطبق في أعمالها كل نصوص القرآن الكريم روحا.....ينطر: لوصيف عائشة، **نشاط الحركة السنوسية في طرابلس الغرب(1843–1919)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة مُحَّد، مسيلة، الجزائر، 2018/2017.

[3] غسان ناصر عبد الحسين، وسن سعيد عبود، **جذور الصراع الليبي– التشادي على أوزو**، مجلة الآداب، ملحق 1، العدد 137، بغداد، العراق، جزيران2021، ص162.

[4]غسان ناصر عبد الحسين كريم ، وسن عبود، مرجع نفسه، ص162.

والتي لا يوجد بها سوى كبار السن من الرجال والنساء، والتي تمتد حدودهم مع تشاد.[1]إذا يقدر عددهم حوالي 400ألف نسمة أكثرهم تشاديون، أما على مستوى اللغة والتركيبة القبلية يتكلمون لهجتين أساسيتين هما "تدى" نسبة إلى قبائل "الندا" وتتركز في شمال الصحراء "ودازاي" نسبة إلى قبائل "الدازا" وأغلب مواطنهم في الجنوب (جنوب الصحراء).[2] كما أنه ليست للتبو جنسية لذلك يثيرون الجدل كونهم مجهولون الانتماء ، إذ أن هناك من يعتبرهم مرتزقة تشاديون.[3]

تتميز الأراضي التي يقطن بها سكان التبو(التبيستي) كونها أراضي صخرية صعبة المعيشة بها وذات جو متباين في درجات الحرارة وجاف، كما يقول مُحَّد بن عمر التونسي من خلال وصفه للأراضي التباوية خلال زيارته لها: أن أراضي تبو الرشادة منطقة محروقة تغطيها صخور جرداء شديدة الانحدار، ومما يؤكد وجود عين بركانية كبيرة في التبستي وصف مائها بأنه يخرج في حالة غليان من جوف الأرض، وهي ملائمة للاستشفاء وعلاج مرض المفاصل، وإذا شرب أحدهم من هذا الماء الساخن اللاذع ربما أصبح سببا في شفائه، فضلا عن الاعتقاد الجازم لدى قبيلة التسبتي بأن غسيل العينين بمائها يبرئهما في الحال.[4] وهذا الذي يؤكد سبب بقاء سكان التبو بهذه المنطقة رغم وعرفت أراضيها.

أما عن نساء التبو فيعرف انهن حسنوات جميلات ذو وجوه بيضوية الشكل والتقاطيع المنتظمة والأطراف الرقيقة الرائعة خاصة عند بلوغهن مرحلة الشباب بحيث يصفهن الشيخ مُحَّد بن عمر التونسي "عيونهن تنقذ كالسهم وتخترق بي القلب". أما لباسهم فكانوا يصنعونه من جلود الخراف بصوفها لتقوم بمنع برد الشتاء عنهم، وكان رجال التبو رمح قصير وقوس وقذاف وسكين طويلة تربط

[1] جمال حمدان، المصدر السابق، ص202.

[2] البشير علي الكوت، **الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والنيابية**، العدد17، ليبيا، جانفي2018، ص98.

[3] فولفرام لاخر، تصدعات الثورة الليبية(القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الحديثة)، تر عدنان على، مجلة دراسات عالمية، العدد 120، ابو ضبي 2014، ص41.

[4] مُحَّد عبد الرزاق الدروقي، جاسم شطب العبيدي، **التبو رشاد نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في القرن19 من مطلع ق العشرين**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 15، العدد الأول، انساني، كربلاء، 2017، ص14

حول الرسغ بحلف جلدية، وأحيانا يتسلحون بها كلها دفعة واحدة، وأحيانا بأحد القطع منها، إذ أن جل نزاعاتهم القائمة بينهم تنتهي بسفك الدماء.[1]

ب الطوارق: اختلفت الأراء حول أصل الطوارق فهناك من يرجع أصلهم إلى كونهم أوروبيون، كالدراسات القديمة مثل دراسات هيرودوت أو الدراسات العربية كابن خلدون الذي أرجع أصلهم إلى أنهم بربر تفرعوا من قبيلة صنهاجة .

وهناك من يقول أنهم عرب قدموا من اليمن واستقروا بشمال إفريقيا،[2] أما الطوارق المتمركزون على الحدود الليبية التشادية فينتمون إلى البربر، ويتمركزون في جنوب غرب ليبيا وهم قبائل زنجية الأصل بعضهم يعود تواجده في هذه المناطق إلى حقبة تجارة الرقيق وهم جزء من قبائل الطوارق المتشردون عبر الصحراء الكبرى، ويقدر عددهم بحوالي 3.5 مليون نسمة في عدة دول منها الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا، بوركينافاسو[3]....

ينقسم الطوارق البربر إلى ثلاثة أقسام أو مجموعات، **المجموعة الأولى**:وهي لواتة وهوارة وتعرف بالهكار

المجموعة الثانية: تحتل المرتفعات العليا والهضاب الصحراوية بالجزائر وتسمى (زينيت) والتي يقصد بها قبائل زناتة الصحرواية. **المجموعة الثالثة:** تمثل سكان الشمال والجهة الغربية للمجموعتين(الهكار والزناتة)، وهي الصنف الصنهاجي أو كما يسمون صنهاجة اللثام.[4] يعتمد الطوارق كباقي سكان القطاع على الرعي ومن أهم ما يعتمدون عليه في أكلهم هو التمر فإن نرى أنهم يهتمون كثيرا بزراعة

[1] محمد عبد الرزاق الدروقي ، المرجع السابق، ص 15.

[2] أمال هاشمي، الوضع **الاجتماعي والفكري لطوارق الهقار من خلال الكتابات الفرنسية في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والحضارة الاسلامية ، جامعة اسبانيا ، وهران، 2008/2007، ص5.

[3] البشير علي كوت، المرجع السابق، ص98.

[4] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع السابق، ص9

النخيل من أجل تحقيق ربح مالي من خلال التجارة والمقايضة أو الاستهلاك وهذا نظرا لما تحتويه النخيل من فواقد أهمها التمر،[1]

يمتاز الطوارق بصفات همجية، تكون بشرتهم فاتحة في الشمال لكثرة امتزاجهم بالبربر والأمازيغ، وتكون بشرتهم داكنة في الجنوب نتيجة اختلاطهم بالعناصر الزنجية، أما عن اللغة التي يتحدث بها الطوارق فهي لغة خاصة بهم وهي لغة الطارقية (التارقية) وهي تصنف كأحد اللهجات الأمازيغية البربرية، وقد دخلوا الإسلام في القرن التاسع عشر ميلادي ويقومون على المذهب المالكي.[2]

ثانيا : معاهدة موسوليني–لافال

لم يستمر التطور السياسي لفرنسا ضمن التطورات السياسية التي حدثت في ألمانيا بعد صعود الحزب الناري الألماني في 30 جانفي 1933 مما جعل فرنسا تتخوف من كونها سيكون الهدف الأول لهتلر لذلك عملت على عزل إيطاليا عن ألمانيا من خلال تحقيق بعض المطالب لها.[3]

وذلك بحكم التنافس الاستعماري الإيطالي الفرنسي على النفوذ في حوض المتوسط، والذي لم تهدأ حدته،[4] لذلك قررت فرنسا عقد إتفاقية المعروفة بمعاهدة روما في 5 جانفي 1935(معاهدة موسيليني–لافال)[5]،

[1] أحسن دواس، **صورة المجتمع الصحراوي الجزائري في القرن19 من خلال كتابات الرحالة الفرنسيين مقاربة سوسيو ثقافية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الادب المقارن، شعبة ادب الرحلة، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص20.

[2] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع السابق، ص9.

[3] غسان ناصر عبد الحسين كريم ، وسن سعيد، مرجع السابق، ص164

[4] صلاح العقاد ، **ليبيا المعاصرة**، معهد البحوث والدراسات العربية، د ن–د س ن، ص47.

[5] غسان ناصر عبد الحسين كريم ، وسن سعيد، مرجع نفسه، ص9.

والتي تم عقدها في روما لذلك عرفت بمعاهدة روما، قامت فرنسا بعقدها لهذه الإتفاقية وفق "موسيليني"**

مع الحكومة الايطالية وفق وزارتها "بير لافال"***[1]،حيث حاولت فرنسا من خلال قدومها على عقد هذه الاتفاقية الحفاظ على نفوذها على إثر ذلك قامت بتقديم تنازلات لليبيا من أجل إبعاد ألمانيا عن طريقها، من بين هذه التنازلات تضمنت الاتفاقية تنازل فرنسا لإيطاليا عن شريط أوزو،[2]

أرغمت إيطاليا فرنسا في 1935 على القبول بدفع الحدود الجنوبية إلى خط جبال التيستي،[3] تهدف المعاهدة من خلال عقدها إلى تسوية شاملة للنزاعات الحدودية الاستعمارية بين الجانبين في إفريقيا، إلا أن هذين البلدين (ليبيا وتشاد) لم تعمل الجمعية الوطنية لكلاهما بالاعتماد عليها والعمل بها، كما تضمنت معاهدة 1935 تنازل فرنسا لإيطاليا عن جزيرة دميرة في الصومال الفرنسي لصالح ارتيريا، كما تضمن تعريف لوضع الايطاليين في تونس الفرنسية، على ألا تطالب ايطاليا بممتلكاتها في تونس.[4]

بنيتو موسوليني Benito Mussolini و.1883-1940: سياسي ايطالي عمل في التدريس، مؤسس الحركة الفاشية وحكم ايطاليا 21 عاما وحاول جعلها امبراطورية كبرى... انظر: فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية، ج3، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2003، ص998.

[1] حامد عبد الله الحضيري، **محددات وقضايا التنافس الفرنسي الايطالي في ليبيا**، موقع الرئيسية، https://caus.org.lb/ د ت ن اطلع عليه في 2022/02/24

***بير لافال peirlaval 1883-1945: سياسي فرنسي بدأ مهنته السياسية مع الاشتراكيين عام 1919، اشتغل منصب رئيس الوزراء فرنسا لأربعة مرات، كما عمل رئيسا لحكومة فيشي....ينظر: **بير لافال سياسي فرنسي**، موقع العريق:https://areq.net/m/2015/10/10، اطلع عليه في 2022/02/24

[2] سمير باهي، المرجع السابق، ص94.

[3] جمال حمدان، المصدر السابق، ص112.

[4] علي ضوي، **القانون الدولي العام**، ج1، مصادر وأشخاص، ط5، مكتبة الوحدة، الوادي، 2013، ص37.

نصت المعاهدة لـ عام 1935 بمنح الأقسام الشمالية من جبال التبسيتي ضمن الأراضي الليبية،[1] بحيث مثلث المعاهدة محورين هما:

1- **المحور القانوني للمعاهدة:** كان هذا المحور سبب في إلغاء هذه الاتفاقية لامتناع الجانب الإيطالي عن التوقيع عليها، وحسب القواعد القانونية (لا بد من إجراء أخر يتلو التوقيع وهو التصديق ويقصد به الحصول على إقرار السلطات المختصة في داخل المعاهدة التي تم التوقيع عليها، وهذه السلطات إما رئيس الدولة متفردا، أو رئيس الدولة مع السلطة التشريعية أو السلطة التشريعية وحدها، يكون ذلك في النظم الدستورية السائدة في مختلف الدول.[2]

2-**المحور السياسي للمعاهدة:**أما في المحور السياسي فنجد أن ليبيا استغلت هذه المعاهدة كحجة سياسية لتبعية قطاع أوزو لها، إذ أصبحت هذه المعاهدة مصدر للخلافات والنزاعات بين ليبيا وتشاد ،وهذا أدى إلى عدم إستقرار العلاقة بين البلدين[3]، كما عمدت فرنسا على خلق مشكلة حدودية وغرس فتنة داخلية في تشاد ما يعرف "بإقليم أوزو" وذلك قصد تربية الأفراد الموالين لها في كل تنظيم (تنظيم الجيش-توجيه السياسة العامة).[4]

لم تنفذ بنود هذه المعاهدة بسبب اندلاع الحرب الأهلية في إسبانيا* على الرغم من تصديق كلا الطريفين عليها[5]، في ديسمبر عام 1938 أعلن وزير خارجية إيطاليا أن (معاهدة موسيليني-لافال1935) لم يتم المصادقة عليها لذلك أعلنت فرنسا مسؤوليتها على عدم تبادل وثائق المعاهدة،

---

[1] محمود شاكر، **تشاد مواطن الشعوب الاسلامية في افريقيا**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، فلسطين، 1972، ص73

[2] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع السابق، ص18.

[3] غسان ناصر عبد الحسين كريم، وسن سعيد، المرجع السابق، ص165.

[4] موسى يوسف عيسى ادريس، **جمهورية تشاد (الماضي والحاضر)**، مجلة قراءات افريقية العدد الاول، 2004، ص2.

*الحرب الاهلية الاسبانية: 18 يوليو 1936: بدأت الحرب الاهلية الاسبانية بعد مقتل أحد الزعماء أحزاب اليمن من طرف العمال في مدريد، مما أدى الى سخط المتمردين في الحكومة ومنه اندلعت الحرب الاهلية الاسبانية.... ينظر: أحمد فؤاد الأهبواني، **الحرب الاسبانية**، مطبعة دار النشر، مصر، 1938، ص ص13-14.

[5] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع السابق، ص18.

وأنها ستبقى في نفس موقعها في نفس المنطقة –شريط أوزو– لذلك بقي الوضع على ماهو عليه ولا يتم تعديل ما قبل ويتم الحفاظ على ما هو عليه.[1]

لم تنفذ بنود هذه المعاهدة مما أدى إلى سوء الأوضاع في ليبيا وتشاد،[2] حيث أن فرنسا أقدمت إلى التدخل للحبشة ، سنة 1935 بعدما عجزت على تغيير موقف إيطاليا فقامت بالتدخل عسكريا في المنطقة ، وأعلنت فرنسا عن تحالفها مع ألمانيا.[3]

بسبب اندلا ع الحرب العالمية الثانية في سنة 1939 ولذلك لم تعاد دراسة المعاهدة بسبب تدخل كل من فرنسا وإيطاليا في الحرب. وبعد إنتصار الحلفاء حصلت تغيرات جديدة على أراضي الليبية والتشادية وشمال إفريقيا كاملة.[4] بحيث أن خسارة إيطاليا أدى بها لخسارة ليبيا التي دخلت تحت سيطرت الحلفاء، وعلى إثر هذا أصبح كذلك إقليم فزان تحت السيطرة الفرنسية مما حافظت فرنسا على امتلاكها لموقعه الاستراتيجي، فإن استمرار فرنسا ملكها لهنا الاقليم يعني أنها وجدت طريق بري لنقل المنتجات الزراعية والمواد الأولية عبر شريط أوزو ثم إلى الجزائر وتونس تم إلى البحر المتوسط.[5]

[1] غسان ناصر عبد الحسين كريم، وسن سعيد، المرجع السابق، ص165.

[2] محمود شاكر، المرجع السابق، ص73 .

[3] حامد عبد الله الحضيري، المرجع السابق .

[4] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع نفسه ، ص18

[5] غسان ناصر عبد الحسين كريم ، وسن سعيد عبود، المرجع نفسه، ص164

المبحث الثاني : اسباب النزاع الحدودي الليبي –التشادي

أولا :الأسباب التاريخية:

يعود الخلاف القائم بين ليبيا وتشاد حول المنطقة الحدودية شريط أوزو إلى القرن الثامن عشر ميلادي في شكله التقليدي المتمثل في غزو القبائل العربية لواحات التوبو شمال تشاد،[1] وذلك لما تتمتع به المنطقة من خيرات وموارد طبيعية عززت من مكانتها وإستراتيجيتها.

أما في شكلها التاريخي ففي عام 1896 قامت فرنسا وبريطانيا بتعيين مناطق نفوذ لهما في القارة الإفريقية، حيث في 21 مارس من نفس السنة على أن تمتد الحدود بين تشاد وليبيا من خط يمتد من منطقة تقاطع مدار السرطان بخط طول16^0 شرقا، ومنه اعترضت الدولة العثمانية على التواجد الفرنسي والايطالي للمنطقة الحدودية وشرعت في تحصين نفسها والحفاظ على قوة مركزها، وضل النزاع قائم بين الدولة العثمانية وفرنسا إلى أن قامت الحرب التركية الإيطالية،[2] بحيث أعلنت إيطاليا يوم 29 سبتمبر 1911م على الدولة العثمانية حيث تمكنت إيطاليا من احتلال طرابلس والمناطق المحيطة بها.[3]

شكلت اللجنة الفرنسية الإيطالية في سويسرا قبيل اندلا ع الحرب العالمية الأولى (1914) من أجل وضع الحدود الجنوبية اللبيبة وتسويتها، لكن قيام الحرب العالمية الأولى عرقل هذه العملية وطالبت إيطاليا باسترجاع أرضيها، بعد أن قامت باحتلال فران والتمكن من دخول واحة الكفرة والمطالبة من القوات الفرنسية بضم كافة الأراضي الواقعة شمال خط عرض 18^0 ، إلا أن فرنسا لم تكترث لطلبها وأعادت احتلال إقليم تيستي في بداية عام 1929، وذلك وفق للمعاهدة الموقعة من

---

[1] شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، دار الزهراء الرياض، الطبعة الثانية، 2002، ص396.

[2] نفسه ص396.

[3] انتوني جوزيف كاكيا، **ليبيا في العهد العثماني الثاني(1835– 1911)** تعريب يوسف حسن العسلي، دار احياء الكتب العربية، طرابلس الغرب، 1945/10/10، ص65.

طرف إيطاليا وتركيا بشأن تسوية مناطق النفوذ الفرنسية في عام 1912 المسماة بمعاهدة أوشي لوزان*.[1]

تم عقد العديد من الإتفاقيات ومن أهمها اتفاقية روما 1935 والتي من خلالها التنازل لإيطاليا عن شريط من الأراضي مساحته 114 ألف كلم[2]ضم إلى الأراضي الليبية الجنوبية، وكان يحتوي هذا الشريط على معسكر صغير في أوزو (AOZOU) ومن هنا أتت تسمية المنطقة بشريط أوزو، وظل هذا الشريط منطقة منزوعة السلاح على حدود الليبية والتشادية، لكن بعد الحرب العالمية 2 وإثر هزيمة إيطاليا تم توقيع اتفاقية باريس* في العاشر فبراير 1947 التي وضعت حد للحرب العالمية الثانية وجاء ضمن هذه الاتفاقية في البند 23 منها أن تقوم إيطاليا بالتنازل عن جميع ممتلكات في إفريقيا ومن بينها ليبيا، كما نص البند 44 من نفس المعاهدة (معاهدة باريس) على إلغاء المعاهدة الفرنسية الإيطالية المنعقدة برودها عام 1935.[2]

أ– الرؤية التشادية للحدود الليبية – التشادية

لم تشهد تشاد السلام بعد استقلالها عن فرنسا بسبب إندلا ع الحرب الأهلية بدفع من ليبيا على تشاد الرامية إلى اجتياح تشاد مما أن إلى تمزق المنطقة إلى أشلاء على مدى عقود، ليصبح شمال البلاد موطن للمسلمين (الصحراء)، والأرضي الجنوبية مستقر للمسيحيين بعد أن حضيت باهتمام الفرنسيين.[3]

إن وقوع شريط أوزو على المناطق الحدودية التشادية والتي تمتد مع حدود ليبيا، وموقعه شمال منطقة تبسيتي التي تزخر باليورانيوم والمغنيز والنفط زاد إصرار تشاد على استعادة المنطقة وإعادة

*معاهدة أوشي لوزان: عقدت معاهدة أوشي لوزان بين الدولة العثمانية والحكومة الايطالية في 18 اكتوبر 1911 في مدينة لوزان السويسرية واحتوت على 11 بند أهمها وقف الأعمال العدائية بين البلدين.....ينظر: ابراهيم مجاهدي، **معاهدة لوزان 15–**10–1912، مجلة العلوم الانسانية والحضارة، المجلد 04، العدد 01، د ب ن، 2022، ص40.

[1]شوقي الجمل، المرجع السابق، ص396.

[2]غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع السابق، ص19

[3] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق، ص22

حدودها كما كانت عليه قبل سنة ودحر القوات الليبية من أراضيها، وقد كان للاتفاقية الفرنسية الإيطالية المنعقدة بروما خلال الفترة التي كانت فيها تشاد تحت الاستعمار الفرنسي والمتضمنة لتنازل فرنسا عن القطاع إلى إيطاليا ليصبح أرضا تابعة للأراضي الليبية الأثر البالغ وكصدمة كبيرة للتشاديين وهو ما زاد من عمق النزاع وكان المفجر الأساسي له بين الطرفين الليبي والتشادي والذي انعكس سلبا على كل من ليبيا وتشاد من كل جوانبه الاقتصادية والسياسية والعلاقات الإستراتيجية التي تربط البلدين.[1]

زادت العلاقات الليبية التشادية تعقدا مع حلول عام 1971م . حينما بدأت تشاد تفقد سيطرتها في المنطقة، حيث قامت ليبيا باحتلال النصف الأول من قطاع أوزو وفرضت هيمنتها وسيطرتها عليه وذلك عام 1973.[2]

في عام 1979 شهدت تشاد أحداث جديدة حيث قام الرئيس التشادي بالعمل من أجل الحصول على منصب الرئاسة في تشاد بعد مؤتمر لاغوس من قبل الوحدة الإفريقية التي تجمع ما بين الفصائل الأساسية للحرب الأهلية التشادية طويلة الأمد، لكن شهد الرئيس التشادي كوكوني عويد انقلاب عسكري شنه الزعيم حسين حبري عليه، وقام بعد ذلك بتأسيس قوات مسلحة في الشمال واطلق كل ما يملك من قوة من أجل قيادة حرب أهلية في تشاد، حيث دامت الحرب الأهلية التي شنها تسعة أشهر مخلفة ورائها أضرارا وخيمة على العاصمة التشادية أنجمينا،

أدى هذا الفعل إلى تدخل الرئيس الليبي معمر القذافي ووقوفه إلى جانب الرئيس التشادي كوكوني عويدي، من أجل تهدئة الأوضاع وتحسين العلاقات بين أنجمينا وطرابلس.[3]

---

[1] مُحَمَّد علي سلطان سعدوني الكيكاني، ، **النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد(1973–1995)**، بحث مقدم الى مجلس الكلية التربوية المفتوحة وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الباكالريوس" غير منشورة"، الكلية التربوية المفتوحة، جمهورية العراق، 2020، ص7

[2] نفسه ص7.

[3] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق، ص22

يعتقد الباحث أن الحرب الأهلية في تشاد والصراعات الداخلية كانت السبب الأول الاحتلال ليبيا لقطاع على الحدود التشادية للحصول على اليورانيوم والنفط وغيرها من الثروات المعدنية منه ليكون خط دفاع أول ضد محاولات الدول الاستعمارية (فرنسا وأمريكا آنذاك) والتي دعمت الجهة الوطنية لانتقاد ليبيا (المعارضة الليبية)،[1] كما أن الهدف الأول للقذافي هو حماية البربر والعرب الذين كانوا قاطنين في القطاع والذين عانوا من إضطراب الأوضاع في تشاد، وكانت حجة (القذافي) في ضم قطاع أوزو إلى الأراضي الليبية هو أنها بالأساس جزءا من الأراضي الليبية منذ عهد الإمبراطورية.[2]

ب– الرؤية الليبية للحدود اللبيبة– التشادية:

كان للعامل الجغرافي الحدودي دور بارز في السياسة الداخلية والخارجية للدولة الليبية، حيث أن ليبيا تتمتع بموقع جغرافي كان له الأثر في أجندتها السياسية وجعل محل للأنصار والأطماع ومحل إهتمام صناع القرار والحكومة قاطبة، حيث عانت بعدة نزاعات مع البلاد المجاورة لها بسبب قضية الحدود ومدى أحقيتها بها، وترتبط ليبيا بكل من الحدود النيجيرية والتشادية والبحر الأبيض المتوسط ومصر.[3]

كان لتولي الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي الحكم في ليبيا، الأثر البالغ في نشوب الصراع بين ليبيا وتشاد بشأن قطاع أوزو، مدعيا أنه –قطعة من الأراضي الليبية ومصدر للمعادن لا يمكن الاستغناء عنه ولا بد من السيطرة عليه، لذلك كان يطمع في ضمه معتمدا على أسباب ثقافية وعرقية وتاريخية.[4]

تمكنت القوات الليبية من دخول قطاع أوزو في عام 1975 وفرضت سيطرتها عليه، وكانت حجته أنه جزء من الأراضي الليبية منذ عهد الإمبراطورية العثمانية إلى غاية الحكم الإيطالي لذلك كان

[1] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق، ص25.
[2] مُحَمَّد على سلطان سعدوني الكيكاني، المرجع السابق، ص9.
[3] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع نفسه، ص21
[4] مُحَمَّد علي سلطان سعدوني الكيكاني، المرجع نفسه، ص9

لا بد من المواجهة العسكرية لاسترجاع القطاع، كما قامت السلطة المدنية الليبية، بمنح بطاقات تعريف للسكان القاطنين بالقطاع (سكان التبو) باعتبارهم مواطنين ليبيين.[1]

يشير الاعتقاد السائد أن الرئيس الليبي معمر القذافي قام بعقد اتفاق سري مع رئيس التشادي فرانسوا تومبلياي عام 1972 والذي ينص على تنازل تشاد على قطاع أوزو لحكومة الليبية مقابل ثمانية وعشرون فرنك، شريطة أن تتوقف ليبيا عن تمويلها للجهة الوطنية لتحرير تشاد،[2] ورغم ذلك لم تبقى تشاد مكتوفة الأيدي فقد قام 1000 جندي من القوات المسلحة التشادية يشن هجوم مفاجئ ضد أحد أكبر القواعد الليبية الجنوبية في جنوب البلاد، حيث تمكنت القوات التشادية من اجتياح ما يقارب 100كلم من الأراضي الليبية على متن شاحنات ودارت هذه العلمية لمدة لا يتجازر 24 ساعة، مشكلة ضربة قوية ضد الزعيم الليبي معمر القذافي واضرار وخيمة على ليبيا.[3]

لعبت السياسة الخارجية لليبيا نحو الدول الإفريقية المجاورة لها نوعا من النشاط والتجانس بينهما وبين الفضاء الافريقي تاريخيا وجغرافيا إضافة إلى تقديم المساندة لهم، مما خلق نوعا من التجانس الليبي في الفضاء الافريقي وهنا يتضح من خلال[4]:

علاقتها مع الدول المجاورة بحيث ربطت ليبيا ومصر علاقة متوترة في عام 1977 وذلك لقيام حرب بين البلدين لم طويلا وقام القذافي في خلالها بترحيل المصريين العاملين في الأراضي الليبية، انتهت بعقد اتفاقية لإنهاء النزاع، أما علاقتها مع تونس فقد كانت العلاقة سيئة نوعا ما بسبب

[1] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق، ص24.

[2] مُحَمَّد علي سلطان سعدوني الكيكاني، المرجع السابق، ص7-8

[3] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع نفسه، ص25.

[4] جمعية عمر عامر المودي، **المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا غير العربية**، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011/1/02، ص23.

العقائد المتضاربة بين البلدين، لكنها هذه العلاقات تحسنت بعد تولي الرئيس التونسي "زين العابدين" مقاليد الحكم في التونس، حيث بدأت العلاقات السياسية والاقتصادية بينهم بالنهوض.[1]

ثانيا : أسباب جيوسياسية:

– الجغرافيا السياسية:

تعد الجغرافيا السياسية جزء متم للجغرافيا العامة وإدارة الحروب، فقد كانت تهتم بالشروط الطبيعية لمسارح العمليات، معتمدة على عدة عوامل (عوامل اجتماعية، عوامل بشرية، عوامل إقتصادية إضافة إلى العوامل الطبيعية)، والجدير بالذكر أن ميكافيل كان يجهل هذه العوامل، وأن فكرة الحدود الطبيعية كانت مفهوما جديدا بربط السياسة لأول مرة بالجغرافيا والجغرافيا السياسية ولدت من دراسة هذه العلاقات،[2]أما العالم الألماني فريديك آنزال فيرى أن الجغرافيا السياسية قد تركت بصمة كبيرة في حياة الشعوب والدول حيث ركزت على العلاقات السياسية والبيئية الطبيعية وخاصة الأرض والمناخ.[3]

أخذت الجغرافيا معنى آخر بعد أن ساهمت الوسائل الحديثة العلمية الحصول على المعرفة الدقيقة، للعالم في مظاهر وأشكاله المتعددة، حيث أن الحرب حسب مفهوم كلوزويتز هي (استمرار للسياسيات بوسائل أخرى) وهذا أن رجل الدولة يملك فكرا سياسي في حين أن القائد العسكري يملك فكرا استراتيجيا، لذلك فإن فكريهما إذا اجتمع في رجل واحد فيشكلان المفهوم الحديث للجغرافيا التطبيقية في ميادينها.[4]

---

[1] بيير سيليريه، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الستراتيجية** ، تر أحمد عبد الكريم، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1988/08/30، ص9.

[2] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق، ص26

[3] بيير سيليريه، المرجع نفسه، ص26

[4] بير سيليرية، مرجع نفسه، ص10

ومنه فإن الجغرافيا السياسية من أهم الأسباب المتحكمة في العلاقات الدولية وخصوصا بعد التحديثات الطارئة عليها هذا ما نلاحظه من خلال تأثير الأسلحة النووية على الدول.

– مواقع الدول وسلوكياتها النزاعية

أ- موقع دولة ليبيا وسلوكيتها النزاعية:

تتربع الأراضي الليبية على مساحة شاسعة وسما شمال إفريقيا، بحيث تمتد من البحر المتوسط حتى حدود تشاد والنيجر الشمالية في الجنوب، ومن الغرب جمهوريتين الجزائر وتونس ومن الشرق تحدها السودان ومصر، مما تشكل حوالي 6500 كلم من مجموع حدودها، تتمثل 1900 كلم منها حدودا بحرية مما يجعلها تملك أطول واجهة بحرية على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، في حين أن الباقي يمثل الحدود البرية تقدر بحوالي 4600 كلم وبذلك فهي تحصر مساحة تقدر بحوالي 1.759.540 كلم مربع،[1] إذ تعد المساحة لكل دولة من المقومات الرئيسية الهامة للدولة فكلما تزداد من شساعة عناصر التحكم العسكري وسيطرة السياسية.[2]

فإن للموقع الجغرافي ليبيا أهمية خاصة عبر التاريخ، وكان له الأثر العظيم في التكوين السكاني والتاريخي والوضع السياسي للبلاد،[3] فتحتوي الأراضي الليبية على موانئ صالحة الملاحة واستقبال

---

[1] عبد الرزاق علي الرحيبي، **السكان والتنمية البشرية، في ليبيا 1954–2004 (بنية الماضي، وهيكلة الحاضر، وآفاق المستقبل)**، أطروحة لنيل دكتوراه العلوم في التهيئة العمرانية، كلية العلوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، 2006، ص22.

[2] حنان لبدي، **ليبيا بين التفكيك الداخلي والاختراق الخارجي**، مجلة مطاق السياسة والقانون، المجلد 13، العدد03، 2011، ص617.

[3] سالم علي الحجاجي، **ليبيا الجديدة (دراسة جغرافية، اجتماعية، اقتصادية، وسياسية)**، منشورات مجمع الفتح للجامعات، طرابلس، ليبيا، 1989، ص18.

*مُحَمَّد ادريس سنوسي: مُحَمَّد المهدي بن مُحَمَّد بن علي السنوسي :ولد عام 1844 م بحكمه (بعد أن كان حاكم ليبيا) من طرف انقلاب عسكري قاده الملازم معمر القذافي في عام 1969..... ينظر: كريمة حشاشة، **حمدي راضية، ليبيا في ضل حكم الملك ادريس سنوسي (1951–1969)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018-2019، ص8-ص65.

السفن على مدار السنة إضافة إلى العلاقات التجارية التي تربطها بالنيجر والتشاد وهذا الذي أدى طمع القوى الاستعمارية ومحاولتهم نهب مواردها وخيراتها العظيمة، كما نلاحظ أن موقعها الاستراتيجي لعب دورا لاستعانة به في فرض سيطرتها في المنطقة الحدودية (شريط أوزو)، خاصة بعدما قام معمر القذافي بالإطاحة بحكم الملك "إدريس السنوسي". وأصبحت الحليف الأول الذي تعتمد عليه تونس خاصة والدول المجاورة في محاولاتها السياسية والعسكرية .[1]

تشير الأقوال السائدة على أن الزعيم الليبي معمر القذافي قام بعقد إتفاقية سرية مع الرئيس التشادي فرانسوا تومبلباي في عام 1986 بحيث نصت هذه المعاهدة على تنازل تشاد عن قطاع أوزو لصالح الحكومة الليبية، وهذا مقابل أن تقوم ليبيا بدف ثمانية وعشوين مليون فرنك ومقابل هذا تقوم ليبيا عن تمويلها للجهة الوطنية لتحرير تشاد، لكن حقيقة الأمر أن هذه الاتفاقية قد حددت حقا ووعد من خلالها معمر القذافي بعدم تمويله ودعمه لجبهة التحرير الوطني وتقديم المساعدات المالية لتشاد في حالة واحدة إذا قامت تشاد بقطع علاقتها مع إسرائيل وحقيقة الأمر أن الرئيس التشادي الأسبق فرانسوا تومبلباي قام بقطع علاقاته مع إسرائيل وذلك في عام 1986.[2]

– موقع دولة تشاد وسلوكيتها النزاعية:

تقع تشاد وسط القارة الافريقية، يحدها من الشمال ليبيا ومن الشرق السودان ومن الجنوب إفريقيا الوسطى ومن الغرب الكاميرون ونيجيريا والنيجر، وهي تعتبر من الدول الأعلى في إفريقيا بالموارد الطبيعية كالنفط واليورانيوم والذهب والجيري والرمل والملح،[3] تقدر مساحتها حوالي ميلون و128 ألف كيلومتر مربع وتمتد جميع أراضها نحو الجنوب من مدار السرطان بحيث تبعد الأراضي التشادية عن البحر بمساحة قدرت بـ 1500 كلم، وهذا الذي جعل منها أرضا يسيطر عليها الجفاف وذلك لافتقارها للمنافذ البحرية، كما أنها تعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم وذلك نظرا لانخفاض

[1] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق، ص29.

[2] مُحَمَّد علي سلطان سعدوني الكيكاني، المرجع السابق، ص8

[3] **تشاد**: موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/ 2014/02/17 اطلع عليه 2022/02/26.

الدخل الفردي، رغم هذا فهي تحتوي على أخصب أرض في إفريقيا تصل إلى حوالي 400 ألف كيلو متر مربع.[1]

تضم دولة تشاد عدد كبير من الجماعات العرقية واللغوية المتحدثة بالفرنسية والعربية، كما جعلها موقعها الاستراتيجي ملتقى للحضارات الاسلامية والافريقية، وموقعها الذي يحتوي على تضاريس متنوعة جعلها ذات ثروة غنية ومتعددة المناخات، فتقع المناطق الصخرية الصحراوية في الوسط، وفي المنطقة الشمالية المتوسطة للقارة الافريقية توجد بها بحيرة كانم ، ولا تنسى أهم منطقة وهي منطقة لوغن الغنية بالنفط، مما جعلها أحد أهم الدول الساحلية الغنية بهذه الموارد المعدنية(النفط، اليورانيوم وغيرها من الثروات) وهذا الذي جعل منها تواجه العديد من المواجهات والنزاعات الداخلية والانقلابات المختلفة.[2]

أما عن الصناعات لا توجد بها أي صناعة نذكر، والزراعة لا تكفي لتأمين مستوى المعيشي جيد، إضافة إلى الاضطرابات الحدودية التي شهدتها والاستعمار المدمر الذي فتك بأراضيها وأدى إلى تراجع الأراضي الخصبة بها، وحطم البنية الاقتصادية التي كان يعتمد عليها (كصناعة النسيج من القطن)،[3] ناهيك عن أهداف الدول الاستعمارية الطامعة في الخيرات المعدودة التي تحتوي عليها والتي يعتمد عليها اقتصاد تشاد، ومن بين هذه الدول الاستعمارية هي فرنسا، بريطانيا، ايطاليا، ألمانيا واسبانيا، حيث قامت هذه الدول بتشكيل قواعد عسكرية في افريقيا من أجل سد حاجياتها من النفط والغاز الطبيعي.[4]

عانت تشاد منذ استغلالها من مشكلات عويصة في اقتصادها كان سبب ضعف البنية التحتية والإرث الثقيل للاستعمار الفرنسي، ومن أهم أسباب تراجع اقتصادها كونها دولة مغلقة ليس

[1] فؤاد زيدان، المصدر السابق، ص ص11-12

[2] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق، ص30.

[3] **تشاد**: موقع الرئيسية:https://www.dw.com/ar 2021/12/26 اطلع عليه 2022/02/26.

[4] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع نفسه، ص32.

لها ساحل ما يجعلها تعتمد على الدول المجاورة لها في عملية النقل البحري، كما عانت في حلقة مستمرة من الصراعات التي شكلت خطرا كبيرا على استقرارها الداخلي بشكل خاص والمنطقة الافريقية بشكل عام، في ظل وجود العديد من الصراعات والأزمات السياسية داخل تشاد.[1]والصراع القائم حول قطاع أوزو الحدودي، ومن بين العلاقات

وقد كان لهذه الصراعات الداخلية في تشاد إضافة إلى ما تحتويه من ثروات معدنية تزخر بها كان له السبب في الزيادة من حدة النزاعات والخلافات مع الدول الاجنبية والدول المجاورة بالإضافة إلى استغلال الدول لموقعها الاستراتيجي لزعزعة استقرار بعض الدول المجاورة منها ليبيا،[2] والصراع مع مصر بحيث تتمتع تشاد بعلاقة جيدة وطويلة الأمد باعتبارها دولة ذات أهمية للأمن القومي المصري وهذا بالحدود الليبية والسودانية وهذه العلاقة تكونت قبل وبعد الاستعمار الفرنسي تشاد[3]

- **العوامل المؤثرة في توجيه العلاقات بين البلدين**

تلعب العوامل الجغرافية دورا هامل في التحكم بالعلاقات الدولية، بحيث يعتبر الاقتصاد من أحد العوامل التي تؤثر سلبا أو إيجابيا، قوة أو في ضعف الدولة وهذا الذي تشهده في العلاقات الليبية التشادية حيث نلاحظ أن الصراع القائم بين البلدين حول قطاع أوزو ليس بسبب الرقعة الجغرافية وإنما بسبب الموارد تحتوي عليها خاصة النفط واليورانيوم الذي تزخر به منطقة التيسبتي،[4]كما أن كلا البلدين يعتمد في اقتصاده وتبادله التجاري بصفة أولى على مادة النفط ولذلك تسمى كل دولة في تضخيم مشروع اقتصادها من خلال ضم هذه الأرض الغنية بالثروات إلى ثروات بلادها والنهوض باقتصاد جيد في القارة الافريقية .

---

[1] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع السابق، ص23.

[2] عز الدين موسى صالح عقلية، مرجع السابق، ص31

[3] **علاقات مصر وتشاد**، موقع الرئيسية: https://www.sis.gov.eg/section 2022/02/28 اطلع عليه في 2022/05/09.

[4] هايل عبد المولى طشطوشي، **مقدمة في العلاقات الدولية**، دار الكندي النشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص18.

لذلك فإن القوى الاستعمارية كان هدفها الأول في استغلالها لهذه الأراضي هو مادة النفط، لذا فإن ما يحتله الوطن العربي من استراتيجية في موقعه وما يحتوي من ثروات السابقة ذكرها فإنها كانت مفتاحا في توجيه كلا البلدين (ليبيا وتشاد) إلى التدخل في الشؤون الداخلية السياسية لبعض البلدان المجاورة(كتونس ومصر)؛ لعبت كلا البلدين في الحيز العربي فاعل لا يستهان به في تعزيز الطاقات الافريقية، ورغم انتهاء الاستعمار إلا أن الدول الاجنبية تعمل على استغلال هذه النزاعات والخلافات القائمة داخل افريقيا محاولته تهدئة الاوضاع فيها لكن الحقيقة أنها تعمل على استغلال خيراتها والتحكم بها وتطويعها لمصلحتها الشخصية وأهدافها ومطامعها.[1]

[1] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق، ص ص32-33

الفصل الثاني

تأزم العلاقات الليبية – التشادية وحسم أزمة أوزو

(1955–1990)

الفصل الثاني

تأزم العلاقات الليبية – التشادية وحسم أزمة أوزو

(1955–1990)

المبحث الأول : معاهدتي 1955–1972 وظهور شخصية القذافي.

أولا : معاهدة الصداقة وحسن الجوار الأولى 1955

ثانيا : ظهور شخصية القذافي

ثالثا : معاهدة الصداقة وحسن الجوار 1972

المبحث الثاني : من الحرب الأهلية إلى فصل محكمة العدل الدولية

أولا : الحرب الأهلية الليبية التشادية :1976–1990

ثانيا : الفصل النهائي في لمحكمة العدل الدولية في الازمة الليبية – التشادية 1994

المبحث الأول : معاهدتي 1955–1972 وظهور شخصية القذافي

أولا : معاهدة الصداقة وحسن الجوار الأولى 1955

بعد أن تم الإعلان عن إستقلال ليبيا من الإستعمار الفرنسي و الإيطالي تولى حكم المنطقة الملك إدريس سنوسي ، تحت النضام الملكي الدستوري الوراثي ، وإثر الخروج من الإستعمار كانت ليبيا تعتبر من أفقر الدول في إفريقيا ، لذلك كانت تفكر في حل ينقذها من الأزمة الإقتصادية التي تعاني منها ، لذلك قررت ليبيا فتح أراضيها للدول التي كانت تستعمرها لأجل فتح قواعد عسكرية بها مقابل مبالغ مالية تنعش بها ميزانيتها الدولية ، وكل هذا جرى في عام 1951 ، بحيث إثرى قرارها هذا لم تشهد الأراضي الليبية إثرى التواجد الأجنبي على أراضيها الإستقرار خاصة في إقليم فزان ، لهذا تطرقت لحل آخر .[1]

عقدت ليبيا وفرنسا معاهدة الصداقة وحسن اوهذا تحت تنظيم العلاقات الليبية مع دول الجوار الدول الإفريقية الفرنسية الخاضعة للإستعمار الفرنسي كتشاد .[2] و من أجل تعديل التواجد الفرنسي على الأراضي الليبية تحت إسم تأسيس قواعد عسكرية وتمويلها من أجل النهوض بإقتصادها لذلك كان أهم القرارات التي سعت ليبيا لإدراجها ضمن بنود هذه الإتفاقية هي إجلاء فرنسا عن إقليم فزان خلال المدة القررة بإثني عشرشهرا ، إضافة إلى العمل على البند الذي ينص على تسليم المطار الذي بحوزة فرنسا إلى ليبيا مقابل أن يضل تحت إدارة الطاقم الفني الفرنسي ،[3] كما إستندت من خلال هذه المعاهدة على محكمة العدل الدولية للعمل على ترسيم الحدود الليبية التشادية وتسوية الخلافات القائمة بين البلدية حول القطاع (قطاع أوزو) وذلك بالإستناد إلى الحجج والأدلة التي تمنح الأحقية لإمتلاك المنطقة إضافة إلى النظر إلى سلوك كلا البلدين منذ بداية الأزمة إلى غاية عقد

[1] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع السابق ،ص21 .

[2] عائشة حجاز،خلود حبشي، **العلاقات السياسية و العسكرية الليبية التشادية خلا الفترة (1951–1994)**، مذكرة ماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر ، قسم العلوم الإنسانية ،كلية العلوم الغنسانية والإجتماعية – ،جامعة مُحَّد خيضر بسكرة ، 2021-2022 ،ص32 .

[3] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع نفسه ، ص22 .

الإتفاقية ،إضافة إلى النظر إلى كون ليبيا قد تم منحها القطاع من طرف فرنسا عندما كانت تحت الإستعمار الإيطالي أي قبل أن تقع تحت الإستعمار الفرنسي وقبل منحها إستقلالها عام 1951 . في حين أن هذه الحدود تم ترسيمها من طرف الفرنسيين خلال عقدهم معاهدة 1935 ، المعاهدة الفرنسية الإيطالية و التي يتم المصادقة عليها وتم إلغائها .[1]

تدخلت محكمة العدل الدولية للفصل في معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين ليبيا وفرنسا 1955 ، من أجل تعيين الحدود بين البلدين فيما يخص شريط أوزو المنطقة الحدودية الواقعة جنوب خط الحدود الليبية التشادية ، معتمدة على أن هذه الحدود التي تشير إليها الإتفاقية هي حدود تابعة لدولة تشاد وهي أرضا تشادية[2].بإعتبارها أنها حدود أصلية ولذلك حسم النزاع في بعض الامور دون البحث أو التعرض على أمور أخرى وهي :

- تكييف النزاع هل هو نزاع اقليمي أو نزاع حدودي .
- تاريخ الحدود وإدعاء الجماهرية العربية أنها ورثتها عن السكان الأصليين، وعن السنوسيين وعن إيطاليا.
- مبدأ الحدود الموروثة عن الإستعمار و الإعلان الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية في القاهرة عام 1964 .
- تاريخ النزاع أمام الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية .
- فكرة الأرض لا مالك لها وهذا بالإسناد لكون السكان القاطنين في هذه الحدود ليس لهم جنسية توضح إلى من ينتمون (سكان شريط أوزو التبو الطوارق)

[1]Marti kaskenniemi. Laffaire du diffèrend territorial tchad / libge (arcèt de la cour internationale de gustice du3 fèvrier 1994) .in : annuaire francais de droit international ,volume 40, 1994, p443.

[2]سمية غضبان ، **أليات أحكام محكمة العدل الدولية** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ،كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2017/2016 ، ص178 .

من خلال هذه الأمور التي أستند إليها نرى أن أحقية امتلاك القطاع تعود إلى تشاد [1]. لم تستطع ليبيا بعد عقد هذه الاتفاقية من القيام بأي إجراءات لكي تعيد سيطرتها على شريط أوزو ،و لم تكن بتلك القوة التي تخولها للتصادم مع قوى مثل قوة فرنسا و المطالبة باستعادة القطاع ، ولم يبقى سوى أنها تعتبر قطاع أوزو أرضا لها ، لكون السكان القاطنين بها يدينون بالولاء للحركة السنوسية ،[2] و أن القبائل العربية المهاجرة إلى تشاد في القرن الثاني عشر ، منها قبيلة أولاد سليمان العربية كان لها تأثير واسع في إنشاءها سياسيا و اقتصاديا . كما اسند الرئيس الوزراء الليبي الأسبق أن الحدود الواقعة بين ليبيا وتشاد هي حدود مرسومة وفقا لمعاهدة روما 1935 بين رئيس الوزراء الفرنسي بييرلافال ووزير الخارجية البريطاني موسيليني، و التي بمقتضاها تم تنازل فرنسا لإيطاليا عن القطاع و الذي هو شريط يحتد مع الأراضي الليبية الجنوبية و المقدر مساحتها حوالي 1400كلم^2 [3]. لذلك لا يمكن التشكيك في مصداقية الحدود الموسومة بينهما (ليبيا وتشاد).

نتج عن هذه المعاهدة بتاريخ 10أغسطس 1955 إعادة رسم الحدود و الفصل في القضية الحدودية بحث جاء فيها الإنسحاب الفرنسي من إقليم فزان وهذا تلبية للمطالبة الليبية بشأن بقاء فرنسا في الأراضي الليبية بحجة إقامة قواعد عسكرية وإدارتها من طرف الفرنسيين. [4]

من مواد معاهدة 10أوت 1955 (معاهدة الصداقة و حسن الجوار الفرنسية –الليبية)

نصت المادة الثالثة من المعاهدة على الاعتراف بهذه الحدود من طرف المتعاقدان أن الحدود الليبية التشادية أن هذه الحدود تابعة للأراضي التشادية ،و تشير كلمة " الإعتراف المستخدمة في هذه

---

[1] مريم مخلفي ، **دور محكمة العدل الدولية في تسوية نزاعات الحدود** ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ، شعبة الحقوق ، قسم الحقوق ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أم البواقي ، 2016/2015 ، ص71 .

[2] باهي سمير ، **تأثير التحولات الدولية لفترة مابعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية للدول المغاربية– دراسة النموذج الليبي** ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مُحَمَّد خيضر ، الجزائر 2011، ص 94 .

[3] غسان ناصر عبد الحسين كريم ، المرجع السابق ، 24 .

[4] عائشة حجاز ، خلود حبشي ، المرجع السابق ، ص 33 .

المعاهدة إلى التعهد بالتزام قانوني بحيث أن فرنسا تتعهد من خلال هذه المعاهدة بالاعتراف بالحدود الإفريقية أيضا بين فرنسا و الجزائر وغرب إفريقيا الفرنسية[1]لذلك تشير هذه المادة بأن معاهدة 1955 قد أسفرت عن هذه الحدود وهذا إجابة على القضايا التي أثارها الطرفان وهذا كرد على ليبيا في تحديد حدود كلا الطرفين وعن تشاد لتحديد مسار هذه الحدود التقليدية . لذلك حكمت محكمة العدل الدولية في الفصل فيها .

- نصت المادة الثامنة : أن النزاعات التي أنشأت عن تطبيق هذه المعاهدة لعام 1955 والتي قد يكون من المستحيل تسويتها عن طريق المفاوضات بين البلدين بشكل مباشر ، تحال إلى محكمة العدل الدولية بناءا على طلب أحد الطرفين ، وإذا مالم يكن المتعاقد السامي تتفق الأطراف من خلال إيجاد حل آخر لفض النزاع أو احداث مفاوضات بين الأطراف المتنازعة [2] ، ومنه يتضح أن محكمة العدل الدولية تتدخل في الفصل في القضايا الحدودية الدولية أو النزاعات الاقليمية بطلب من أحد الأطراف في حالة فشل عملية التفاهم بينهم عن طريق التفاوض .
- نصت المادة الحادية عشر من المعاهدة أن المعاهدة المتعاقد عليها بين الطرفين مدة سريانها عشرون سنة ، كما يمكن مراجعتها من الطرفين في أي وقت شاءوا ،في حين أن مراجعتها تكون اجبارية بعد مضي عشرة سنوات من عقدها ،وتنتهي هذه المعاهدة بعد مضي عشرون سنة في حين يمكن اتمامها بعد عشرون سنة ، أو الغائها قبل نفاذ المدة المقررة وذلك من خلال اخطار مسبق يرسل الى الطرف الآخر [3] ولذلك فإن هذه المعاهدة قابلة للنظر فيها من قبل الطرفين في وقت لاحق من عقدها ويمكن تسويتها اذا تم الاتفاق بينهما .

[1]Interenational court of gustice: reports of judgments , advisorg opinions and orders case concerning the territorial dispute (libyan arab gamahiriyai chad) ,judgment of 3ee bruarg 1994 , p.p.13, 17 .

[2]International court , ibid. 18

[3] مصطفى بن بوديو ، **دور محكمة العدل الدولية في شؤون النزاعات الحدودية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2015/2014 ، ص28 .

اعتبرت فرنسا أن هذه المعاهدة لا تقوم على أساس المساواة بين الطرفين بسبب هيمنة فرنسا العسكرية ، بحيث شككت من صحة المعاهدة و أن هذه المعاهدة مفادها هو عدم تفعيل هذه الحدود " التي كانت خلال الفترة الاستعمارية موضوع اتفاق ، في مخالف يتعلق بإسناد الأراضي في حالة عدم وجود الحدود الدولية التقليدية "[1] في حين أمرت محكمة العدل الدولية على عدم قيام ليبيا بأية اجراءات عسكرية تتنافى مع مقتضيات قرار محكمة العدل الدولية ،و أن هذه الحدود تعتبر حدود نهائية ولا يمكن التماشي فيها [2] .

بعد أن أخذت تشاد إستقلالها الرسمي عن فرنسا في 1960 تولى فرانسوا تومبلياي الحكم في تشاد وقام بإقامة نظام سياسي جديد يعتمد على نضام الحزب الواحد : كما اهتم بحل الحرب الأهلية التشادية . وتغيير في النظام التشادي .[3]

وكان المسوغ الأساسي الذي اعتمده تومبلباي في إلغائه للأحزاب السياسية ، أن الدولة الإفريقية التي خرجت من الاستعمار عن جديد لا يمكنها اعتماد التعددية الحزبية ، وأن إنشاء الحزب الواحد هو كفيل بإقامة الوحدة الوطنية للحزب التشادي التقدمي [4] .

لم ينجح الرئيس الأول لتشاد بعد حصولها على الاستقلال من تحسين الأوضاع التشادية ، بالرغم من تلقيه الدعم الفرنسي ، لكنه رغم الدعم الذي يحظى به إلا أنه لم يستطع بناء دولة مستقلة داخليا وهذا نتيجة الصراعات الشعبية القائمة بل اتجه إلى بناء دولة تقوم على أساس المواطنة وبعيدة

[1] Martti kaske nniemi , op . cit ,p 433 .

[2] سماعيل جوهر ، **إشكالية تنفيذ القرارات القضائية الدولية قرارات محكمة العدل الدولية و قرارات المحكمة** الجنائية الدولية "كنماذج " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، ص 17 .

[3] هيفاءأحمد محمّد ،صدام عبد الستار رشيد، **النظام السياسي التشادي** ،المجلة السياسية والدولية،العددالسابع عشر،بغداد،2010،ص299.

[4] غسان ناصر عبد الحسين كريم،المرجع السابق ،ص24 .

عن الانتماء العرقي و الديني ، وهذا الخلل في التوازن الداخلي التشادي كان سبب في تطور الأزمة الليبية التشادية على مرور السنين [1]

ثانيا : ظهور شخصية القذافي

1 : من هو القذافي :

هو معمر مُحَّد عبد السلام أبو منيار القذافي و الشهير بالرجل الأخضر من قبيلة القذاذفة ، ولد في قرية جهنم بإحدي مناطق سرت عام 1942 وهو الإبن الوحيد لعائلته التي تعمل في الزراعة و تربية المواشي وهي أحد العائلات البدوية ، ترعرع القذافي في ظل هذه المعيشة ضروف قاسية ، إلتحق بمقاعد الدراسة في سن الرابعة عشر عام 1956 بالمدرسة الإبتدائية في مدينة سرت .

ليكمل دراسته بها وبعدها يلتحق بالمدرسة الثانوية به مصراتة ، وبعدها إلتحق بالكلية الحربية في بنغازي سنة 1963م .[2]

تخرج من الكلية الحربية عام 1965 برتبة ملازم ثم أوفد في بعثة إلى بريطانيا بحيث تخرج من الأكادمية العسكرية في سان هيرست ، أصبح معمر القذافي قائد الضباط الوحدويين الأحرار ، ثم عفي من رتبة عقيد ليعين رئيسا لمجلس الثورة ، ورئيسا للوزراء وقائدا عاما للقوات المسلحة [3] .

أما عن عائلة القذافي فقد حظيت بمكانة كبيرة داخل ليبيا ، حيث تقول القوانين أنه كل أفراد عائلته على حق ، "وإذا حدث وخالف أحد المنتمين للعائلة القوانين فإن الشرعية الثورية تقضي ببطلان ذلك " ، وهنا يفرضه بقوة السلاح القوة له ولسلطته .[4] تزوج القذافي من زوجتين : أول

[1] غسان ناصر عبد الحسين كريم،المرجع السابق ،ص24

[2] علاء الدين زردومي ، **التدخل الأجنبي ةدوره في إسقاط نظام القذافي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة 2013/2012، ص90 .

[3] فراس البيطار ، المصدر السابق ،ص 988 .

[4] علاء الدين زردومي ، المرجع نفسه ص 93 .

زوجاته فتيحة نوري ، بحيث نتج عن زواجه الأول وليد معمر القذافي ولد في 1970 وهو الإبن الأكثر تواضعا بين إخوته ، إنفصل والده عن والدته فتيحة نوري بعد ستة أشهر بسبب إختلاف العادات والفروق الإجتماعية .[1] أما زوجته الثانية صفية فاركس وهي ممرضة ، كانت تقدم الرعاية عندما كان يعاني من ألم إلتهابي في أمعائه لهما سبعة أطفال هم : 1- سيف الإسلام وهو الإبن المحبوب لدى والده الذي يعتبر وريث القذافي ولد في 25 جوان 1972 درس الهندسة المعمارية وله هواية الرسم .

2- الساعدي القذافي من مواليد 28 ماي1973 وهوثالث أبناء القذافي مؤسس الشركة السنمائية هوليون وحامل لرتبة عقيد من خلال دراساته العسكرية ، بالإضافة إلى هوايته الإحترافية في كرة القدم.

3- المعتصم القذافي من مواليد 1977 الوحيد الذي إشتغل منصب رسمي فهو مستشار الأمن القومي تخرج من كلية الهندسة العسكرية، منحه الرئيس المصري رتبة عقيد.[2]

4- عائشة القذافي 1976 وهي الإبنة الوحيدة لمعمر القذافي إهتمت بالجمعيات الخيرية و العمل التطوعي ، قادت اللجنة الدفاعية عن صدام حسين من خلال الإعلام .

5- هانيبال القذافي : ولد في 1975 درس الهندسة البحرية ، شغل منصب مستشار أول للجنة " إدارة الشركة الوطنية العامة للنقل البحري"

6- خميس القذافي : من مواليد 1983 درس العلوم السياسية و العسكرية وحامل لرتبة نقيب .

[1] رمزي المنياوي ، **رجل من جهنم (الرجل الذي وصف نهايته في رواية وأشهر فضائحه السياسة والنسائية)** ، دار الكتاب العربي ، دمشق ، القاهرة ، دس ن ،ص ص109 .

[2] علاء الدين الزردومي ، المرجع السابق، ص 94 .

7- سيف العرب القذافي : درس بميونخ بألمانيا وهو آخر أبنائه من الزوجة الثانية عرف بتهوره وإفتتانه بسباق السيارات .[1]

على غرار أبنائه الثمانية لدى القذافي طفلان أيضا وهما ميلاد وحنا .[2]

- أهم أفكار وأعمال القذافي :

1: الكتاب الأخضر : نشر القذافي في كتابه "الكتاب الأخضر" عام 1975 عبر من خلاله عن فلسفته الجديدة و "النظرية العالمية الثانية " التي تبناها ، وهو شكل من أشكال الديمقراطية المباشرة التي تهدف إلى تسيير شؤون البلد السياسية والإقتصادية وحياة الشعب [3]، كان الكتاب الأخضر بمثابة دستور للبلاد ، تكون الكتاب من ثلاثة فصول : – الفصل الأول : حل مشكلة الديمقراطية سلطة الشعب ، تناول فيه المشاكل السياية و السلطة في المجتمع .

– الفصل الثاني : حل المشكل الاقتصادي (الإشتراكية) وضع فيه حلول المشاكل الإقتصادية التارخية بين العامل ورب العمل

– الفصل الثالث : الركن الإجتماعي (النظرية العالمية الثالثة) تناول فيه طروحات عن الأسرة (الأم و الطفل و المرأة) إضافة إلى الثقافة و الفنون .[4]

[1] علاء الدين الزردومي ، المرجع السابق، ص 94 .

[2] موسى إروان ، **القومية في خطابة معمر القذافي للشباب اليبي** ، رسالة تحليلية وصفته للحصول على شهادة (s.hum)في اللغة العربية و آدابها ، قسم اللغة العربية و آدابها ،كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة الراينيري الإسلامية، دار السلام بندا أنشية، 2018 ، ص18

[3] حمزة أطليش ،أنور الفيتوري ، **إصلاح الإدارة العامة في ليبيا** ، مركز الأبحاث الإحصائية و الإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرت) ، أنقرة تركيا ، يونيو 2021 ، ص22

[4] معمر القذافي ، الكتاب الأخضر

2: تحيا دولة الحقراء : هو كتاب كتبه ضد القانون توجه به للناس قائلا: " الموت للعاجزين ...حتى الثورة علينا أن ننتظر إنتصارنا حتى لو تأخرت 360 عاما ، الشيوعية لم تلد حتى يقال إنها ماتت ! القطة تأكل أولادها ، الشعب في النظرية الثورية تعبير برج عاجي غامض" .

3: قراءات تحليلية في خطاب تمبكتو : يعتبر هذا الكتاب تصنيف على الفنون الإسلامية نشره في عام 2006 إضافة إلى كتاب بيئة الإجتماعية و السياسية .[1]

وفاته : تعددت الروايات حول مصرع القذافي من العسكري لحلف شمال الأطلس (الناتو) ، وصولا إلى قصف الميلشيات المعارضة للقذافي ، بحيث أن وفاة القذافي ضهر في ظروف غامضة في مسقط رأسه سرت في 20 أكتوبر 2011 ، بعد أن تم القبض عليه من قبل طائرات الحلف الأطلسي ، بحيث تختلف الأراء حول مقتل القذافي هناك من يقول أنه تم إغتياله داخل سيارة الإسعاف ، وثقول هيومن رايس ووتسن أنه تم قتله برصاصة نتيجة الجرح في الجانب الأيسر من جانب القذافي .[2]

2 – انقلاب الفاتح 1969 :

كان انقلاب معمر القذافي المخطط له مسبقا في الفاتح من سبتمبر 1969 على الملك ادريس السنوسي ، والذي يعرف باسم " انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969" [3]بعد تخرج القذلفي من الأكاديمية العسكرية الليبية في بنغازي عام 1965 ، أصبح يخطط للإطاحة بالملك ادريس السنوسي مع مجموعة من رفقائه الضباط ، والذي كان يرى أنه محافظ جدا ولا يبالي للحركة من أجل وحدة

---

[1] موسى إروان ، المرجع السابق، ص1

[2] نهى محمود ، من **قتل القذافي و كيف؟ ..شهادات "خاصة" في ذكرى مصرع العقيد** ، موقع الرئيسية

https : //www.google .com/amp/s/ www . skgne wsarabia .com /amp / middle – east. 18/10/2018، أطلع عليه02/03/ 2022.

[3]: **49 عاما على ثورة الفتح ..."الانقلاب الذي غير وجه ليبيا "** ، موقع sputnik ,https://arabic. sputniknews .com /amp، سبتمبر 2018 ، اطلع عليه في 2022/03/13.

سياسية أكبر بين الدول العربية ، ومع وصول القذافي الى رتبة نقيب في عام 1969، أصبح أكثر استعدادا لتنفيذ خططه ، بحيث انتظر القذافي رفقة وملائه خروج ادريس السنوسي للعلاج خارج البلاد في المشافي التركية ليتم بعد ذلك الاطاحة بحكومته من خلال إنقلاب غير دموي وتمكن من إسقاط الملكية .[1]

أعلن القذافي في الفاتح من سبتمبر عن توليه مقاليد السلطة في ليبيا بعد نجاحه في انقلابه العسكري ضد ادريس السنوسي ، [2] حيث قام بإلغاء الحكم الملكي وقام بإنشاء الجمهورية العربية الليبية ، [3] وقام خلال تنفيذه لسلطة حكمه بحضر الأحزاب السياسية وتشكيل مجلس قيادة الثورة والذي تولى رئاسته ، حيث قام بالتغير كثيرا من سياسته منذ تبنيه الحكم بحيث قام بتبني النموذج المصري القائم على الحزب الواحد ، ليضعه تحت اسم " الاتحاد الاشتراكي " ليتخلى على هذا النظام بعد فشله في تعبئة الجماهير الليبية .[4]

ركز نظام القذافي بعد توليه منصب الحكم والذي دام لمدة 42 عاما من 1969 – 2011 على ثلاثة ركائز أساسية :

- الركيزة الأولى : تقول على أنه هو (الزعيم القائد) اديولوجية محلية " الجماهيرية " كان يحاول تصديرها للعالم من خلال " الكتاب الأخضر " .

[1] حسام سليمان ، **انقلاب القذافي وتسلمه السطة** ، موقع أراجياك https ;//www.arageek .com، 27 سبتمبر 2019 أطلع عليه في 2022/03/14

[2] مُحَمَّد صالح نهاية ، **العلاقات الليبية – السفياتية 1969–1991** ، مجلة أداب الرافدين ، العدد84 ، 2021 . ص 331

[3] أحمد سعيد نوفل وآخرون ، **الأزمة الليبية الى أين ؟** ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد 13 ، الأردن مارس 2017 ، ص 07

[4] منى حسين عبيد ، **أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا** ، مجلة دراسات دولية ، العدد 51 ، 2012/01/02 ، ص 33

– الركيزة الثانية : القبلية ، تمثلت هذه الركيزة من خلال التوازن القبلي وتغليب بعضها على بعض حيث أنه هذه الركيزة أدرجها على المستوى الخارجي من خلال استمالة قطاع عريض من قبائل بعض الدول الافريقية عن طريق العلاقات والمهرجانات ، تمثات هذه القبائل في قبائل القذاذفة ، الورفلة ، المقارحة . وهذا كله من أجل اعطاء منطق الحكم الداخلي القبلي مع القبائل الخارجية .

– الركيزة الثالثة : تمثلت الركيزة الثالثة سياسة القذافي على (النفط) والتي وضعها القذافي لتوزيع الرضا الاجتماعي في الداخل وكسب الشرعية في الخارج ، خاصة في المرحلة الأخيرة من نظامه عن طريق مؤسسة القذافي الخيرية [1] .

من ضمن التغيرات الساسية التي قام بها القذافي في ظل توليه الحكم في ليبيا هو إنشاء المؤسسات السياسية في النظام السياسي الليبي في فترة الأزمة الليبية التشادية .

1* مجلس قيادة الثورة : وهوبمثابة السلطة التشريعية في الجمهورية الليبية العربية بتكون المجلس من 12 عضو ، ويمارسها بالقرارات و القوانين التي يصدرها القذافي .

2* مجلس الوزراء : وهو بمثابة الهيئة التنفيذية و الغدارية الرئيسية في ليبيا ، ويتكون من مجلس قيادة الثورة والحكومة و هو المسؤول على عقد الإتفاقيات و المعاهدات و المصادقة عليها .

3* الإتحاد الإشتراكي العربي : تأسس عام 1971 كإطار للمشاركة السياسية دون إعتباره حزبا سياسيا ،و يتكون هيكل الغتحاد الإشتراكي العربي من مجلس قيادة الثورة ، المؤتمر الوطني العام.

4* اللجان الشعبية : جاء إعلانها بعد قيام الثورة الشعبية في 5 أفريل 1973 ، أسسه القذافي ليستطيع الشعب التعبير عن نفسه بشكل ديمقراطي وبصفة مباشرة .

[1] مصطفى صايج ، **الانتقال الديموقراطي في ليبيا وانعكساته المنية على دول الجوار : الجزائر وتونس** ، المجلة الجزائرية للسياسة العامة ، العدد 03 فيفري 2014 ، ص 30

5* السلطة القضائية : في عام 1973 قام مجلس قيادة الثورة بتشكيل لجنة تشريعية لمراجعة وتعديل القوانين التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية .[1]

إن سياسة القذافي لم ترق للكثيرين من داخل وخارج ليبيا منذ إستلائه على الحكم ، بحيث يرون أن ليبيا قد فقدت العديد من الفرص التي كانت قد تكون سببا في النهوض بشعبها ، بحيث أن سلطة القذافي كانت محتكرة على عائلته وأتباعه و الحاشية المقربة منه غير مبال بالجماهير العربية اللبية، مما أدى إلى حرمانها من عوائد الثروة في بلادهم ، حيث كان يستخدمها في كسب وشراء الأنصار ، وترويض المعارضة أوقمعها .[2]

ثالثا : معاهدة الصداقة وحسن الجوار 1972

بعد إبرام معاهدة الصداقة وحسن الجوار لعام 1955 والتي بموجبها إنسحبت القوات الليبية من منطقة أوزو الحدودية وفق مقررات الإتفاقية ،[3] وإثر تغير الأحداث في ليبيا وقيام القذافي بانقلاب ضد الملك السنوسي وتوليه القيادة الرئاسية ، وضع هدف إسترجاع المنطقة نصب عينيه وبدأ يعد لكيفية إستعادتها بطريقة سليمة ، حيث قام الليبيون بقيادة القذافي بالتسلل إلى المنطقة التي إنسحبوا منها سابقا بالفعل في شمال تشاد بفضل تمردهم ، قام بالإستقرار بها في فترة وجيزة وبشكل دائم بعد أن ينفذ خطط .[4]

[1] علاء الدين الزردومي : المرجع السابق ، ص .ص17–19 .

[2] محمد عاشور مهدي ، **قراءات في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة** ، موقع دراسات ومقالات ، https://www.sis.gov-eg/newvr/9.htm. ، د تا ن ، أطلع عليه في 15 مارس 2022.

[3] Geam-claude gautron . la libye et le tchad devant la cour internationale de gustice ?.in : annuaire francais de droit international , volume 35 ,1989, p207 .

[4] Marti koskenniemi , op .cit , p 447 .

بدأ التحرك الليبي نحو شريط أوزو بداية من عام 1969 والذي بدأت فيه المواجهة المباشرة بين الطرفين و نظرا لضعف الجيش التشادي والذي فقد سيطرته على القطاع بعد ان وقع في أيادي جبهة الفارولينا ، بحيث عملت ليبيا على إضطراب الأوضاع في تشاد بعد أن قامت ليبيا بدعم عملية الإنقلاب العسكري ضد الرئيس التشادي فرانسوا تومبلياي في عام 1971 وبذلك أخذها الليبيون سببا لتواجدهم بالمنطقة .[1] بحيث قام بتقديم بطاقات وطنية تحمل الجنسية الليبية للسكان القاطنون بالمنطقة الحدودية لقطاع أوزو (سكان التبو) وقاموا بإدارة الشريط و الطاقة إداريا بمدينة مرزق .[2]

أبرم إتفاقا سريا مع الرئيس التشادي فرانسو تومبلباي في عام 1972 متنددين في ذلك على المعاهدة المبرمة مسبقا بين موسوليني ولافال (بين رئيس الوزراء الفرنسي و الزعيم الإيطالي)والتي منحت الأحقية لليبيا في المنطقة ، [3] حيث أقر كلا الطرفين أن المنطقة الحدودية تعتبر منطقة تضامن وتعاون بين الطرفين ، و أنه يجب فض النزاع حول هذه المنطقة و القيام على تسوية العلاقات الحدودية بين البلدين، والتي تعد من أقدم النزاعات الحدودية في منطقة الساحل الإفريقي و الذي كان سببه الرئيسي التدخل الفرنسي ، بحيث أن المنطقة المتنازع عليها[4] ، كانت أحد المناطق الإفريقية الغير معروفة أي لم يتم الإعتراف بها بشكل رسمي من قبل دولة مستقلة بحيث أنه منذ ثلاثينيات القرن العشرين وهو محل نزاع فرنسي إيطالي قبل أن يتحول إلى نزاع ليبي – تشادي وذلك بعد إستقلال كلا البلدين ، و اللذين بدآ يبحثان عن مورد ينعش إقتصادهما ونظرا لكون منطقت التبستي منطقة غنية باليورانيوم والمغنيز و النفط ، فكلا البلدين يحاول ضم هذه الأراضي إلى أراضيه بشكل رسمي ليتمكن من إستغلالها بشكل حسن. وهذا الذي أدى إلى عقد إتفاقية عام 1972 لحل النزاع بطريق سلمية.

---

[1] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع السابق ،ص 35 .

[2] عبير عواد ، **طغاة مبدعون " الإنسان بين الطغيان و الإبداع "** ، دار أكتب للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2018 ،ص 264.

[3] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق ،ص 20

[4] حسين عبد الهادي ، **النزاعات الحدودية بالقارة السمراء أزمات زرعها الإستعمار (خريطة)** ، موقع عربي ، gttps : // m- arabi 21 . com / storg /1322226 , 16/12/2020 , أطلع عليه في 2022/03/19 .

وقعت الإتفاقية في شهر ديسمبر من عام 1972 بين الرئيس الليبي معمر القذافي و الرئيس التشادي فرانسو تومبلباي و أقرو خلال هذه الإتفاقية على أحقية ليبيا في المنطقة مقابل تقديم مساعدات مالية إلى تشاد قدرت ب23 مليار فرنك إفريقي من أجل إعادة تمركز ليبيا في المنطقة.

كانت تشاد تهدف من خلال عقدها لهذه الإتفاقية إلى هدفين أساسيين وهما :

1: الحصول على الدعم المالي الإقتصادي للبلاد من ليبيا

2: إضعاف العلاقات مابين ليبيا وجبهة الفرولينا ، وإنهاء الدعم المالي و الإعلامي لها .

ولتحقق هذه الأهداف كان لابد من تنازلها على قطاع أوزو لذلك إضطرت تشاد لعقد المعاهدة الليبية–التشادية السابق ذكرها بتاريخ 23 ديسمبر 1972 وكان عقد هذه الإتفاقية بشكل سري بين الطرفين و التي لم تظهر بنود هذه المعاهدة إلا بعد قيام فرانسوا بزيارة إلى العاصمة الليبية طرابلس ، ومن خلال هذه الزيارة قاموا بالتأكيد على المعاهدة وفقا لمبادئ منظمة الوحدة الإفريقية[1] ، وعند الإتمام من عقد الإتفاقية وتفاهم كلا الطرفين حول المطالب المقدمة بدأ إنتشار السلاح و الجماعات المسلحة في إقليم أوزو و الذي لم يلقي إعجاب الشعب التشادي ولا سكان فارولينا ، الذين أحسوا بخط التواجد الليبي على أراضيهم .[2]

يمكننا حصر المعاهدة في جانبين مهمين سعى كلا البلدين من أجل الحصول عليها وهما :

- الجانب المالي : والذي يقضي بتقديم مساعدات مالية لدعم الإقتصاد التشادي و ذلك مقابل إطلاق يد ليبيا في قطاع أوزو

[1] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع السابق ، ص 38

[2] إبراهيم قاسم درويش البلالي ، **الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع الليبي في دارفور** ، مجلة ديالي ، العدد 65 ، ليبيا ، 2015 ، ص 67 .

– الجانب العسكري : ينص هذا الجانب على قطع جميع العلاقات الليبية مع جبهة الفارولينا و التي أعدتها الممثل الوحيد للشعب التشادي منذ عام 1971 ، إضافة إلى بذل كل الجهد لتجنب النزاع والصراعات وحل أي مشكلة بين الطرفين من خلال المفاوضات و الوسائل السليمة [1]

بالإضافة إلى هذين الجانبين فترى أن ليبيا قد تدخلت في العلاقات التشادية الخارجية من خلال مطالبتها بقطع علاقاتها مع إسرائيل و الذي نتج عنه دخول تشاد في الصراع العربي – الإسرائيلي لصالح العرب ، خاصة أن تشاد و إسرائيل كانت تربطهم علاقة جيدة ببعضهم البعض ، ولها مصالح إقتصادية و مستشارون عسكريون في الجيش و الشرطة التشادية[2] .

من خلال هذه الإتفاقية نستنتج ان تشاد كان هدفها تحسين أوضاعها الإقتصادية وإسترجاع العلاقات السياسية و الحدودية بين البلدين ، بينما إتضح بعد عقد المعاهدة أن هدف ليبيا أكثر من ذلك ، ففي فترة لاتتجاوز ستة أشهر من إبرام هذه المعاهدة قامت ليبيا بإنشاء قاعدة جوية شمال أوزو محمية بصواريخ أرض جو ، وتم إنشاء إدارة مدنية ملحقة بالكفرة[3]، و الذي يتضح من هذه الفعلة أن ليبيا تستعد لمواجهة عسكرية .

أصبحت السيطرة الليبية على إقليم تأخذ منحى ضاهر ، حيث إحتلته بشكل واضح في 1973 ، مما بدأت تشكل خطر على سكان الفرولينة اللذين أصبحو تحت قيادتين عسكريتين ، قيادة الدولة المحتلة" ليبيا "و قوة" الفرولينة" [4]. وفي الخامس م نيسان 1973 ، توغلت ليبيا في الحدود التشادية ، مما أدى إلى إستياء الشعب التشادي الذي بدأ يلاحظ ضعف دولته نصب عينيه ،

---

[1] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع السابق ، ص 39

[2] نفسه ،ص 39 .

[3] أسماء فتحي ، **"ليبيا– تشاد " ..، تاريخ متداخل من المواجة و المليشيات العابرة للحدود** ، موقع مصر ، masar .masr net . 360، 21 نوفمبر 2021 ، أطلع عليه 18 مارس 2022 .

[4] مُحَّد عبدالله ، **تشاد مابعد "ديبي" ... تداعيات محتملة في الداخل ودول الجوار** ، موقع رؤية ، https :// raagannews .com /articles /2021/04/20/735850 ، 20 أفريل 2021 ، أطلع عليه في 19 مارس 2022 .

ليتوجه الرئيس التشادي فرانسو توبلباي عن سبب هذا التدخل ، رغم أن تشاد قامت بالتنازل على القطاع وحل النزاع بشكل سلمي و المرضات بين الطرفين ، ليكون جواب الرئيس الليبي معمر القذافي عن سؤاله : "هذه المسألة أمر حكومي و الحكومة عاكفة عليه ".[1]

بعد بداية سوء العلاقات الليبية التشادية إثر مخالفة ليبيا لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار عام 1972 ، ومن جهة أخرى بدأت العلاقات الفرنسية التشادية الداعمة لسياسة تومبلياي يسودها نوعا من الفتور ، بعد أن علم الرئيس التشادي أن فرنسا لاترغب في باستخراج البترول في ظل الضروف الإقتصادية الصعبة التي تعيشها تشاد ، مما أدى به إلى التفاوض مع الأمركيين [2]، فأدركت فرنسا أن القوة المسلحة لن تحل الخلاف و لا يمكن تهميش الدور الليبي فطلبت من تشاد التفاوض مع جبة التحرير الوطني .

و إثر فصل تشاد علاقاتها مع إسرائيل و تخلل العلاقات بينهما ، طلبت الحكومة التشادية من اليهود المقمين بالأراضي التشادية من اليهود المقيمين بالأراضي التشادية مغادرتها فورا بعد إعلان قرار قطع العلاقات الدبلوماسية و الإقتصادية مع إسرائيل ، وهذا جعل إسرائيل تستاء من هذا القرار و اتهمت ليبيا في هذا القرار وأنها من تسببت في قطع العلاقات الإسرائلية التشادية .[3]

- رد الفعل الشعبي و الفرنسي من معاهدة 1972

بعد عقد هذه المعاهدة في عام 1972 بين فرانسو تومبلياي الرئيس التشادي و الرئيس الليبي معمر القذافي ، والذي جعل ليبيا تتمركز في قطاع أوزو أدى هذا التدخل على أراضيها إستياء الشعب التشادي وجعل فرنسا تبدي رأيها حول هذه المعاهدة ، ويتضح هذا في : [4]

---

[1] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع نفسه ، ص 43 .

[2] عائشة حجاز ، خلود حبشي ، المرجع السابق ، ص 41

[3] نفسه، ص41.

[4] أسامة عبد التواب مُحَمَّد عبد العظيم، **المواجهة الفرنسية الليبية في تشاد(1981–1984)**،المجلة العلمية ،العدد39، الإصدارالثاني ، الجزءالخامس ،2020 ص4086

أ. رد الفعل الشعبي : أبدى الشعب التشادي ردود فعل مختلفة حيث أن بعضهم إستاء من عقد الرئيس التشادي لهذه المعاهدة ، و البعض الآخر يوم عقد فرانسو لهذه الإتفاقية من أجل منع الحكومة الليبية من تقديم الدعم المالي للفرولينة التي تقاتل النظام التشادي [1].

ب . رد الفعل الفرنسي : تمثل رد الفعل الفرنسي حول قيام فرانسو من عقد لهذه الإتفاقية في خوفها من كون أن سياسته بدأت تأخذ منحنى جديد في علاقته الخارجية وهذا ضد إطار الدول الخارجية هي التي تمثل النفوذ الأقوى في تشاد ، وأن التغيير الذي حدث بالقوة في ليبيا عام 1969 قادر على التغيير و الضغط على تشاد في مختلف مجالاتها [2].

المبحث الثاني : من الحرب الأهلية إلى فصل محكمة العدل الدولية

أولا : الحرب الأهلية الليبية التشادية :1976–1990

في عام 1979 ، قام القذافي بضم قطاع أوزو إلى ليبيا وليدعم ضمه خصوصا أن القطاع كان يقطن به سكان التبو و التيدا ، ووفر لهم فرص الغستقرار في ليبيا خصوصا و التمتع بخدماتها التعليم ،الرعاية ، الصحة وغيرها و الكثير من الوضائف ،فعزز ضمه لهم بمنحهم الجنسية الليبية لعشرات الألاف منهم من سكان التيدا.[3]بحيث أن في نفس السنة 1973 غزت القوات الليبية مامساحته 14ألف كيلومتر مربع من شريط أوزو الحدودي ، بحيث شرعت بوقت قصير بعدها إلى دمج هذه الأراضي ضمن الأراضي الليبية .[4]

أكد الجانب الليبي لتبرير فعلته هذه أن غزوه لهذه الأراضي ليس له أهداف قد تظر بأهالي هذه الأراضي و أن غرضه وهدفه الوحيد هو حماية الأهالي من العصابات وقطاع الطرق من نهب و

[1] غسان ناصر عبد الحسين كريم ، المرجع السابق ، ص42

[2] نفسه ، ص42

[3] جيروم توبيان و كلاوديو عزامينري ، **مشكلة التبو: مابين وجود وغياب الدولة في مثلث تشاد–السودان– ليبيا** ، مسح الأسلحة الصغيرة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري ، ورقة العمل 43 ، سويسرا ، مارس/ آذار2018 ،ص101 .

[4]Marti koskenniemi , op .cit , p448 .

سلب للمتلكات[1] . وأن دخولها لإقليم بوركو وإندي تبست ماهو إلا إستجابة لطلب بعض فصائل جبهة التحرير الوطني[2] .

بدأت رياح المواجهة العسكرية بين ليبيا و تشاد تأخذ منحنى جديدا في عام 1976 ، وذلك بعد أن قام الرئيس الليبي معمر القذافي بإعلان ضمه لقطاع أوزو إلى الحدود الليبية ، بحيث نتج عنه قيام بالتحرك في عمليات إستطلاعية و القتال من خلال المشات فقط ، رغم تفوق القوة العسكرية الليبية عليهم عدة وعتادا إلا أنهم حاولوا المقاومة وتصدي العدوان القائم ضد أراضيها ، بكل ماتملكه من وسائل ، لكن القوة الليبية لم تكترث لرد الفعل التشادي وواصلت إجتياحها لهذه الأراضي ، مما دفع بتشاد إلى طلب يد العون من الجهات الخارجية[3] .

وصلت العلاقات الليبية مع تشاد إلى مرحلة المواجهة و التصادم المباشر بداية من عام 1977 بين البلدين [4]، فقام الرئيس التشادي فليكس مالوم باستدعاء القوات الفرنسية لدخول الأراضي التشادية في عام 1977 من أجل الدفاع عنها إلا أن الرئيس الفرنسي فليري جيسكار ، تردد وتخوف من كون أنه إذا قام بالتدخل يؤثر هذا الأمر على العلاقة الدبلوماسية التجارية بين فرنسا وليبيا[5] .

أصبحت المسألة التشادية مع مرور الأيام أكثر تعقيدا بحيث ، إختلفت فصائل مسلحة أخرى بدعم من الحكومة الليبية هي الأخرى تضع الإستيلاء على السلطة في تشاد هدفها المترقب ، وبتدهور الأحداث التشادية قام الرئيس فليكس ملوم من أجل حماية العاصمة التشادية بعملية تاكود حيث بموجب هذه العملية قام باستدعاء 2500 جندي لحماية تشاد [6].

---

[1] عائشة حجاز ، خلود حبشي ، المرجع السابق ، ص 43 .

[2] موجز حول أفريقيا ، المرجع السابق ، ص 5 .

[3] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق ، ص 33 .

[4] باهي سمير ، المرجع السابق ، ص93 .

[5] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق، ص33 .

[6] نفسه

تفاقمت الأمور في بداية من عام 1978 حين قامت القوات الليبية بالزحف نحو تشاد بهدف إستعمارها ،حيث إستغلت النزاع بين حركة الفرولينا وحركة معارضة نظام الحكم في أنجمينا "عاصمة تشاد حيث كان العضو البارز فيها هو حسين جبري وليبيا تمثل الداعم الخفي ، بحيث تمكنت تلك القوات من دخول أحد فصائل فرولينا كوكوني عويدي رئيسا وحسين جبري وزيرا للدفاع لكن هذا الأخير إختلف مع الرئيس وتمكن من طرده ومن تنصيب نفسه رئيسا للبلاد "[1] . ليتجه كوكوني نحو الجنوب وبفضل التحالف الليبي تمكن من طرد جبري وتوليه الرئاسة .

تقدمت القوات التشادية (بعد أن طلب الرئيس التشادي فليكس بعد استعادة منصب الرئاسة من القوات الليبية الإنسحاب من أراضيها) ، وفق محورين :

- المحور الأول : قاده الرئيس التشادي كوكوني عويدي وتولى قيادة التبو وتوجيه الأوامر لهم .
- المحور الثاني : بقيادة أحمد أصيل قائد قوات المحاميد وحدد نقطة تجمع القوات الليبية التشادية عند منطقة أوزو [2].

بعد أن قام فليكس ملوم باستدعاء 2500 جندي تشادي لحماية العاصمة أنجمينا من الأخطار التي سببها المتمردون ، أصبح بذلك هناك قوات في تشاد ، القوة المسلحة في شمال تشاد التابعة لرئيس وزراء تشاد حسين جبري و القوات المسلحة التشادية التابعة للرئيس فليكس ملوم [3] ، وكان نتيجة هاتين القوتين المشتركتين التمكن من دخول العاصمة أنجمينا و التي بدورها أدى إلى إنهيار الدولة وصعود السلطة في الشمال ، وإندلع إشتباك بين قوات حسين حبري وفليكس ملوم

[1] سالم الهمالي. عبد القادر الفيتوري ، **لهيب الصحراء " حرب تشاد مذكرات شاهد عيان** " ، ص137.

[2] عبد الهادي مزراري ، **حرب القذافي في تشاد** ، مجلة واحة الصيف ، العدد 17 ، الصحراء الغربية ، الجمعة 11 غشت 2017 ، ص 42 .

[3] عزالدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق، ص 33 .

وإشتد خاصة بعد تدخل رجال كوكوني عويدي إلى أنجمينا وإنحاز إلى جانب الرئيس الأسبق حسين عويدي[1] .

بعد أن طالب كوكوني من القوات الليبية الإنسحاب من الأراضي التشادية لم يكترث القذافي لطلبه ، و الذي أحدث فراغا في العلاقات بينهم ، إستغل هذا النزاع حبري فقام بإعادة ترتيب قواته واستطاع القضاء على العاصمة انجمينا ، ثم لاحق القوات الواقفة في الشمال و ألحق الهزائم بها واحدة تلو الأخرى ، واستنزف طاقات ليبيا البشرية و المادية ودمرت المعنويات الليبية خاصة الجيش الليبي [2].

عمل رئيس الوزراء الجديد حسين جبري على تحويل رئيسه إلى مجرد واجهة و إستعان بالقوى الفرنسية [3] ، لكنه لم يستطع إنهاء الحرب و بدأت الظغوط الفرنسية عليه من أجل الدخول في مفاوضات لإنهاء هذه الحالة لكنها فشلت [4] .إشتكت تشاد في بيان قدمته إلى الأمم المتحدة ثم إلى الجمعية العامة في 1978 ، تخبرها فيه على استيائها من من الاحتلال الليبي إلى الأراضي التشادية (قطاع أوزو à ، وتدعوا لوقف زحف حركة التمرد [5] .

إنتشرت مواجهات عسكرية في تشاد بين الجبهات الشمالية و الشرقية من تشاد مما تخوفت فرنسا من تفاقم هذا الأمر وقامت بالنسحاب وترك الامر للرئيس فليكس ملوم ن حيث قام بإرسال بعثات إلى الدول المجاورة ليبيا ، النيجر، سودان و نجيريا و المتمثلة في :

[1] سالم الهمالي، عبد القادر الفيتوري ، المصدر السابق، 137 .

[2] نفسه، ص137.

[3] فؤاد زيدان، المصدر السابق ، ص 33 .

[4] هيفاء محمد ، صدام عبد الستار ، المرجع السابق ، ص292 .

[5]International cour ,op .cit , p 18

1: الوفد المتجه إلى ليبيا :حيث إلتقى بكوكوني ولكن نتائج هذا اللقاء كان سلبي وغير مجدي بالنفع لعدم تمكنه من مقابلة زعماء الفرولينا المتواجدين بليبيا بذلك لم يتمكنوا م الوصول إليهم من اجل إحداث الصلح .

2: البعثة التي أرسلت إلى نيجيريا من أجل اللقاء مع زعماء فروع الثورة .

3:إرسال بعثته إلى السودان في الخرطوم من أجل مقابلة حسين جبري ، ثم بدأ المفاوضات بين الطرفين وقدم حسين جبري شروط تمثلت في " الحركة المشتركة ،إستقلالية المحادثات ،إستقلالية القوات المسلحة الشمالية "[1] .

وبذلك نجحت البعثة التي تم إرسالها إلى السودان من أجل إحداث الصلح مقابل فشل البعثة الموجهة إلى ليبيا ، و التي لم تتم بسبب القيود المفروضة على زعماء الفرولينا.

دخلت كل من مصر والسودان وفرنسا لجانب تشاد بزعامة حسين حبري للقضاء على الثورة التشادية ومحاصرة ليبيا وإستنزافها من الجنوب ، في حين أن بعض المصادر قالت أن حسين جبري يتلقى الدعم والمساندة من الجانب الإسرائيلي [2]. وعند دخول رجال كوكوني عويدي إلى العاصمة التشادية أنجينا ، إنحازو إلى مساعدة حسين جبري .

تم إسترجاع العلاقات الدبلوماسية بين الرئيس التشادي فليكس ملوم و الرئيس الليبي معمر القذافي ، حيث تم عقد في 24 فيفري 1978 مؤتمر لاغوس بمدينة سبها ، ضم المؤتمر كل من سيني كونتيشي رئيس وزراء نيجيريا ، ونائب الرئيس السوداني أبو القاسم مُحَمَّد إبراهيم ، وفي 27 مارس 1978 أجبر فليكس على توقيع إتفاقية بنغازي من طرف كل من فرنسا و السودان من أجل وقف إطلاق النار و الإعتراف بالفرولينا ، وبموجب هذه الإتفاقية تم إنشاء لجنة عسكرية

[1] حسين عزو آدم ، **أثر الصراعات على الإستقرارالسياسي في تشاد 1990م**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتورا في العلوم السياسية العالمية ، الخرطوم ، 2017م، ص150 .

[2] فؤاد زيدان ، المصدر السابق، ص33 .

مشتركة بين ليبيا و النيجر [1] . إلا أن الثورة في تشاد قامت بانتهاك الهدنة في شهر ماي من نفس السنة.

عقد أول مؤتمر دولي للسلام في 16 مارس 1979 بعد أن قتل في هذه الحرب 60ألف إلى 70ألف شخص حيث فر مايقارب 70ألف شخص ، فيما أضطر الجيش التشادي إلى مغادرة العاصمة التشادية أنجمينا [2] ، و في نفس السنة تم التوقيع اتفاق أبوجا بين ليبيا و تشاد ، حيث فتح الطريق أمام ليبيا لتحقيق طموحاتها العسكرية ، نص إتفاق آبوجا على وقف إطلاق النار وتعيين كوكوني رئيسا للجمهورية ، و إنسحاب جميع القوات العسكرية من الأراضي التشادية . وبالفعل إستجابت فرنسا للطلب وقامت بالإنسحاب من تشاد عام 1980 ، في حين أن القوات الليبية لم تكترث وكثفت من هجومها في تشاد [3] .

إجتاحت القوات الليبية تشاد وإكتسحت أراضيها في عام 1980 ، حيث أخذ الجيش التشادي محورين من أجل دخول العاصمة أنجمينا ، المحور الشرقي إنطلق من واحة الكفرة إلى ايشه و المحور الغربي انطلق من فزان نحو قطاع أوزو ، بحيث تم السيطرة و الإحكام على كامل التراب التشادي[4] .

زادت حالت تشاد سوءا بعد أن وقعت بين الحرب الليبية و بين الصراع العسكري الداخلي بين الجهات التشادية الشرقية و الغربية ، وفي ظل هذه الظروف عقد مؤتمر لاغوس عام 1980 تدعو كل القوات المقاتلة على الأراضي التشادية الإنسحاب فورا ، ودعت الدول الإفريقية كل من نيجيريا و السودان وليبيا و الكامرون و النيجر من حسين الأحوال في تشاد و الكف

[1] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق ، ص 35 .

[2] نفسه، ص35.

[3] موجز حول إفريقيا ، المرجع السابق ، ص5 .

[4] سالم الهمالي، عبد القادر الفيتوري، المصدر السابق ، ص 153 .

عن الصراع في حين بقيت القوى الأجنبية و بعض الدول الإفريقية في دور المتفرج[1]. فأصبحت دولة تشاد هي الوحيدة التي تواجه هذا الموقف وتسعى جاهدة من الخروج من هذه الأزمة ، وقام كوكوني بتوجيه نداء لليبيا للإستعانة بقواتها في كف الصراع الداخلي التشادي ، وإختارت فرنسا البقاء على قرارها وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتشاد[2] .

أعلنت ليبيا و تشاد عن رغبتهم في الإتحاد في كانون الثاني من عام 1981 ، فقامت ليبيا بسحب قواتها من تشاد ، نتيجة الظغط عليها من طرف الدول الإفريقية و الفصائل السياسية التشادية ، وفي طريق عودة القوات الليبية إلى أراضيها (ليبيا) ، أسفر القذافي عن مقتل 30ألف من عناصره على الأيادي التشادية ، حيث قدرت الخسائر البشرية والمادية الليبية أكثر من ذلك [3]. بعد إنسحاب القوات الليبية من تشاد أعلن القذافي عن مشروعه "الإتحاد الليبي التشادي " وقام بإنشاء قوة حفظ السلام الإفريقية في تشاد ، وتم وضع قوة حغظ السلام تحت إشراف مسؤولية الأمن العام للو م أ ولجنة المنظمة ، بمشاركة كل من نيجيريا،السنغال والجزائر[4] .

ظهرت مرحلة جديدة من الحرب الأهلية التشادية بعد أن قامت القوات الليبية من الإنسحاب من الأراضي التشادية، بداية من عام 1983 حيث سلكت الحرب الليبية–التشادية مسارا آخر في ضوء الصدام العسكري المباشر بين الجيش الليبي و التشادي ، وخلفت خسائر كبيرة على كلا الطرفين حيث تم الإتفاق على المفاوضات ، وقامت تشاد بطرح النزاع على منظمة الوحدة الإفريقية ، و التي فشلت بطبيعتها [5]. وكررت تشاد شكوها في الفترة مابين (1983-1985-1986) أمام مجلس الأمن ، واعتبرت ليبيا أن المجلس ماهو إلا منتدى سياسي ،

[1] فؤاد زيدان ، المصدر السابق ، ص ص 35،36 .

[2]Gean –claude gautron , op . cit , p 215 .

[3] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق ،ص 36 .

[4]Gean –claude gautron , op .cit , 215 .

[5] باهي سمير ، المرجع السابق ،ص 96 .

وليس له سلطة الكافية للحكم في المشاكل القانونية المحيطة بالنزاع الإقليمي [1]، واستمرت هذه الحالة إلى غاية 1986 .

مثلت حملت تشاد تحديا ضد القوات الليبية المسلحة ، مما إضطرت للإنسحاب سنة 1986 ، حيث بعد الهزيمة التي أطاحت بالقذافي حول النصر بإرسال الخليفة حفتر لوادي الدوم لاسترجاع الهزيمة و الرد عليها و استرداد الأراضي التي سيطر عليها الجيش التشادي، لكن نتيجة هذا كان الهزيمة و انهيار الاستراتجية [2]. نجم على هذه الحرب الأهلية الليبية–التشادية التي تعطل الحياة في الجزء الشمالي من البلاد، واتفاق قوة اثنين من رؤساء الدولة من أقصى الشمال ، كوكوني و حسين جبري ، ولجئ كل من الرئيس التشادي و الليبي إلى التوجه إلى المفاوضات من جديد إلا إنهم فشلوا أيضا في إحداث الصلح و تحقيق السلم عن طريق المفاوضات .

عقدت إتفاقية جديدة إثر تدخل الدبلوماسية الجزائرية من أجل حل النزاع و القيام بوساطة بين الطرفين في 31 أكتوبر 1989 ، وتم توقيع هذه الإتفاقية بالعاصمة الجزائرية بتدخل باريس وتعهدا خلالها كلا الطرفين برفع الخلاف إلى محكمة العدل الدولية [3]. وتعهد كلا البلدين بإبرام معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، وحظر أي دعم مقدم للدعم العسكري لأي بلد محل النزاع وهذا بطلب من تشاد[4] .

[1] موجز حول إفريقيا ، المرجع السابق ، ص7 .

[2] تحرير مراد أصلان ، **إصلاح القطاع الأمني في ليبيا خط رئيسه نحو بناء الدولة** ، مركز الدراسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية ، أنقرة–تركيا ، 2020، ص ص44.45 .

[3] باهي سمير ، المرجع السابق ، ص 95 .

[4]Gean –claude gautron , op .cit , 217 .

في عام 1990 قامت تشاد و ليبيا بالإتفاق بينهما برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيها ، وبوصول الحركة الوطنية للإنقاذ بقيادة إدريس ديبي إلى الحكم قامت ليبيا بتطوير علاقتهما (الليبية – التشادية) الثقافية و السياسية و التجارية [1].

ثانيا : الفصل النهائي في لمحكمة العدل الدولية في الازمة الليبية –الشادية 1994

كان التدخل العسكري الليبي في تشاد آثار على الأراضي الليبية خاصة وعلى دول الجوار الإفريقية عامة، وذلك بسبب انتشار السلاح و الذي أصبح عاملا مساعدا في تفجير النزاعات في المنطقة و خاصة منطقة دارفور [2]، إلى غاية أواخر عام 1990 بحيث بدأت مرحلة جديدة بين البلدين في علاقتهما الحدودية حول شريط أوزو ، وذلك بمجيء الرئيس إدريس ديبي للحكم في تشاد ، و الذي كان يسعى لبداية مرحلة جديدة تعاونية بين البلدين بعيدا عن الصراع القائم ، وتسوية جميع القضايا العالقة حتى فيما يخص قطاع أوزو و الذي يعتبر النوات الأكثر تعقيدا في هذه العلاقات الحدودية[3] .

بوصول الرئيس تشادي إدريس ديبي إلى الحكم قام بقيادة الحركة الوطنية للانقاذ عام 1990 ، إذ قامت ليبيا بتطوير علاقاتها المختلفة (الثقافية و السياسية و التجارية) مع تشاد ، لكن رغم تسوية النزاعات السياسية و الإقتصادية إلا أن هذه العلاقة الليبية التشادية لم تخل من الأزمات ، ومن بين هذه النزاعات موقف النظام التشادي مما يدور في إفريقيا الوسطى و الذي أدى إلى توتر العلاقات الليبية التشادية آنذاك ، بحيث أن ليبيا تنظر للعلاقات التي تجمعها مع تشاد على أنها كسائر علاقتها مع الساحل الإفريقي و التي يجب أن لا يتواجد فيها أي تنازع[4] .

---

[1] حسين عزو آدم ، المرجع السابق ،ص 213 .

[2] نفسه،ص213.

[3] جمعة عمر عامر المودي ، **المبادرات و الاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرقالأوسط ، د ب ن ، د س ن ،ص 73 .

[4] حسين عزو آدم ، المرجع السابق، ص 213 .

وأن القذافي من خلال عقد إجتماع القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية أن قضية أوزو قد تم أخذها الورقة الرابحة التي يستغلون بها ليبيا خصوصا أن القطاع غني بالموارد الطبيعية ، اضافة إلى اكتشاف اليورانيوم بها، بحيث زاد الامر من تخوفه أن تتحول هذه القضية الحدودية بين ليبيا وتشاد إلى قضية دولية بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، مما زاد من تخوفه من ويلات ماقد يحدث لبلاده ، ولتجنب هذه المخاطر وخشية من المواجهة الليبية لأمريكا و فرنسا قام بإعلان قدمه لمنظمة الوحدة الإفريقية[1] ، يحثهم فيها أن ليبيا قررت عرض قظية قطاع أوزو أمام محكمة العدل الدولية في عام 1990 ، مما أبدى الطرف التشادي موافقته للجانب الليبي بشأن قراره ووافقا على رفع هذه القضية التي دامت لسنوات إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيها وذلك عام 1994 [2].

تعد محكمة العدل الدولية الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة بحيث تتكون من خمسة عشر قاضيا مستقلا ، كما تعتبر قراراتها ملزمة ويتكفل مجلس الأمن بالسهر على تطبيقها ، بحيث تقوم بتسوية النزاعات القضائية بين الدول ، بشرط موافقة كلا الطرفين باللجوء إلى المحكمة[3] ، وهذا الأمر الذي حدث بخصوص النزاع الليبي – التشادي حول قطاع أوزو .

يتأكد أن قرار محكمة العدل الدولية بشأن القضية الحدودية المتنازع عليها هو موقف ثابت و لا يجب معارضته أبدا مما يجعل لها الغلبة على أي قانون داخلي [4]، أدرج المجلس ضمن أعماله المقررة في الجلسة 3363 بتاريخ 14 أفريل 1994 ، رسالتين موجهتين من ممثلي دولتي ليبيا وتشاد

[1] مُحَمَّد سعيد القشاط ، **ليبيا و العلاقات التارخية مع دول الجوار** ، مكتبة جزيرة الورد ، ليبيا ، 2017 ، ص ص 98.89 .

[2] مفتاح عبد الله المسوري ، **الحدود البرية الليبية (التاريخ – الأليات – الوثائق)** ، دار الرواد ، د س ن ، ص 114 .

[3] وفاء مرزوق ، **التدخل الدولي الإنساني وحماية حقوق الإنسان** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون ، تخصص قانون دولي و علاقات دولية ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2020 /2021 ، ص 143.

[4] حسينة شرون ، **موقف القضاء الدولي من التعارض بين الإتفاقيات و القانون الداخلي** ، مجلة الفكر ، العدد 3 ، د س ن ص 195 .

إلى الأمين العام ، تحيلان نصا موقعا في مدينة سرت بالجماهيرية العربية الليبية في الرابع من افريل لعام 1994 بين حكومة البلدين ، بشأن كيفية تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادرة بتاريخ 3 فيفري 1994[1] .

نصت المادة الأولى من الإتفاقية إنسحاب القوات الليبية من القطاع تحت إشراف فريق مشترك مكون من ظباط ليبيين وتشاديين كما تنص المادة على حظور من مراقبين من الأمم المتحدة جميع عمليات الإنسحاب الليبي [2]، وبعد الإقرار بذلك طرح المشروع للتصويت واعتمد بالاجماع بوصف رئيس نيوزلاندا ، للقرار 910 لعام 1994 ب " إنسحاب الإدارة و القوات الليبية وفقا لاتفاق 4 أفريل 1994 وسيكون فريق الإستطلاع الموجود فعلا في المنطقة بمثابة مجموعة متقدمة لتنفيذ هذه العملية ، ويمكن لممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يساعد في تقييم الحالة الإنسانية المحتملة في قطاع أوزو بعد الإنسحاب " [3].

قال الأمين العام منأجل القضية ان غنجاز فريق مراقبي الأمم المتحدة في الشريط يقيم دليلا وافيا على الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة المنصوص عليه في الميثاق ، المتمثل في إحلال التسوية السلمية للنزاع الحدودي الليبي – التشادي و الذي كان له الفضل في إحداث التغيير في الساحة الليبية و التشادية وكان له الأثر البارز في إنهاء الصراع بين الدولتين بالتراضي بين جميع الأطراف .

بعدما أحيلت القضية بشأن المنطقة المتنازع عليها إلى محكمة العدل الدولية ، إعتمدت المحكمة على الأحكام القضائية في فض النزاع الدولي الليبي التشادي ، وقامت برفض المطلب

---

[1] **الإتفاق الموقع في 4 نيسان (أبريل 1994 بين حكومتي تشاد و الجماهرية العربية الليبية بشأن الطرائق العملية لتنفيذ الحكم الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 3 شباط) فبراير 1994** ، مربع ممارسات مجلس الأمن ، المجلد الأول ، 1993-1995 ، ص 463 .

[2] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق ، ص 66 .

[3] الإتفاق الموقع في 4 نيسان / أبريل 1994 ، المصدر السابق، ص 463 .

الليبي الذي يطالب بضم شريط اوزو إلى نفوذها ، ونظرا للتصويت حصلت تشاد على 16 صوت مقابل صوت واحد لليبيا ولذلك حسمت محكمة العدل الدولية الأمر لصالح تشاد ومنحتها أحقية إمتلاك القطاع ونسبه لأرضيها [1].

فصلت محكمة العدل الولية في النزاع الليبي – التشادي حول قطاع أوزو بقرار صادر في 3 فيفري 1994[2] ،حيث وافقت محكمة العدل الدولية على ضم تشاد لشريط أوزو وقام مجلس الأمن بمراقبة تنفيذ القرارات الصادرة عن محكمة العدل الدولية [3]،كما طالبت تشاد بعد أن حسم الأمر لصالحها من الحكومة الليبية بأن تقوم بالإفراج عن الأسرى التشاديين الذين بحوزتها من الحرب الاولى ، وعدم المماطلة في تنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية و المباشرة فورا من أراضيها (قطاع أوزو) [4].

دخلت السلطات التشادية الليبية في المفاوضات من أجل تسليم قطاع أوزو لحكومة تشاد، حيث إستغل القادة الليبيون الإتفاقية لطمئنة الرئيس ديبي بحن نواياهم و العمل على إنشاء لجنة مشتركة لتعزيز التعاون بين البلدين ، ومن جهة أخرى قدم ديبي العديد من التنازلات التي توضح رغبته في المصالحة، بحيث لم يطلب أي ضمانات فعالة للإنسحاب ، كما أوضح عن رغبته في إستمالة ليبيا و الحفاظ على العلاقات السليمة بين البلدين[5] .

قامت ليبيا باحترام حكم محكمة العدل الدولية ، وباشرت على العمل على تنفيذه ، فأبرمت الحكومة الليبية و الحكومة التشادية اتفاقا من أجل الوصول إلى الطريق الملائم لتنفيذ

[1] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع نفسه ، ص 64 .

[2] سماعيل جوهر ، المرجع السابق ، ص 18 .

[3] عمر أبو عبيدة الأمين عبد الله ، **دور محكمة العدل الدولية في تسوية المتنازعات الإفريقية** ، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي ، العدد8 ، ديسمبر 2016م ، ص 225 .

[4] شوقي الجمل ، المرجع السابق ، ص 396 .

[5] موجز حول إفريقيا ، المرجع السابق ، ص 66 .

الحكم ، لذلك سعت كلا الدولتين في الرابع من أفريل لعام 1994 بتوقيع إتفاقية في سرت بالجماهرية الليبية (بين البلدين المتنازعين ليبيا وتشاد) ، حيث تعهدتا فيه على تنفيذ حكم المحكمة كما هو مقرر[1] .

شرعت ليبيا في عملية الغنسحاب بسرعة كبيرة تنفيذا للقرار بتاريخ 4 أفريل 1994 ، وقامت بتبادل الأسرى بين ليبيا وتشاد ، وقد وقع كبير المراقبين العسكريين في 30 ماي 1994 ، بصفته شاهد على الإعلان المشترك بين الحكومة الليبية والتشادية ، و الذي ورد فيه أن القوات الليبية قد دخلت تنفيذ الإتفاق و الإنسحاب إعتبارا من ذلك التاريخ [2].

وعليه أكدت محكمة العدل الدولية في النزاع الليبي – التشادي القائم حول منطقة إقليم أوزو الواردة في 03 فيفري 1994 " أن الحدود السياسية التي تنشأ بموجب اتفاقية دولية تكتسب استمرارية قد لا تتمتع بها الضرورة الإتفاقية الدولية في حد ذاتها ، مما يجعل بها الغلبة على أي قانون داخلي و لن يكون من شأن هذا الأخير أبدا معارضتها [3].

وبهذا انتهى الصراع الليبي – التشادي القائم حول شريط أوزو من خلال حسم محكمة العدل الدولية بقرار 1994 و الذي بموجبه منحت أحقية امتلاك قطاع أوزو تشاد و تصبح بذلك أرضا تشادية [4].

---

[1] سمية غضبان ، المرجع السابق ، 179 .

[2] عمر أبو عبيدة ، المرجع السابق ،ص 226 .

[3] عبد القادر بوعرفة ، **سلطة القاضي الجزائي في تطبيق الإتفاقية الدولية** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم ، تخصص حقوق فرع قانون جنائي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية 19مارس 1962 ، جامعة جيلالي لياس ، بلعباس 2019/2018 م ، ص 258 .

[4] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع السابق ، ص 4 .

الفصل الثالث

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة والمواقف الإقليمية الدولية منها

الفصل الثالث

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة والمواقف الإقليمية الدولية والأجنبية منها

المبحث الأول: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الليبي–التشادي حول قطاع أوزو

أولا: الدبلوماسية الجزائرية:

ثانيا: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية:

ثالثا: دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليلي–التشادي حول قطاعأرزو

المبحث الثاني: المواقف الدولية الاقليمية والأجنبية من الأزمة

أولا: المواقف الدولية الاقليمية:

ثانيا: مواقف الدول الأجنبية من النزاع

المبحث الأول: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الليبي–التشادي حول قطاع أوزو

أولا: الدبلوماسية الجزائرية:

تعتبر الدبلوماسية الجزائرية على أنها مجموعة من المفاهيم والإجراءات والقواعد والمؤسسات والمراسيم والأعوان الدولية التي تقوم على ضبط العلاقات الدولية والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، وحل الخلافات والأزمات الداخلية للدول عن طريق إجراء معاهدات ومفاوضات سياسية من أجل التوفيق بين مصالح الدول الأمنية والاقتصادية، بحيث عرفها الأستاذ "فليب كاييه" بأنها "الوسيلة التي يتبعها أحد أشخاص القانون الدولي لتسيير الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية وخاصة بطريقة التفاوض"[1].

إذ سعت الجزائر بكل ما تملك من أجل دعم الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها، أو في النزاعات التي تهدد الاستقرار الإفريقي، تقوم الدبلوماسية الجزائرية بوظائفها نحو الدول الإفريقية في السلم والأمن إذ تعتبر دعامة للسياسة الخارجية للدول، ورغم حداثتها التي تمتد جذورها إلى الثورة الجزائرية[2]، بحيث إن الجزائر من الدول حديثة الاستقلال لكن هذا لم يؤثر على سياستها الخارجية تجاه إفريقيا، بحيث تسعى الدبلوماسية الجزائرية لحل كل الأزمات الداخلية للقارة الإفريقية، والتي أدت دورا هاما في منع حدوث منازعات إفريقية من أجل تحقيق الأمن والسلم الإفريقي، مما سعت الجزائر بدبلوماسيتها من أجل تطويرها[3].

ارتبطت الدبلوماسية بتطور وسائل الاتصال ونمو العلاقات الدولية، بذلك أصبحت ساحة لتفاوض المسؤولين بشكل مباشر بينهم لحل الخلافات بحيث تحول دورها من وظيفتها الكلاسيكية

---

[1] نادية آيت عبد المالك، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية منازعات الحدود الإفريقية** ، مجلة دراسات في حقوق الإنسان، العدد الثاني، الجزائر، جوان 2018، ص44.

[2] سمية غضبان، **مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية–تحدي نحو تحقيق السلم والأمن الإفريقي–**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الحادي عشر، الجزائر، سبتمبر 2018، ص52.

[3] وهيبة خبيزي، **النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي**، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، العدد 2، الجزائر، 2016/05/01، ص276.

التي تربط بين دولتين من خلال اتصالهما ببعض عن طريق الإعلام والنقل الإعلامي لكل دولة، لذلك أصبحت الوظيفة الدبلوماسية تكاد تكون محصورة بين المسؤولين الرسميين[1].

إن الدبلوماسية الجزائرية اعتمدت في حلها للنزاعات الإفريقية على مجموعة من الأهداف وهي:

1/ الإقليم: الحفاظ على الوحدة الترابية للدولة بحيث منذ استقلالها قامت على مبدأ استعادة الأراضي المحتلة، وعدم المساس بالأراضي الموروثة عن الاستعمار.

2/ النظام السياسي: يندرج النظام السياسي ضمن الأهداف السياسية الخارجية التي تعمل على نشر إيديولوجية معينة، وذلك من خلال جعل النظم السياسية للوحدات الدولية الأخرى تتأثر بها.

3/ الموارد الطبيعية: تختص بكافة الأمور المتعلقة بالحصول على موارد خارجية.

4/ الموارد البشرية: تشمل هذه الفئه كتأييد أقلية في دولة أخرى والمطالبة بحق تقرير مصيرها.

5/ المكانة الدولية: تهتم بالأهداف المتعلقة بمركز الوحدة الدولية في النسق الدولي وعلاقتها بالوحدات الأخرى وأوضاع النسق الدولي بصفة عامة [2].

يمكن استخلاص هذه الأهداف في سياست الجزائر الخارجية على فئتين من الأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها في سلوكها الخارجي هي:

أ/ الفئة الأولى: تمثلت أهداف هذه الفئة في خدمة المصالح القومية أو المصالح الذاتية، تتضمن هذه المصالح (الأمن، حماية السيادة القومية، ودعم الأمن القومي، دعم تنمية كل ما يدخل في إطار المصالح الحيوية للدولة.

ب/ الفئة الثانية: تعمل الفئة الثانية ذات النزعة المثالية، تتمثل في ترسيخ صورة الجزائر وتوضيحها في إفريقيا القائمة على المبادئ ذات الإرث التاريخي والحضاري[3].

---

[1] نادية آيت عبد المالك، المرجع السابق، ص44.

[2] فتيحة خدير، **دور الجزائر الأمني في تسوية النزاعات الإقليمية دراسة حالة مالي(2011–2019)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات قانونية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019/2018، ص50.

[3] مصطفى صايج، **التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، لعدد الثاني، الجزائر، ديسمبر 2014، ص10.

وفي هذا الإطار فإن أهداف السياسة الخارجية للجزائر تجاه إفريقيا عموما، ودول الجوار الإفريقي خصوصاً لا تخرج عن هتين الفئتين من الأهداف التي تحدد من سلوكها الخارجي في تعاملها الدبلوماسي وفق الاتجاهين المتناقضين العلاقات الدولية، دائرة التعاون وبناء المصالح المتبادلة مع الدول، أو المشاركة في مسارات التسوية السياسية للنزاعات داخل الدول أو ما بينها[1].

اهتمت السياسة الخارجية في إطار المبدأ الأساسي للجيو-سياسيا والتي تؤمن أن الحدود ليست ثابتة، ولا مقدسة، لذلك تمثلت الدبلوماسية الجزائرية في حفظ الحدود الإفريقية والحفاظ على السلم والأمن في القارة الإفريقية وتماسكها الجغرافي[2]، كما أنها استطاعت تحقيق عدة مكتسبات في حل مجموعة نزاعات وأزمات في القارة الإفريقية والتي كان للجزائر فيها دور أساسي في تسويتها وحلها نهائيا، وهذا بفضل المجهودات الكبيرة المقدمة من طرفها إلى بعض دول الساحل المجاورة لها، من أجل حل مشاكلها كالأزمة الليبية-التشادية والنزاع الأثيوبي الأريتيري، وكل هذ ا من أجل تحقيق الوحدة الإفريقية وحفظ الأمن والسلم بين دول الجوار[3].

ثانيا: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية:

تعمل الجزائر جاهدة على حل الأزمات والنزاعات الإفريقية المحيطة بها معتمدة على مجموعة من الأسس والمبادئ منها:

1/ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى هو مبدأ معترف به في القانون الدولي، بحيث يقوم على عدم شرعية التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بأي طريقة كانت بالقوة أو بالضغط عليها سياسيا واقتصاديا من الدول الكبرى أو الصغرى[4]، لقد "نص ميثاق الأمم المتحدة على هذا المبدأ في المادة 2/7 وهو مبدأ مستقر وثابت في

[1] فتيحة خدير، المرجع السابق ، ص50.
[2] مصطفى صايج، المرجع نفسه، ص10.
[3] فتيحة خدير، المرجع نفسه، ص50.
[4] وهيبة خبيزي، المرجع السابق، ص284.

القانون الدولي بحيث تقوم على أساسه احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدولة"[1].

واجه مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر رأيين بين مؤيد ومعارض في ممارستها ضمن الدبلوماسية الجزائرية، خاصة بعد حادثة الربيع العربي حيث هنا يظهر رأي الفئة المعارضة التي رأت أن هذه الأحداث الداخلية عصفت بأنظمة سياسية كانت تشكل حليفا إستراتيجيا للجزائر، ورأي الرأي الثاني المعارض أنه يجب التخلي عن هذا المبدأ في الدبلوماسية الجزائرية لأنه مبدأ غيب الدور المتوقع من الدبلوماسية الجزائرية، لكن الجزائر لم تتخل على هذا المبدأ، الذي يؤكد على وجوده القضاء الدولي بواسطة محكمة العدل الدولية[2].

ينقسم هذا التدخل إلى نوعين عدم التدخل بمعناه الواسع وهو عدم التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدول من طرف دول أخرى أو من طرف منظمة الأمم المتحدة أما النوع الثاني والذي يعني عدم التدخل بمعناه الضيق وهو عدم التدخل المادي باستخدام القوة العسكرية[3].

2/ مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة:

يندرج هذا المبدأ ضمن المبدأ الأول للأمم المتحدة، القائم على عدم استعمال القوة لدولة ضد دولة أخرى أو تهديدها في علاقتها الدولية، وحتى وإن وجدت نزاعات دولية تحل بطرق سلمية في إطار التفاوض المباشر أو غير المباشر ضمن إطار المنظمات الإقليمية[4] أو عن طريق المفاوضات، التحقيق، التحكيم والتوفيق والوساطة، ويلجأ إلى التحكيم القضائي من أجل الحفاظ على السلم

[1] سمية غضبان، المرجع السابق، ص32.

[2] رؤوف بوسعدية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، الجزائر، جوان 2016، ص158.

[3] رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص158

[4] رؤوف بوسعدية، المرجع نفسه، ص159.

والأمن الدوليين، بحيث إن الجزائر ضمن قائمة الدول التي تلتزم بهذا المبدأ في دبلوماسيتها التي تستخدمها لحل النزاعات بالطرق السليمة دون اللجوء إلى القوة[1].

وقد إلتزمت الجزائر بهذا المبدأ وفقا لمبدأ "حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية" والذي جاء به ميثاق الأمم المتحدة في المادة2/4منه بحيث جعل منه قاعدة أمره في القانون الدولي ويعد من الأساسيات التي تقوم عليها مجتمع دولي يحظى بالسلم والأمن[2]،فإن مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية ليس مبدأ حديث إذ يعد تطبيقه هو الحديث مقارنة بزمن ظهوره، كما يعتمد على الليونة في المعاملة بين الأطراف المتنازعة ومدى تقبلهم للحلول السلمية وهذا ما نشهده من خلال تطبيق الجزائر له مع الدولة المجاورة لها(المغرب)[3].

3/مبدأ التعاون بين الدول المجاورة: يقوم مبدأ التعاون بين الدول المجاورة على تنمية العلاقات معها عن طريق التشاور والحوار المتبادل بين البلدين، وقعت الجزائر ضمن هذا المبدأ اتفاقيات الإخاء والتعاون مع كل الدول التي تجاورها ومن أبرز هذا التعاون تعاونها مع تونس، وعدم توقيعها لهذه الاتفاقية مع المغرب[4].

جعلت الجزائر ضمن أولوياتها توطيد أسس السلم في القارة الإفريقية خاصة دول المغرب العربي منها، من خلال دفع عملية التعاون وتعزيز سبله، خاصة فيما يتعلق بالوقاية وحل النزاعات، وتحقيق التعاون بين الدول وفق مبادئ منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، بحيث أن وزارة الخارجية تتولى في مجال الثنائي تنسيق وتحظير جميع الأعمال المثيرة للاهتمام على الصعيد الثنائي مع متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتعلقة بذلك، فهي تحرص بشكل دائم على ترقية التعاون الدولي القائم على مبدأ التشاور لتحقيق السلم والأمن الدولي والحفاظ عليه[5].

[1] وهيبة خبيزي، المرجع السابق، ص282.
[2] سمية غضبان، المرجع السابق، ص32.
[3] رؤوف بوسعدية، المرجع نفسه ، ص160.
[4] نادية آيت عبد المالك، المرجع السابق، ص44.
[5] رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص159.

4/مبدأ حسن الجوار الإيجابي: لعب مبدأ حسن الجوار الإيجابي الدور الأهم في الدبلوماسية الجزائرية من أجل تعزيز التعاون بين الدول الإفريقية، فيما يتعلق بالوقاية وفض النزاعات، بحيث تدعم دول الجوار من أجل التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي من خلال ايفاد ملاحظين المشاركة في عمليات حفظ الأمن[1].

يقوم مبدأ حسن الجوار الإيجابي على مبدأ عدم الاكتفاء بمجرد التقييد بمبادئ الحفاظ على السليم بين الدول المجاورة بل يجب العمل على تنمية السلم والأمن بين الدول عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات والنزاعات، ويستند هذا على مبدأ حفظ الحدود المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، لأنه بترسيم هذه الحدود يتم بتقارب النزاعات الحدودية بين الدول الحدودية. كتوطيد العلاقات الاقتصادية للدول أو في الميدان التجاري والمالي[2].

5/مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها: وذلك من خلال السهر على مطالب حركات التحرر فالجزائر عرفت الاستعمار وناضلت من أجل الحصول على حق تقرير المصير وما زالت إلى يومنا من الدول التي دعمت ولا زالت تدعم قضية البوليساريو[3].مما لعبت الجزائر دورا مهما بحيث جعلته مبدأ دستوري بحكمها، واتخذت في سياستها موقف البلد المتضامن المدعم لحركات التحرر، ويتجلى هذا في تأييدها للشعب الصحراوي في تقرير مصيره وكذلك الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق مصيرها بكل حرية وتأكيد مستقبلها السياسي بعيدا عن أية وصاية خارجية، وهذا كله بهدف إقامة دولة مستقلة تتمتع باستغلالها الذاتي ضمن دولة متعدة القوميات[4].

ثالثا: دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليلي–التشادي حول قطاع أوزو:

لعبت الجزائر دورا هاما في إدارة النزاعات الداخلية التي شهدتها القارة الإفريقية لتعزيز الإندماج والوحدة الافريقية انطلاقا من مبدأ حسن الجوار إلى مبدأ السلم والأمن الداخلي في القارة

[1] سمية غضبان، المرجع السابق، ص52.
[2] وهيبة خبيزي، المرجع السابق، ص283.
[3] نادية آيت عبد المالك، المرجع السابق، ص44.
[4] وهيبة خبيزي، المرجع السابق، ص283.

الإفريقية[1]،إذ نلاحظ بروز دورها في أزمة قطاع أوزو بين ليبيا وتشاد حول أحقية امتلاك المنطقة، وذلك بحكم الجوار والموقع الجيوسياسي الذي يجمع بين البلدين(ليبيا- الجزائر)[2].

وقفت الجزائر إلى جانب ليبيا ضد تشاد وضد الدول الخارجية المتدخلة في الأزمة كفرنسا وأمريكا، إذ قامت بدعم المطالب الليبية بشأن قطاع أوزو، واعتبرت الجزائر بذلك أكبر الدول دعما ووضوحا في هذه الأزمة، بحيث قامت بتقديم تدريبيا ضد القوات المناهضة للرئيس الشادي حسين جبري برغم أن معظم الذين قامت بتقديمهم لبرامج تدريبها كانوا من جنسيات نيجرية وكاميرونية، إلا أنها قامت بتجنيدهم ونقلهم جوا إلى الجزائر عبر ليبيا كما سعت في عام1987إلى تحسين علاقتها مع انجمينا-العاصمة التشادية[3].

كما عملت الدبلوماسية الجزائرية على إخماد حدة التوتر بين ليبيا وتشاد والذي أدى إلى تدخل الدول الأجنبية كفرنسا إلى جانب تشاد، والذي كانت تخشى حدوثه الجزائر، لذلك عملت الجزائر على تحقيق الصلح بين الأطراف المتنازعة خاصة بعدما زادت حدة الصراع بينهم، إذ قامت بجلب ممثلين عن المجلس الديمقراطي الثوري وعن حكومة الاتحاد الوطني وعن تجمع القوات التشادية، وكل هذا من أجل ابعاد الدول الأجنبية من الأزمات الداخلية الإفريقية وتفادي عدم حدوث الصراع أو التوجه إلى حلها عن طريق القوة[4].

جاء في بيان وزارة الخارجية أن الحكومة الجزائرية لقت ارتياحا بعد أن نالت الرد على أحد المتطلبات التابعة لإفريقيا والي كانت تتابعها باهتمام بالغ، خصوصا بعد أن تم استئناف المعارك الليلية-التشادية في عام 1986 ،لكن راحت الجزائر لم تدم طويلا بسبب التدخل الأجنبي الفرنسي

---

[1] عادل بن عمر، **دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا** ، دراسة الحالة المالية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد الحادي عشر، خنشلة، الجزائر، جانفي 2019، ص131

[2] حوسين بلخيرات، **الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية: رؤية تقيمية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، د س ن، ص47.

[3] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق، ص41.

[4] سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص86.

والأمريكي من جديد في المنطقة والذي اعتبرته الجزائر انعكاسا للجهود الإفريقية المعبأة قصد تحقيق التصالح الوطني في البلاد بعيدا عن التدخلات الأجنبية[1].

تمثل التدخل الجزائري في الأزمة الليبية من خلال عقد الاتفاقية الليلية-التشادية في العاصمة الجزائرية بطلب من الدبلوماسية الجزائرية لحل هذا الصراع بطريقة سلمية بين الأطراف المتنازعة:

-الاتفاق الليبي التشادي بالعاصمة الجزائرية 38أكتوبر 1989 :نصت اتفاقية1989على ما يلي:

1/يتعهد الطرفان بحل خلافهما الترابي بكل الوسائل السياسية في غضون سنة.

2/يلتزم الطرفان بصرح الخلاف أمام محكمة العدل الدولية لحل الخلاف بينهما.

3/يتابع الطرفان العمل بالقرارات الخاصة بوقف إطلاق النار المبرم بينهما.

4/يقرر الطرفان تشكيل لجنة مشتركة يوكل إليها وضع الترتيبات اللازمة لتطبيق هذه الاتفاق.

5/يبدأ سريان مفعول المعاهدة من تاريخ توقيعها.

6/تعهد البلدان بإخطار منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بهذا الاتفاق[2].

إضافة إلى هذه البنود نصت المادة الثالثة هذه المعاهدة على إعادة الأسرى إلى بلادهم دون تحديد شرط زمني لفعل ذلك، أما المادة الرابعة من هذه المعاهدة نصت على أن يتعهد كلا الطرفين:

ب:

-وقف أي حملة إعلامية ضد البلد الأخر.

-الامتناع عن التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية للبلد الأخر.

-حظر أي دعم سياسي أو مادي أو مالي أو عسكري[3].

يتجلى الاتفاق المبرم بالعاصمة الجزائرية على حل كافة النزاعات بين البلدين في ظرف سنة وفق مقررات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، وعدم مساس أي دولة بشؤون الدولة الأخرى والكف على نشر العداء ولو بطرق إعلامية.

[1] سليم العايب، المرجع نفسه ، ص87.

[2] باهي سمير، المرجع السابق، ص95.

[3] Jean Claude Gautron, op.cit, p211.

عملت الجزائر على تدخلها السياسي بحل هذه الأزمة لأنها خشيت من التواجد الأجنبي في إفريقيا والذي يشكل خطرا على المنطقة وعلى الجزائر وعلى الوحدة الادماجية بين ليبيا وتشاد لذلك دعت إلى التمسك بالحوار دون اللجوء إلى السلاح لأن هذا سيكون الحل الأنسب لحل الأزمة دون اللجوء إلى التدخل الأجنبي الذي لا يصدم سوى مصالحه الخاصة ويضر بالأطراف المتنازعة[1].

كما قامت الحكومة التشادية والحكومة الليبية بالتوجه الى منظمة الوحدة الأفريقية[2]،لذلك دعت الجزائر كل من فرنسا وليبيا بالانسحاب من الأراضي التشادية وظهرت بقوة في الدفاع عن التشاد بالحلول السياسية وفق مقررات منظمة الوحدة الأفريقية بعد أن اشتكت الدول الأفريقية من العلاقة الليبية الجزائرية وأن هذا ضد مبادئ المنظمة الافريقية والتي تتبناه الدبلوماسية الجزائرية[3].

أدت الدبلوماسية الجزائرية من خلال عقدها للاتفاق الليبي–التشادي 1989 الذي دعى إلى الحل السلمي دون اللجوء إلى التدخل الأجنبي أو قوة السلاح، إلى العمل بالتعهد الذي ينص على رفع القضية الليبية التشادية حول شريط أوزو إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيه في مدة لا تزيد عن سنة. إذا لجأت كل من ليبيا وتشاد إلى تقديم طلب إلى محكمة العدل الدولية في عام 1990أي بعد عام من سريان الاتفاقية، يطالبان بالفصل في النزاع[4].

استجابت محكمة العدل الدولية لطلب ليبيا ونشاد من أجل الفصل في النزاع بحيث قامت بالفصل فيه بتاريخ 3 فيفري 1994 ،وحسمت الأمر لصالح تشاد وبذلك يصبح قطاع أوزو أرضا تشادية[5].

[1] غسان ناصر عبد الحسين كريم، المرجع السابق، ص189.

[2] أسامة عبد التواب، المرجع السابق، ص 4095.

[3] أسامة عبد التواب، المرجع السابق، ص 4095.

[4] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق، ص 10.

[5] عمر أبو عبيدة، المرجع السابق، ص 225.

المبحث الثاني: المواقف الاقليمية والدولية من الأزمة

أولا: المواقف الدولية الاقليمية:

1/المواقف الدولية الاقليمية للمؤيدة لتشاد:

أ: **مصر**: وقفت مصر إلى جانب تشاد في ضل هذا النزاع، كون العلاقات الليبية المصرية لم تكن جسيمة، بسبب قيام الرئيس الليبي معمر القذافي بإرسال قتلة مأجورين في عام 1978 من أجل قتل السفير الأمريكي السابق في مصر، لذلك قامت مصر بالوقوف ضد ليبيا مع تشاد وقدمت لما الدعم، لأنها منطقة(تشاد)ذات أهمية جوهرية لابد من الحفاظ عليها، ومنع التدخل الليبي لها الذي يسعى إلى التوسع في افريقيا على عاتق الدولة المجاورة تشاد[1].

بررت مصر موقفها المؤيد لحكم محكمة العدل الدولية الذي منح الأحقية لتشاد وفق مبادئها التي تعتمد عليها، إضافة إلى مبادئ الأمم المتحدة ومبادئ حركة عام الانحياز التي تقوم على مبدأ التمييز بين الوضع القانوني الداخلي والوضع القانون الدولي، وتعمل على تشجيع حركات التحرر الوطني والقومي[2]،وهذا الذي عزز من موقف مصر من هذه الأزمة كما بررت كذلك موقفها، وفق مبادئ منظمة المؤتمر الإسلامي والذي يقوم على تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء[3].والذي تعترف بأن الحدود الموروثة عن الاستعمار هي حدود ثابتة ولا يجب تخطيها، وتطالب بحل النزاعات القائمة بين الدول الأفريقية بطرق سلمية، وكذلك تؤيد الشرعية في تشاد ومساندتها وتقديم الدعم لها من أجل استرداد سيادتها على التراب الوطني من منطلق الحفاظ على الأمن القومي السوداني الذي هو امتداد للأمن القومي المصري[4].

---

[1] مُحَمَّد علي سلطان سعدوني الكيكاني، المرجع السابق، ص19

[2] مختار مرزاق، **دور حركة عدم الانحياز في تأييد ودعم حركات التحرر الوطني والقومي**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الأول، الجزائر، د ت ن، ص6.

[3] فؤاد بلخير، **التعاون في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي**، مذكرة مقمة للحصول على شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2020/2019، ص16.

[4] حسين خلف موسى، **النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول "قطاع أوزو" والوسائل السلمية في التسوية**، المركز الديمقراطي العربي https://democraticac.de/,p=((788) ، 3ماي 2014، أطلع عليه في 10 مارس 2022.

إن العلاقات المصرية الليبية كانت سبب في تحسن العلاقات المصرية–التشادية والتي كان لها الدور البارز غير مباشر في تقديم الدعم المادي لتشاد، كما كانت مهتمة بتوطيد علاقتها مع الجماعة المناهضة لليبيا في تشاد بهدف إسقاط وزعزعة حكومة القذافي، بحيث ساهم بالشكل السلمي والعسكري في تمديد النزاع الليبي–التشادي من أجل انتصار تشاد واستعادتها المنطقة الحدودية. بحيث دام هذا الدعم المصري لتشاد لمدة تقارب تسعة سنوات[1].

ج/ السودان: لم تكن العلاقة السودانية الليبية جيدة، بحيث كان سبب هذا العداء الفعل الذي قام به الرئيس الليبي القذافي حيث قام بإرسال القتلة المأجورين من أجل القضاء على أعدائه في أواخر السبعينيات المتواجدين بالسودان[2].بحيث عكست هذه العلاقة السيئة بين الحكومتين السودانية والتشادية إلى كسب موقف السودان لجانب تشاد في أزمته الحدودية مع ليبيا، مما استجابت السودان مع باقي الدول المؤيدة لتشاد لنداء تشاد من أجل مساعدتها ضد الصراع الليبي في ضل الظروف والضغوطات العرقية والإقليمية والثقافية التي كانت تعاني منها السودان والدول المجاورة. كما كانت تربطها علاقة حسنة بين الرئيس جعفر نميري وفليكس مالوم مباشرة بعد انقلاب القذافي.

توترت العلاقات بين الرئيس التشادي فليكن ملوم والرئيس السوداني جعفر نميري بشكل مفاجئ، بسبب تخوف كلا البلدين من زعزعت استقرار ليبيا، انتهج النميري سياسة حسين جبري في إقناع فليكس لتنصيبه في منصب سياسي لعام 1978 ،لكن هذه العلاقات لم تتم بسبب تقارب العلاقة بين النميري ومعمر القذافي[3].وقد حرصت السودان على التقرب وتحسين علاقتها مع القذافي وعدم إقلاقه ومحاولة إرضائه لتجنب إحداثه أية مشاكل في الأراضي السودانية، وتعزيز العلاقة مع ليبيا حرصا على كسب دعمها في مصاعبها القادمة الاقتصادية والسياسية[4].

[1] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق، ص45.

[2] نفسه.

[3] نفسه.

[4] حسين خلف موسى، المرجع السابق.

ب/العراق: اعتمدت العراق في تأييدها لنشاد على المبادئ المشار إليها سابقا إضافة إلى حرب الخليج الأولى، وذلك سعيا لتحسين العلاقات العراقية مع المعارضة التشادية، بحيث ساهمت في تأييد الشرعية والنظام الوطني الحاكم في العاصمة التشادية أنجمينا في عهد حسين حبري[1].وقد تمثل دور العراق في تأييدها لتشاد في ضل النزاع الليبي التشادي بخصوص قطاع أوزو، بإمدادها بالمساعدات العسكرية والبشرية وتموينها ماديا مما كان له الأثر البارز في رفع الكفة التشادية في أزمتها ضد ليبيا، وهذا كله ردا على الدعم الذي قدمته تشاد إلى العراق في حربها ضد إيران في ضل الحدود العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980[2].

د/الموقف الأفريقي–التشادي: كانت تشاد قلب القارة الافريقية ولذلك لم تكن تحتوي على الساحل وهذا الذي كان يعرقل عليها عملية النقل البحري، لذلك مثلت دولة الكاميرون(وهي من أحد الدول المجاورة لها)الحليف الأم لتشاد في سبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر والتي مثلت مصدر تقوم تشاد من خلاله شحن صادراتها وارداتها والتي هي عبارة عن مساعدات عسكرية وغذائية يتم نقلها من خلال سكك حديدية بين أنجمينا عاصمة تشاد وباوندي عاصمة الكاميرون. كما كانت ملجأ للتشادين بحيث تواجد بها نحو100ألف لاجئ تشادي في عامي 1979و1980[3].

في عام 1980 تم تشكيل لجنة متكونة من الدول الأفريقية(الغابون، نيجريا، السنغال، الموزمبيق، الجزائر، الكاميرون)،تخصصت هذه اللجنة من أجل حل النزاع الليبي–التشادي بعد أن قدم الرئيس التشادي تهمه ضد الليبي لجبهة الفارولينا، وأنهت هذه اللجنة بقرار وقف إطلاق النار بين الطرفين في 27 مارس 1978،إلا أن هذا القرار لم يلقى استجابة كلا الطرفين[4].

[1] حسين خلف موسى، المرجع السابق،

[2] محمد علي سلطان سعدوني الكيكاني، المرجع السابق، ص19.

[3] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع نفسه، ص48.

[4] محمد علي سلطان سعدوني الكيكاني، المرجع السابق، ص20.

رأت جل الدولة الأفريقية أنه يجب أن تحل الأزمة الليبية التشادية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والذي يقر بأحقية المناطق الموروثة عن الاستعمار، ويعتبر أن الحدود التي تتم بعد الاستقلال فهي حدود معترف بها، ويدعوا إلى احترام سيادة الدول[1].

2/المواقف الاقليمية المؤيدة لليبيا:

لم تكن تربط ليبيا علاقة حسنة مع دول الجوار بسبب سياسة القذافي الصارمة، حيث كانت معظم الدول المجاورة تكن لها العداء أما العلاقة الجيدة فكانت تحت ظرف المصلحة المزدوجة.

أ/ سوريا: أيدت سوريا لليبيا في موقفها، بحجة أن التضامن العربي أولى من التضامن العربي الأفريقي، كما كانت تقوم بإرسال سوريين لتقديم المساعدة آنذاك في ليبيا.

ب/ فلسطين: قام الفلسطينيون بإرسال مجموعة من المرتزقة من أجل مساعدة ليبيا ضد تشاد تحت اسم العروبة، وتمثلت المشاركة الفلسطينية كمفاجئة للدول الأفريقية التي كانت تؤمن وتعمل على دعم القضية الفلسطينية والتي كانت تقوم على موقف العداء ضد إسرائيل وتعمل على قطع جل العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وكان قد تمثل أن هذه العناصر الفلسطينية كانت تابعة لجماعة أحمد جبريل مؤسسة جبهة التحرير الفلسطيني[2].

ج/ اليمن الجنوبي:(لم تكن اليمن مقسمة إلا بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية ليقوم يحي حميد الدين المتوكل بتسمية اليمن الشمالي دولة اليمن الشمالية في حين سمية دولة اليمن الجنوبية بعد الاحتلال البريطاني لها)[3].كانت تربط اليمن الجنوبي عدة علاقات مع ليبيا منها قيام رئيسيها بزيارة في جنوب ليبيا والتي كان يعمل فيها العديد من أفراد القوات المسلحة اليمنية الجنوبية من أجل مساعدة القذافي[4].

---

[1] عبد السلام عبد الله علي سويس، المرجع السابق، ص223.

[2] حسين خلف موسى، المرجع السابق.

[3] **قسمه الاستعمار وشهد صراعا بين عبد الناصر والسعودية... تعرف على تاريخ اليمن الموحّد** ، موقع عربي بوست، http://arabi.post.net 2020/07/15 أطلع عليه في 2022/03/15.

[4] حسين خلف موسى، المرجع السابق .

د/ الموقف التونسي: أضافت تونس موقفها إلى جانب الدول المؤيدة لليبيا، في ضل العلاقات الحسنة التي كانت تجمعها إلا أنها كانت مع فكرة الصلح والسلم، وكانت تؤمن بفكرة حل النزاع الليبي–التشادي وفق مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية، وأنه لا توجد جدوى من هذا الصراع القائم بين الفصائل التشادية وليبيا، بحيث يجب حل هذا الخلاف عن طريق المفاوضات[1].كما صرح شاذلي قليبي رئيس جامعة تونس العربية على أحقية ليبيا في قطاع أوزو وأن هذا القطاع ملك ليبيا[2].

تمثل موقف تونس أثناء زيارة الرئيس الليبي معمر القذافي إلى تونس في أكتوبر من عام 1983التقى بالرئيس التونسي وأكدا على ضرورة حل النزاع الليبي–التشادي بالطرق السلمية وأقروا على ضرورة نشر الأمن والسلم في القارة الأفريقية[3].

يتبين أن رأي أو موقف تونس من هذه القضية تمثل في موقفين الموقف التونسي والذي يأمن بإحداث السلم وحل النزاع عن طريق منظمة الوحدة الافريقية أو عن طريق المفاوضات، وموقف جامعة تونس العربية التي تؤيد أحقية ليبيا في القطاع.

هـ/ لبنان: تمثلت هذه العلاقة اللبنانية الليبية بإرسال مرتزقة لبنانيون من أجل دعم ليبيا تشاد. والذين كانوا من العناصر اللبنانية من الدروز[4*].

ثانيا: مواقف الدول الأجنبية من النزاع:

لعبت الدول الأجنبية دورا هاما في النزاع الليبي التشادي والذي تمثل في تقديم مساعدات عسكرية وبشرية من الأسلحة والقوات العسكرية.

---

[1] عبد السلام عبد الله علي سويسي، المرجع السابق، ص223.

[2] حسين خلف موسى، المرجع السابق.

[3] عبد السلام عبد الله علي سويسي، المرجع نفسه، ص223

[*] الدروز: هم سكان لبنانيون الأصل ينتمون إلى الطائفة الإثنية الدرزية وهم من مجموعة الموحدين من صفاتهم أنهم لا يقومون بتدوين تاريخهم بحجة أنهم من يقومون بصناعة التاريخ وغيرهم يكتب ولم يشيروا إلى القبائل التي يتألفون منها ويتآلفون معها... ينظر ... ، سليم أبو إسماعيل، **الدروز (تعريف وتأليف وتصنيف)**، الجزء الأول، مؤسسة التاريخ الدروزي، بيروت، لبنان، د س ن، ص5.

[4] حسين خلف موسى، المرجع نفسه .

1/الموقف الفرنسي[1]: من بين الدول الفاعلة في النزاع الليبي التشادي نجد فرنسا بحيث أنها منحت تشاد استقلالها في 1960،وقامت بتحسين علاقتها معها بدأ من عام 1970 بحيث قدمت لها المساعدة من أجل تطوير وتنمية كل ما ينقص تشاد خاصة اقتصاديا، لكن انخفضت حاجة تشاد للدعم الفرنسي بعد تولي حسين جبري منصب الرئاسة والذي كان له الفصل في عودة المستثمرين الأجانب للبلاد والمتبرعين الخارجين، إضافة إلى زيادة الإنتاج الغذائي المحلي نظرا لتزايد هطول الأمطار.

غيرت فرنسا موقفها من تشاد أثر هذا الفعل وغيرت تركيزها الذي كان يهدف إلى السياسي والاقتصادي والإستراتيجي لتشاد إلى كيفية بسط نفوذها في إفريقيا واستغلال النزوات التشادية الطبيعية والحد من الانتشار السوفياتي داخل القارة الأفريقية[2].

بدأ التدخل الفرنسي في الأزمة الليبية–التشادية من جديد بداية من عام 1978حينما قامت فرنسا بدعم تشاد بما يقارب ستة وعشرون ألف جندي فرنسي، وقامت بسحب هذه القوات العسكرية في1979،وكذلك قامت فرنسا بالتدخل عندما شن الليبيون هجوم ضد الفارولينا في شمال تشاد، وقامت بدعم تشاد ماليا ولوجستيا لقواتها لقوات حفظ السلام التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، كما قام الرئيس جبري بالاستنجاد من فرنسا من أجل مساعدته عسكريا فقدمت له ما يقارب ثلاثة آلاف جندي فرنسي[3].

أدى هذا الدعم العسكري لخسارة بشرية كبيرة لفرنسا، إذ بلغ عدد خسائرها من الأرواح ما يفوت عن ألف جندي فرنسي مع نهاية الصراع الليبي التشادي، كان لهذه المساعدة الفرنسية لنشاد بدافع الصداقة بشكل واضح، لكن هدفها الخفي أنه كان لها أطماع أخرى خلف هذا الدعم[4].

[1] محمد علي سلطان سعدوني الكيكاني، المرجع السابق، ص23.
[2] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع السابق، ص58.
[3] محمد علي سلطان سعدوني الكيكاني، المرجع نفسه، ص23.
[4] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع نفسه ، ص58.

2/الموقف الأمريكي: لم يختلف موقف كثيرا عن فرنسا، إذ قامت هي الأخيرة بالعمل من أجل النهضة باقتصاد تشاد ظهر الموقف الأمريكي بشكل صحيح حينما قامت بمعارضة حكومة القذافي من خلال إعلان لها، كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أقوى الدولة الأجنبية التي كان لها يد في تقديم المساعدات إلى تشاد خلال فترة الصراع الذي كان يدور بينها وبين ليبيا بشأن قطاع أوزو[1].

كانت تقوم الو. م. أ على بذل قصارى جهدها من أجل التمكن من القبض على حسين جهري وتسليمه للسلطات من أجل الامتثال أمام المحكمة، بحيث كانت ترى أنه الشعلة التي تزيد من حدة الصراع الليبي-التشادي، ففي الثمانينات لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزا حيث تمكنت من تسليم حسين جبري للسلطة، رغم هذا إلا أنه لم تكن أهداف الو. م. أ ضد حسين جبري فقط[2].

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم وتمويل قوات حسين جبري منذ تأسيسها في عام1983،واعتمدت خلال تدخلها في انهاء الأزمة بين الطرفين على ثلاث نقاط أساسية:

أ/ صنع السلام: من خلال دراسة المشكلة وإيجاد الحلول الدبلوماسية لها حين قام مجموعة من الدبلوماسيين بزيارة لتشاد وأقرو بالمتدخل الأمريكي الفعلي لإنهاء الصراعات والأزمات.

ب/ الحماية: تقديم المساعدات العسكرية كالسلاح وتحسين العلاقات الأمريكية الأفريقية من أجل القضاء على هذه الأزمات.

ج/ العقاب: تغيير السياسات الإفريقية من خلال وضع عقوبات وإجراءات ضد كبار المسؤولين المسؤولة على ارتكاب الجرائم وخلق الصراعات والنزاعات[3].

– أثر المواقف الدولية والإقليمية على النزاع الليلي التشادي:

كان لهذه المواقف أثر كبير في الأزمة الليبية التشادية والتي من شأنها تأزم العلاقة أو حلها سلميا، بحيث سعت كل الدول العربية والغربية منها التدخل من أجل حل هذه القضية والتوصل إلى

[1] عز الدين موسى، المرجع السابق، ص52.

[2] مُحَمَّد علي سلطان سعدوني الكيكاني، المرجع السابق، ص22.

[3] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع نفسه ، ص52.

حل لها بطرق سلمية ومنها من كان بطرق عسكرية، وأغلبية هذه الدول أرجحت الكفة إلى صالح تشاد لتتحصل على حقها الشرعي في قطاع أوزو، وخروج القوى الليبية الأجنبية من أراضيها، بحيث وقفت مصر إلى جانب تشاد إضافة إلى العراق التي مدتها بالأسلحة وقدمت لها المساعدات المادية والعسكرية، فضلا عن قرار محكمة العدل الدولية الذي فصل لصالح نشاد وأقر بأحقيته في المنطقة[1].

في حين هناك من الدول من احتارت في موقفها إلى من ستنسب موقفها في هذه القضية، من بين هذه الدول السعودية والتي قامت بقفل سفارتها الواقعة في العاصمة التشادية أنجمينا بعد حدوث الصراع العسكري بين البلدين ولم تعاود فتحه، إلا بعد رجوع العلاقات الليبية التشادية، كما التزمت الكويت الصمت، حيث يمكن رجوع صمت الكويت والسعودية إلى حرب الخليج التي أشغلتهم[2].

كما لا ننسا من هذه القضية دور جماعة التبو منها بحيث لعبت جماعة التبو المسلحة دورا حيويا في القطاع العسكري في جنوب ليبيا، إلا بعد التسعينات ليتقلص دورها، ليصبح مقتصرا على الجيش وجهاز الأمن، اهتم الرئيس القذافي بهذه الجماعات حتى بعد حسم الأمر لصالح تشاد بحق امتلاكها قطاع أوزو، إلا أن هذا لم يمنعه من مواصلة علاقاته مع التبو وعقده لاتفاقيات مع الجماعة التي كانوا على اختلاف معها[3].

[1] عز الدين موسى صالح عقلية، المرجع نفسه، ص61.

[2] حسين خلف موسى، المرجع السابق.

[3] حسين خلف موسى، المرجع السابق.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة التي تتمحور حول الأزمة الليبية–التشادية ودور الجزائر في تسويتها، والتي تم فيها المحاولة بالإلمام بكل جوانب الموضوع، بحيث تم التعريف بقطاع أوزو وتوضيح حدوده الجغرافية، ثم التطرق إلى أسباب قيام هذه الأزمة بين البلدين مع تناول الواقع الجيوسياسي لكل دولة، إضافة إلى تفصيل في حوادث الأزمة منذ نشأتها إلى تدخل محكمة العدل الدولية، وقد أبرزنا من خلال هذه الدراسة دور الدبلوماسية الجزائرية التي كان لها يد في حل النزاع بطريقة سلمية.

تعتبر الحدود من أهم المقومات التي تقوم عليها الدولة والتي لعب عليها الاستعمار في خلق نزاعات حدودية في القارة الإفريقية، فالإقليم الذي تحده حدود متعارف عليها شرط أساسي لقيام الدولة، كما يعتبر العنصر الأساسي لإثارة المشكلات الحدودية سواءا البرية أو البحرية، حيث أنه في حالة نشوب هذه الخلافات الحدودية بين الدول فإنه يبرز دور دول الجوار فيها سواءا بالسلب من خلال اشعال الفتنة وتقديم المساعدات العسكرية، أو بالإيجاب كما حدث مع الدبلوماسية الجزائرية لحلها للنزاع الليبي– التشادي من خلال الحلول السلمية والاتفاق وتحكيم محكمة العدل الدولية وفق مقررات منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة بالتراضي بين الأطراف.

بعد دراسة هذا الموضوع تم التوصل إلى جملة من النتائج وهي:

– تعتبر النازعات الحدودية من أخطر النزاعات التي تدور بين الدول.

– يتمتع قطاع أوزو الحدودي بمساحة متوسطة ، مقارنة بالخيرات والموارد الطبيعية التي يزخر بها كاليورانيوم والنفط والذهب والمغنيز الذي جعلت منه مسرحا للنزاع الليبي–التشادي.

– تسببت فرنسا بإشعال النزاع بين البلدين حينما أقدمت على منحها قطاع أوزو لإيطاليا من خلال عقدها لاتفاق روما بين موسوليني ولافال، وهذا كله من أجل الحفاظ على مكانتها وتخوفها من صعود أدولف هتلر إلى الحكم.

–قدم كلا البلدين أسباب لتبررا موقفهما وأحقيتهما من امتلاك القطاع، فقد رأت ليبيا أن قطاع أوزو تابع لأراضيها كونه موروث تاريخي ، في حين بررت تشاد أنه ملك لها منذ الحرب التركية الإيطالية أي منذ العهد العثماني وهي أرض موروثة تاريخيا لتشاد.

– عقدت ليبيا بعد نيلها استقلالها من فرنسا عام 1951 الاتفاق الليبي–الفرنسي في 1955 (معاهدة الصداقة وحسن الجوار الأولى) من أجل تعيين الحدود بين ليبيا وتشاد وطلبت من خلالها ليبيا من فرنسا انسحابها من إقليم فزان، لتنتهي هذه المعاهدة بقرار من محكمة العدل الدولية منحت فيه القطاع لتشاد وطلبت من فرنسا الانسحاب من إقليم فزان بليبيا.

–قيام القذافي بانقلاب على الملك ادريس السنوسي وتوجهه نحو سياسة جديدة في ليبيا .

– إبرام معاهدة الصداقة وحسن الجوار الثانية في 1972 والتي تمت بشكل سري بين الرئيس التشادي فرانسو تومبلباي والرئيس الليبي معمر القذافي، تم نتيجة لهذا الاتفاق منح قطاع أوزو لليبيا مقابل تقديم مساعدات مالية لتشاد من طرف ليبيا وقطعها العلاقات الإسرائيلية.

– تفاقم الأزمة الليبية–التشادية من المواجهة السلمية عن طريق المفاوضات إلى الحرب الأهلية التي شنها القذافي على تشاد ما بين 1976 إلى غاية 1990 في حالة متقطعة بين الحرب والهدنة وتدخل الدول الأجنبية في حلها، مما خلفت دمارا في الأراضي التشادية والتي كانت تعاني من الحرب الداخلية بين جبهاتها الشرقية والغربية.

– اتفاق كل من ليبيا وتشاد من أجل رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية في عام 1990.

– دعوة الدبلوماسية الجزائرية كلا الطرفين الليبي والتشادي إلى عقد اتفاق بالعاصمة الجزائرية وتعهدهما من خلاله بحل الخلاف بطريقة سلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض.

– انتهاء الأزمة الليبية التشادية بعد فصل المحكمة فيه في 3 فيفري 1994 بحيث تم من خلاله منح القطاع لتشاد.

– تأييد كل من مصر والعراق والسودان في مواقفهم لتشاد بأحقيتها امتلاك القطاع وتقديم الدعم العسكري والمادي لها.

– وقوف كل من الجزائر وسوريا وفلسطين واليمن الجنوبي إلى جانب ليبيا في حين أن جل الدول التي وقفت لجانبها كان سببه تحقيق المصلحة المشتركة.

– تمثلت مواقف الدول الأجنبية منذ بداية الأزمة إلى نهايتها والذي يتضح في موقف كل من فرنسا والو م أ الذين سعيا إلى تعزيز الاقتصاد التشادي والعمل على حل النزاع بينها وبين ليبيا رغم خروج فرنسا من هذه الأزمة بخسائر بشرية كبيرة.

الملاحق

صورة توضح الشريط الفاصل بين ليبيا وتشاد (شريط أوزو)

الملحق رقم 1 :

المصدر : حسين عبد الهادي، النزاعات الحدودية بالقارة السمراء ... أزمات زرعها الإستعمار (خريطة) ، موقع عربي21 ، https://arab21.com/story/1322226، 18/06/2013 ، اطلع عليه يوم 31/05/2022

خريطة توضح موقع قطاع أوزو بالنسبة لتشاد والحدود الجغرافية الدولية لها

الملحق رقم 2

سالم الهمالي ، عبد القادر الفيتوري ، حرب تشاد .. مذكرات شاهد عيان

الإتفاق الموقع في 4 أفريل بين حكومتي تشاد والجماهيرية العربية الليبية بشأن الطرائق العملية لتنفيذ الحكم الصادر من محكمة العدل الدولية في 3 فيفري 1994

١٠ – الاتفاق الموقَّع في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بين حكومتي تشاد والجماهيرية العربية الليبية بشأن الطرائق العملية لتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤

المداولات الأولية

المقـــرر المـؤرخ ١٤ نيســان/أبريل ١٩٩٤ (الجلسـة ٣٣٦٣): القـرار ٩١٠ (١٩٩٤)

في الجلسـة ٣٣٦٣، المعقـودة في ١٤ نيســان/أبريل ١٩٩٤ وفقـاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدرج المجلس في جـدول أعمالـه رسـالتين مـؤرختين ٦ و ١٣ نيســان/أبريل ١٩٩٤ موجهتين إلى الأمين العام من ممثلي الجماهيرية العربية الليبية وتشاد[١]، على التوالي، تحيلان نـص اتفـاق موقَّع في مدينة سِرت، بالجماهيرية العربية الليبية، يوم ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بين حكومتي البلدين، بشأن الطرائـق العمليـة لتنفيـذ حكـم محكمـة العـدل الدوليـة الصـادر في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ بشـأن النـزاع الإقليمـي بـين تشـاد والجماهيريـة العربيـة الليبيـة[٢] وأدرج المجلـس أيضـاً في جـدول أعمالـه رسـالة مؤرخـة ١٣ نيسـان/أبريل ١٩٩٤ موجَّهـة إلى رئيس مجلس الأمـن مـن الأمـين العام[٣]. وتنص المادة ١ من الاتفـاق على أن تبـدأ عمليـات انسـحاب الإدارة والقـوات الليبية في ١٥ نيسـان/أبريل ١٩٩٤ تحـت إشراف فريـق مشترك مكون من ضباط تشاديين وليبيين. وتنتهي عمليات الانسحاب في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤ عند الساعة صفر. وتنص المادة كذلك على أن يحضر مراقبون من الأمم المتحدة جميع عمليات الانسـحاب الليبية ويتثبتـون مـن الطـابع الفعلـي لهـذا الانسـحاب. وفي رسـالة مؤرخـة ٧ نيسـان/أبريل ١٩٩٤، مرفقـة بالرسـالة المؤرخـة ١٣ نيسـان/أبريل ١٩٩٤، طلب ممثل تشاد إلى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لوَزْع المراقبين كما هـو منصوص عليه في الاتفاق. وأبلغ الأمين العام، في رسالته، رئيس مجلس الأمن أنّه يعتزم إيفاد فريق استطلاع إلى المنطقة، على متن طائرة للأمم المتحدة، لإجراء مسح موجز للظروف السائدة على الأرض حتى يتسنى له إعداد توصيات إلى مجلس الأمن بخصوص الدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمة. وفي هذا الصدد، طلب من حكومتي تشاد وليبيا تقديم كل مساعدة عملية ممكنة إلى الفريق.

وبعد إقرار جدول الأعمال، وجّه الرئيس (نيوزيلندا) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة[٤]. وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٩١٠ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

---

[١] S/1994/402 و S/1994/424.

[٢] *Territorial dispute (Libyan Arab Jamahiriya/Chad), Judgment, I.C.J. Reports 1994, p. 6.*

[٣] S/1994/432.

[٤] S/1994/433.

إنّ مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ والموجَّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة وبالرسالة المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤ والموجَّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة وبمرفقيهما،

وإذ يرحب بالاتفاق الموقَّع في سِرت (الجماهيرية العربية الليبية) يوم ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بين حكومتي تشاد والجماهيرية العربية الليبية بشأن الطرائق العملية لتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ بخصوص قطاع أوزو،

وقد نظر في رسالة الأمين العام المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤ والتي يشير فيها إلى عزمه إيفاد فريق استطلاع إلى المنطقة لإجراء مسح للظروف السائدة على الأرض في ما يتعلق بإمكانية وزْع مراقبين للأمم المتحدة للقيام برصد انسحاب الجماهيرية العربية الليبية من المنطقة المعنية،

وإذ يسلّم بأن الفريق سيحتاج إلى السفر إلى الجماهيرية العربية الليبية بطائرة تابعة للأمم المتحدة، وأنّ هذا سيقتضي الإعفاء من أحكام الفقرة ٤ من قرار المجلس ٧٤٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢، وإذ يتصرف، في هذا الصدد، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ – *يقرر* ألّا تسري أحكام الفقرة ٤ من القرار ٧٤٨ (١٩٩٢) على تحليق طائرات الأمم المتحدة المتجهة إلى ليبيا أو العائدة منها بهدف نقل فريق الاستطلاع المرسل من قِبَل الأمين العام؛

٢ – *يطلب* إلى الأمين العام أن يبلغ لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٤٨ (١٩٩٢) بشأن الجماهيرية العربية الليبية بالرحلات الجوية المتجهة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو العائدة منها وفقاً لهذا القرار.

المقـرر المؤرخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٧٣): القرار ٩١٥ (١٩٩٤)

في الجلسة ٣٣٧٣، المعقودة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقريراً للأمين العام مؤرخاً ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بشأن اتفاق تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤[٥]. وأوصى الأمين العام، استناداً إلى الاستنتاجات التي توصل إليها فريق الاستطلاع، بوَزْع فريق مراقبين تابع للأمم المتحدة في قطاع أوزو لفترة ٤٠ يوماً تقريباً، لرصد

---

[٥] S/1994/512.

انسحاب الإدارة والقوات الليبية وفقاً لاتفاق ٤ نيسان/أبريل[٦]. وسيكون فريق الاستطلاع الموجود فعلاً في المنطقة بمثابة مجموعة متقدمة لتنفيذ هذه العملية. ويمكن لممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يساعد في تقييم الحالة الإنسانية المحتملة في قطاع أوزو بعد الانسحاب.

وبعد إقرار جدول الأعمال، وجّه الرئيس (نيجيريا) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة[٧]. وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٩١٥ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٩١٠ (١٩٩٤) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤،

وإذ يرحب بتوقيع الاتفاق المتعلق بتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤، في سِرت (الجماهيرية العربية الليبية) يوم ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، من قِبَل ممثلي جمهورية تشاد من ناحية، وممثلي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من ناحية أخرى،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ والموجّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة وبالرسالة المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤ والموجّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة وبمرفقيهما،

وإذ يلاحظ أن الاتفاق الموقَّع في سِرت ينص على أن يحضر مراقبون من الأمم المتحدة جميع عمليات الانسحاب الليبية وأن يتثبتوا من هذا الانسحاب فعلاً،

وتصميماً منه على مساعدة الطرفين في تطبيق القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن الخلاف الإقليمي بينهما وعلى الإسهام بذلك في تشجيع العلاقات السلمية بينهما، تمشياً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤،

ألف

١ - *يحيط علماً* مع *الارتياح* بتقرير الأمين العام عن تنفيذ أحكام المادة ١ من الاتفاق السابق ذكره؛

٢ - *يقرر* إنشاء فريق مراقبي الأمم المتحدة في قطاع أوزو، ويأذن بأن يتم ولفترة واحدة أقصاها أربعون يوماً، اعتباراً من تاريخ هذا القرار، وَزْع تسعة مراقبين للأمم المتحدة وستة من موظفي الدعم لمراقبة تنفيذ الاتفاق الموقَّع في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ في سِرت وفقاً لتوصيات الأمين العام ولأحكام الفقرة ٩ من القرار ٩٠٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤؛

٣ - *يدعو* الطرفين إلى التعاون الكامل مع الأمين العام في التحقق من تطبيق أحكام اتفاق ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ولا سيما توفير حرية الحركة لفريق مراقبي الأمم المتحدة في قطاع أوزو وتوفير جميع الخدمات اللازمة له من أجل الاضطلاع بمهامه؛

باء

إذ يدرك أنّه يتعين أن يتوجه فريق مراقبي الأمم المتحدة في قطاع أوزو إلى الجماهيرية العربية الليبية بطيق الجو وأنّ هذا سيستلزم استثناءً من أحكام الفقرة ٤ من القرار ٧٤٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢، وإذ يتصرف، في هذا الصدد، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛

٤ - *يقرر* عدم انطباق الفقرة ٤ من القرار ٧٤٨ (١٩٩٢) على الطائرات المتجهة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو القادمة منها لأغراض نقل فريق مراقبي الأمم المتحدة في قطاع أوزو؛

٥ - *يطلب* إلى الأمين العام إبلاغ لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٤٨ (١٩٩٢) بشأن الجماهيرية العربية الليبية بالرحلات الجوية المتجهة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو القادمة منها وفقاً لهذا القرار؛

جيم

٦ - *يدعو* الأمين العام إلى إبقائه على علم حسب الاقتضاء بسير عمل البعثة وإلى تقديم تقرير إليه عند انتهائها؛

٧ - *يقرر* أن يبقي المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٨٩): القرار ٩٢٦ (١٩٩٤)

في الجلسة ٣٣٨٩، المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقريراً للأمين العام مؤرخاً ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ عن فريق مراقبي الأمم المتحدة في قطاع أوزو[٨]، مقدماً عملاً بالقرار ٩١٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وقد ذكر فيه الأمين العام أنّ انسحاب وجلاء القوات الليبية قد تم حسب الجدول الزمني الذي اتفق عليه فريق الاستطلاع والفريق المشترك بين الجماهيرية العربية الليبية وتشاد. وأفاد أيضاً أنّه في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤، وقّع البلدان إعلاناً مشتركاً ذكرا فيه أنّ انسحاب إدارة الجماهيرية العربية الليبية وقواتها من قطاع أوزو قد تم بالفعل اعتباراً من ذلك اليوم بما يرضي الطرفين. وقال الأمين العام إنّ إنجاز ولاية فريق

---

[٦] للاطلاع على تفاصيل إنشاء فريق مراقبي الأمم المتحدة لقطاع أوزو والإشراف عليه، انظر الجزء أولاً - جيم من الفصل الخامس.

[٧] S/1994/332.

[٨] S/1994/672.

مراقبي الأمم المتحدة في قطاع أوزو يقيم دليلاً وافياً على فائدة الدور، المنصوص عليه في الميثاق، الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في التسوية السلمية للمنازعات عندما تتعاون الأطراف مع المنظمة تعاوناً كاملاً. وذكر في نهاية تقريره أنَّه عقب نجاح الفريق في إنجاز المهمة المسندة إليه بموجب القرار ٩١٥ (١٩٩٤)، فقد غادر المنطقة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وبناءً عليه يمكن اعتبار هذه المهمة منتهية.

وبعد إقرار جدول الأعمال، وجَّه الرئيس (عُمان) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة للمجلس[٩]. ووجَّه الانتباه أيضاً إلى مذكرة شفوية مؤرخة ٢ حزيران/يونيه[١٠] ورسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤[١١] موجهتين إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية. وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٢٦ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٩١٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٤،

١ - *يرحب* بتقرير الأمين العام المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛

٢ - *يثني* على ما قام به أعضاء فريق مراقبي الأمم المتحدة في قطاع أوزو من أعمال؛

٣ - *يلاحظ* مع *التقدير* تعاون حكومة تشاد وحكومة الجماهيرية العربية الليبية مع فريق مراقبي الأمم المتحدة في قطاع أوزو وفقاً لأحكام الاتفاق الموقَّع في سِرت (الجماهيرية العربية الليبية) في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛

٤ - *يقرر* إنهاء ولاية فريق مراقبي الأمم المتحدة في قطاع أوزو فوراً.

---

٩ S/1994/700.

١٠ S/1994/657.

١١ S/1994/683.

الملحق رقم 3

المصدر: مرجع ممارسات مجلس الأمن ، ملحق 1993_1995 المجلد الأول

قائمة

البيبليوغرافيا

- **المصادر :**

1) الإتفاق الموقع في 4 نيسان (أبريل 1994 بين حكومتي تشاد و الجماهرية العربية الليبية بشأن الطرائق العملية لتنفيذ الحكم الصادر عنمحكمة العدل الدولية في 3 شباط) فبراير 1994 ، مربع ممارسات مجلس الأمن ، المجلد الأول ، 1993-1995.

2) زيدان،فؤاد، **تشاد الفرصة الضائعة**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، 1982.

3) القذافي،معمر، الكتاب الأخضر .

4) الهمالي،سالم. الفيتوري عبد القادر، **لهيب الصحراء " حرب تشاد مذكرات شاهد عيان** " .

- **المراجع :**

1) أبو إسماعيل،سليم، **الدروز (تعريف وتأليف وتصنيف)**، الجزء الأول، مؤسسة التاريخ الدروزي، بيروت، لبنان، د س ن.

2) الأهبواني،أحمد فؤاد، **الحرب الاسبانية**، مطبعة دار النشر، مصر، 1938.

3) البرغوثي،عبد اللطيف محمود، **التاريخ الليبي القديم (من أقدم العصور في الفتح الاسلامي**، ج1، دار تامغنسون، للنشر .

4) الجمل عبد الله عبد الرزاق ابراهيم،شوقي، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، دار الزهراء الرياض، دار الثانية، 2020

5) جوزيف كاكيا،أنتوني، **ليبيا في العهد العثماني الثاني(1835– 1911)** تعريب يوسف حسن العسلي، دار احياء الكتب العربية، طرابلس الغرب، 1945/10/10.

6) الحجاجي،سالم علي، **ليبيا الجديدة (دراسة جغرافية، اجتماعية، اقتصادية، وسياسية)** ،منشورات مجمع الفتح للجامعات، طرابلس، ليبيا، 1989.

7) حمدان،جمال، **الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى**، دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، مصر، 1996.

8) الديناصوري،جمال الدين، **جغرافية فزان (دراسة في الجغرافية المنهجية والاقليمية**، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بتغازي، ليبيا 1968.

9) السحاتي،أمراجع، حكايات وخرفات وأساطير تباوية من الادب التباوي، دار جبن للطباعة والنشر والتوزيع، البيضاء ، ليبيا.

10) سيليريه،بير، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الستراتيجية** ، تر أحمد عبد الكريم، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1988/08/30.

11) شاكر،محمود، **تشاد مواطن الشعوب الاسلامية في افريقيا**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، فلسطين، 1972.

12) ضوي، علي، القانون الدولي العام، ج1، مصادر وأشخاص، ط5، مكتبة الوحدة، الوادي، 2013.

13) طشطوشي،هايل عبد المولى، مقدمة في العلاقات الدولية، دار الكندي النشر والتوزيع، الاردن، 2010.

14) العقاد،صلاح، **ليبيا المعاصرة**، معهد البحوث والدراسات العربية.

15) عواد،عبير، طغاة مبدعون " الإنسان بين الطغيان و الإبداع " ، دار أكتب للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2018.

16) الفيتوري، أحمد، ليبيا في مهب الريح العربي، شرق الكتاب، بيروت، 2016،

17) القشاط، مُحَّد سعيد، ليبيا و العلاقات التارخية مع دول الجوار ، مكتبة جزيرة الورد ، ليبيا ، 2017 .

18) المسوري، مفتاح عبد الله، الحدود البرية الليبية (التاريخ – الأليات – الوثائق) ، دار الرواد .

19) المنياوي،رمزي، **رجل من جهنم (الرجل الذي وصف نهايته في رواية وأشهر فضائحه السياسة والنسائية)** ، دار الكتاب العربي ، دمشق ، القاهرة .

الدوريات والمجلات :

1) أبو عبيدة الأمين عبد الله، عمر، **دور محكمة العدل الدولية في تسوية المتنازعات الإفريقية** ، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي ، العدد8 ، ديسمبر 2016م .

2) أحمد مُحَّد،هيفاء، صدام عبد الستار رشيد، **النظام السياسي التشادي** ،المجلة السياسية والدولية،العددالسابع عشر،بغداد،2010.

3) أصلان،مراد، **إصلاح القطاع الأمني في ليبيا خط رئيسه نحو بناء الدولة** ، مركز الدراسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية ، أنقرة-تركيا ، 2020.

4) أطليش،حمزة، الفيتوري أنور، **إصلاح الإدارة العامة في ليبيا** ، مركز الأبحاث الإحصائية و الإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرت) ، أنقرة تركيا ، يونيو 2021 .

5) آيت عبد المالك،نادية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية منازعات الحدود الإفريقية** ، مجلة دراسات في حقوق الإنسان، العدد الثاني، الجزائر، جوان 2018.

6) بلخيرات،حوسين، **الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية: رؤية تقييمية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول.

7) بن عمر،عادل، **دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا** ، دراسة الحالة المالية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد الحادي عشر، خنشلة، الجزائر، جانفي 2019.

8) بوسعدية،رؤوف، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، الجزائر، جوان 2016.

9) توبيان،جيروم و كلاوديو عزامينري ، **مشكلة التبو: مابين وجود وغياب الدولة في مثلث تشاد–السودان–ليبيا** ، مسح الأسلحة الصغيرة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري ، ورقة العمل 43 ، سويسرا ، مارس/ آذار2018 .

10)حسين عبيد، مني، **أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا** ، مجلة دراسات دولية ، العدد 51 ، 2012/01/02.

11)خبيزي،وهيبة، **النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي**، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، العدد 2، الجزائر 2016/05/01.

12)الدروقي،مُحَّد عبد الرزاق، جاسم شطب العبيدي، **التبو رشاد نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي والساسي في القرن19 من مطلق العشرينية**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 15، العدد الأول، انساني، كربلاء، 2017.

13)شرون،حسينة، **موقف القضاء الدولي من التعارض بين الإتفاقيات و القانون الداخلي** ، مجلة الفكر ، العدد 3 .

14)صايج،مصطفى، **الانتقال الديموقراطي في ليبيا وانعكساته المنية على دول الجوار : الجزائر وتونس** ، المجلة الجزائرية للسياسة العامة ، العدد 03 فيفري 2014 .

15)صايح،مصطفى، **التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي**، المجلة الجزائريةللدراسات السياسية، لعدد الثاني، الجزائر، ديسمبر 2014

16)عبد العظيم،مُحَمَّد ، عبد التواب أسامة، **المواجهة الفرنسية الليبية في تشاد(1981–1984)**،المجلة العلمية ،العدد39، الإصدارالثاني ، الجزءالخامس ،2020 .

17)غضبان،سمية، مساهمة **الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية–تحدي نحو تحقيق السلم والأمن الإفريقي–**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الحادي عشر، الجزائر، سبتمبر 2018.

18)قاسم درويش البلالي، ابراهيم، **الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع الليبي في دارفور** ، مجلة ديالي ، العدد 65 ، ليبيا ، 2015.

19)الكوت، البشير علي، **الدور السياسي للقبيلة في ليبيا**، مجلة العلوم القانونية والنيابية، العدد17، ليبيا، جانفي2018.

20)لاخر،فولفرام، **تصدعات الثورة الليبية(القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الحديثة)**، تر عدنان على، مجلة دراسات عالمية، العدد 120، ابو ضبي 2014.

21)لبدي،حنان، **ليبيا بين التفكيك الداخلي والاختراق الخارجي**، مجلة مطاق السياسة والقانون، المجلد 13، العدد03، 2011.

22)مجاهدي،ابراهيم، **معاهدة لوزان 15–10–1912**، مجلة العلوم الانسانية والحضارة، المجلد 04، العدد 01، د ب ن، 2022.

23)مرزاق،مختار، **دور حركة عدم الانحياز في تأييد ودعم حركات التحرر الوطني والقومي**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الأول، الجزائر، د ت ن.

24)مزراري،عبد الهادي، **حرب القذافي في تشاد** ، مجلة واحة الصيف ، العدد 17 ، الصحراء الغربية ، الجمعة 11 غشت 2017.

25)ناصر عبد الحسين،غسان. سعيد عبود وسن، **جذور الصراع الليبي– التشادي على أوزو**، مجلة الآداب، ملحق 1، العدد 137، بغداد، العراق، جزيران2021.

26)نهاية،مُحَمَّد صالح، **العلاقات الليبية – السوفياتية 1969–1991** ، مجلة أداب الرافدين ، العدد84 ، 2021 .

27)نوفل،أحمد سعيد وآخرون ، **الأزمة الليبية الى أين ؟** ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد 13 ، الأردن مارس 2017 .

28) يوسف عيسى ادريس،موسى، **جمهورية تشاد (الماضي والحاضر)**، مجلة قراءات افريقية ،. العدد الاول، 2004.

- **الموسوعات :**

1) البيطار،فراس، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، ج3، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2003.

- **الرسائل الجامعية**

1) اروان،موسى، **القومية في خطابة معمر القذافي للشباب الليبي** ، رسالة تحليلية وصفته للحصول على شهادة (s.hum) في اللغة العربية و آدابها ، قسم اللغة العربية و آدابها ،كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة الراينيري الإسلامية، دار السلام بندا أنشية، 2018 .

2) باهي،سمير، **تأثير التحويلات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسيات الخارجية للدولة المغاربية**، دراسة النموذج الليبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مُحَمَّد خضير، بسكرة، 2015-2016.

3) بلخير،فؤاد، **التعاون في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي**، مذكرة مقمة للحصول على شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2020/2019.

4) بن بوديو،مصطفى، **دور محكمة العدل الدولية في شؤون النزاعات الحدودية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2015/2014 .

5) بوعرفة،عبد القادر، **سلطة القاضي الجزائي في تطبيق الإتفاقية الدولية** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم ، تخصص حقوق فرع قانون جنائي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية 19مارس 1962 ، جامعة جيلالي لياس ، بلعباس 2019/2018 .

6) جمعية، عمر عامر المودي، **المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا غير العربية**، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011/1/02.

7) جوهر،سماعيل، **إشكالية تنفيذ القرارات القضائية الدولية قرارات محكمة العدل الدولية و قرارات المحكمة الجنائية الدولية "كنماذج** " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم جامعة مولود معمري ، تيزي وزو.

8) حجاز،عائشة، حبشي خلود، **العلاقات السياسية و العسكرية الليبية التشادية خلا الفترة (1951–1994)**، مذكرة ماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر ، قسم العلوم الإنسانية ،كلية العلوم الانسانية والإجتماعية – ،جامعة مُحَّد خيضر بسكرة ، 2021.

9) حشاشة،كريمة، حمدي راضية، **ليبيا في ضل حكم الملك ادريس سنوسي (1951–1969)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018.

10) خدير،فتيحة، **دور الجزائر الأمني في تسوية النزاعات الإقليمية دراسة حالة مالي(2011–2019)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات قانونية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019/2018.

11) دواس،أحسن، **صورة المجتمع الصحراوي الجزائري في القرن19 من خلال كتابات الرحالة الفرنسيين مقاربة سوسيو ثقافية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الادب المقارن، شعبة ادب الرحلة، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.

12) الرحبي،عبد الرزاق علي، **السكان والتنمية البشرية**، في ليبيا 1954–2004 (بنية الماضي، وهيكلة الحاضر، وآفاق المستقبل)، أطروحة لنيل دكتوراه العلوم في التهيئة العمرانية، كلية العلوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، 2006.

13) زردومي،علاء الدين، **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة 2013/2012.

14) سعدوني الكيكاني،مُحَّد علي سلطان، **النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد(1973–1995)**، بحث مقدم الى مجلس الكلية التربوية المفتوحة وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الباكالريوس" غير منشورة"، الكلية التربوية المفتوحة، جمهورية العراق، 2020.

15) صالح عقلية،عز الدين موسى، **النزاع الحدودي الليبي –اتشادي1973–1995**،رسالة مكملة لنيل متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

16) العايب،سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.

17) عزو آدم،حسين، **أثر الصراعات على الإستقرارالسياسي في تشاد 1990م**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتورا في العلوم السياسية العالمية ، الخرطوم ، 2017م.

18) غضبان،سمية، **أليات أحكام محكمة العدل الدولية** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2017/2016.

19) لوصيف عائشة، **نشاط الحركة السنوسية في طرابلس الغرب(1843–1919)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة مُحَمَّد، مسيلة، الجزائر، 2018/2017.

20) مخلفي،مريم، **دور محكمة العدل الدولية في تسوية نزاعات الحدود** ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ، شعبة الحقوق ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أم البواقي ، 2016/2015.

21) مرزوق،وفاء، **التدخل الدولي الإنساني وحماية حقوق الإنسان** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون ، تخصص قانون دولي و علاقات دولية ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2020 /2021.

22) المودي،جمعة عمر عامر ، **المبادرات و الاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا العربية**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرقالأوسط ، د ب ن ، د س ن.

23) ناصر عبد الحسين كريم،غسان، **أزمة أوزو وأثرها في العلاقات الليبية التشادية1972–1987**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستير "غير منشورة" قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2020م.

24) هاشمي،أمال، **الوضع الاجتماعي والفكري لطوارق الهقار من خلال الكتابات الفرنسية في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والحضارة الاسلامية ، جامعة اسبانيا ، وهران، 2008/2007.

- **مواقع إلكترونية :**

1) 49 **عاما على ثورة الفتح ..."الانقلاب الذي غير وجه ليبيا "** ، موقع أرابيك، sputnik https://arabic. sputniknews .com /amp, ، سبتمبر 2018 ، اطلع عليه في 2022/03/13.

2) https : //www.google .com/amp/s/ www . skgnewsarabia .com /amp /middle –east ، 18/10/2018 ، أطلع عليه03/02/ 2022.

3) **بير لافال سياسي فرنسي**، موقع العريق، https://areq.net/m10/10/2015، اطلع عليه في 2022/02/24

4) **تشاد**: موقع الجزيرة ،https://www.aljazeera.net، 17/02/2014 اطلع عليه 2022/02/26.

5) **تشاد**: موقع الرئيسية، https://www.dw.com/ar، 26/12/2021 اطلع عليه 2022/02/26.

6) الحضيري،حامد عبد الله، **محددات وقضايا التنافس الفرنسي الايطالي في ليبيا**، موقع الرئيسية، https://caus.org.lb/ ، د ت ن اطلع عليه في 2022/02/24

7) خلف موسى،حسين، المرجع السابق، **النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول "قطاع أوزو" والوسائل السلمية في التسوية**، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/,p=((788)، 3ماي 2014، أطلع عليه في 10 مارس 2022.

8) زكرياء،أحمد، **من هم القرعان**، موقع 26/04/2008 https://goraonie.yoo7.com/ ، اطاع عليه في 2022/02/19.

9) سليمان،حسام، **انقلاب القذافي وتسلمه السلطة** ، موقع أراجياك http s ;//www.arageek .com..27 سبتمبر 2019 أطلع عليه في 2022/03/14

10)عبد الهادي،حسين، **النزاعات الحدودية بالقارة السمراء أزمات زرعها الإستعمار (خريطة)** ، موقع عربي 21. com/storg/1322226 , 16/12/2020 ، gttps : // m- arabi , أطللع عليه يوم 2022/05/05 ..

11)**عبدالله ،مُحَمَّد، تشادمابعد** "ديبي" ... تداعيات محتملة في الداخل ودول الجوار ، موقع رؤية ، https :// raagannews .com /articles /2021/04/20/735850، 20 أفريل 2021 ، أطلع عليه في 19 مارس 2022 .

12) **علاقـــات مصـــر وتشـــاد**، موقـــع الرئيســـية: https://www.sis.gov.eg/section، 28/02/2022 اطلع عليه في 2022/05/09.

13)فتحي،أسماء، **"ليبيا– تشاد " ...، تاريخ متداخل من المواجهة و المليشيات العابرة للحدود** ، موقع مصر masar .masr 360.net ، 21نوفمبر 2021 ، أطلع عليه 18 مارس 2022 .

14) **قبائـل التبـو**، موقـع الجزيـرة،https://www.aljazeera.net، 2016/05/12، اطلـع عليـه في 2022/02/28..

15) **قسمه الاستعمار وشهد صراعا بين عبد الناصر والسعودية... تعرف على تاريخ اليمن الموحّد** ، موقع عربي بوست، http://arabi.post.net 15/07/2020 أطلع عليه في 2022/03/15.

16)محمود،نهى، **من قتل القذافي و كيف؟ ..شهادات "خاصة" في ذكرى مصرع العقيد** ، موقع الرئيسية ،

17)مهـدي،مُحَمَّد عاشـور، **قـراءات في أسـباب الصـراع المسـلح في ليبيـا ومسـاراته المحتملـة** ، موقـع دراسـات ومقـالات ، https://www.sis.gov-eg/newvr/9.htm، د تا ن ، أطلـع عليـه في 15 مـارس 2022.

18)نائب، علي، **كيـف غرسـت المعاهـدات الاسـتعمارية بـذور الصـراعات الأفريقيـة؟**، موقع ساسة،sos، ، https://www.sasapost.com/opinion/colonial-treaties-in-africa/ 22/02/2019، أطلع عليه 20/02/2022

19)نبيل،بسمة، **جبال تيبستي في تشاد**، موقع المعلومات https://almalomat.com/، 2020، أطلع عليه يوم 2022/02/19

المصادر الأجنبية :

1) Gautron.Geam-Claude .la Libye et le Tchad devant la cour internationale de gustice ?.in :annuaire francais de droit international , volume 35 ,1989.

2) Interenational court of gustice: reports of judgments ,advisory opinions and orders case concerning the territorial dispute (Libyan Arab gamahiriyai chad) ,gudgment of 3 fbruary 1994 .

3) Marti kaskenniemi. L affaire du diffèrend territorial tchad / libye (arrèt de la cour internationale de gustice du3 fèvrier 1994) .in :annuaire francais de droit international ,volume 40, 1994.

فهرس
المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمـــة	أ- ز
الفصل الأول : جذور الصراع الليبي التشادي	
المبحث الأول : معاهدة موسيليني–لافال 1935	10
أولا : واقع شريط أوزر	10
ثانيا : معاهدة موسوليني – لافال	16
المبحث الثاني : اسباب النزاع الحدودي الليبي –التشادي	20
أولا : الأسباب التاريخية	20
ثانيا : أسباب جيوسياسية	25
الفصل الثاني : تأزم العلاقات الليبية – التشادية وحسم أزمة أوزو (1955-1994)	
المبحث الأول : معاهدتي 1955-1972 وظهور شخصية القذافي	33
أولا : معاهدة الصداقة وحسن الجوار الأولى 1955	33
ثانيا : ظهور شخصية القذافي	38
ثالثا : معاهدة الصداقة وحسن الجوار 1972	44
المبحث الثاني : من الحرب الأهلية إلى فصل محكمة العدل الدولية	49
أولا : الحرب الأهلية الليبية التشادية :1976-1990	49
ثانيا : الفصل النهائي في لمحكمة العدل الدولية في الازمة الليبية –التشادية 1994	57
الفصل الثالث : دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة والمواقف الإقليمية الدولية والأجنبية منها	
المبحث الأول: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الليبي–التشادي حول قطاع أوزو	64
أولا: الدبلوماسية الجزائرية:	64

ثانيا: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية:	66
ثالثا: دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليلي-التشادي حول قطاع أرزو	69
المبحث الثاني: المواقف الدولية الاقليمية والأجنبية من الأزمة	74
أولا: المواقف الدولية الاقليمية:	74
ثانيا: مواقف الدول الأجنبية من النزاع	78
خاتمة	83
الملاحق	85
قائمة المراجع	91
فهرس المحتويات	102
ملخص الدراسة	

ملخص بالعربية

شهدت القارة الإفريقية في الفترة مابين 1935 -1994 أزمة دولية من ضمن الأزمات الحدودية التي خلقها التوافد الإستعماري ، بحيث بمقتضى المصلحة الشخصية الفرنسية سعت إلى منح منطقة شريط أوزو الحدودي بين ليبيا وتشاد إلى إيطاليا ليصبح ضمن الأراضي الليبية بعد سحبه من تشاد وهذا خلق نزاع حدودي بين البلدين ، حيث بعد أن نالت ليبيا إستقلالها الفرنسي في 1951 سعت لعقد اتفاق الصداقة وحسن الجوار مع فرنسا سنة 1955 و الذي بموجبه تم إسترجاع منطقة أوزو إلى تشاد وضمن استياء وتراجع الأحوال الإقتصادية التشادية ثم عقد اتفاق ثاني لعام 1973 وبموجبه منح ادريس التشادي فرانسوتومبلباي القطاع إلى الرئيس الليبي معمر القذافي ليتم التوافد العسكري على المنطقة لغاية نشوب الحرب الأهلية بين البلدية والتي تدخلت فيها دول الجوار خلفت خسائر على كلا البلدين دامت حوالي 14 سنة (1976-1990) بحيث تم رفع القضية من البلدين إلى محكمة العدل الدولية ليتم الفصل فيها وتم ذلك في 3 فيفري 1994 بحيث تم فصل النزاع لصالح تشاد و أمرت القوات الليبية بالإنسحاب من القطاع .لاسيما دور الدبلوماسية الجزائرية التي سعت للصلح من خلال عقدها لإتفاقية بالجزائر العاصمة و الذي كان لها الفضل في إقناع البلدين لرفع القضية لمحكمة العدل الدولية .بحيث نتج عن هذه الأزمة مواقف مختلفة دولية (أجنبية-وإقليمية) بين مؤيدة ومعارضة لقرار المحكمة .

English summay

Between (1935-1994) the Aferican continent witnessed an international crisis between ehe border crises left by colonialism . the disputed area (Aouzou sector) was expelled from chad handover to Libya within the franco-italian agreement of 1935 –After Liya´s in dependance (1951) An agreement was concluded with Franch (Treaty of Friendshep and Good Neighbor hood 1955) that returned theGaza strip to chad among its provision . After Muammr Gaddafi assumed the presidency, he concluded a secret agreement with cgadian prsident Franco ,according to which chad would give the sector to Libya in return For Financial aid . withe the intervention of the neighboring cowntries of the two contries , the Algerian diplamacy played an inportant role as it was able to refer the case To the international court oF Justice , wich in turn resolved the dispute in Favor oF chad and returned the Aouzou sector to its owner ,Leaving international , regional and Foreign opinions between supporters and opponents oF the two countries.